

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
العنوان/

الإتجاه نحو تشكيل الإتحاد المصرفي الأوروبي كآلية
لمواجهة الأزمات الاقتصادية في منطقة اليورو
دراسة تحليلية للفترة 2011-2017

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:
د/خير الدين بوزرب

إعداد الطالبتين:
اسمهان مريمش
كوثر مخناش

السنة الجامعية: 2018/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان/

الإتجاه نحو تشكيل الإتحاد المصرفي الأوروبي كآلية

لمواجهة الأزمات الاقتصادية في منطقة اليورو

دراسة تحليلية للفترة 2011-2017

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف:

د/خير الدين بوزرب

إعداد الطالبتين:

اسمهان مريمش

كوثر مخناش

السنة الجامعية: 2018/2019.

المخلص

أبرزت أزمة الديون السيادية أن القطاع المصرفي في منطقة اليورو يعاني من جملة من الاختلالات ساهمت في تعميق آثار الأزمة بشكل كبير، وهذا ما جعل التحرك نحو حماية النظام المالي وضمان استقراره ضرورة ملحة من أجل الحفاظ على المكاسب المحققة من الاتحاد النقدي، وقد تبلورت الجهود المبذولة في العمل على تشكيل اتحاد مصرفي يضمن أطر إشرافية وتنظيمية موحدة

وهدفت هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز الآليات التي يقوم عليها الاتحاد المصرفي الأوروبي وتقييم مدى نجاحه في تحقيق صلاية القطاع المصرفي في منطقة اليورو، وقد خرجت هذه الدراسة باستنتاج رئيسي يعكس الأهمية الكبيرة للتوجه نحو الاتحاد المصرفي في تعزيز مسيرة التكامل التي بدأت منذ أكثر من عقد ونصف

الكلمات المفتاحية: البنوك، الإشراف، الاتحاد المصرفي، منطقة اليورو، الديون السيادية، الأزمة المصرفية

Abstract

the sovereign debt crisis has highlighted that the banking sector in the euro area suffers from number of imbalances which have contributed to the deepening of the crisis. this has made the move towards protecting the financial system and ensuring its stability an urgent necessity in order to preserve the gains achieved by the monetary union efforts have been made to work towards the formation of a banking union that will ensure uniform supervisory and regulatory frameworks .

Within an analytical descriptive frame work ,this study aims at highlighting the mechanisms underpinning the european banking union and evaluating its success in achieving the solidity of the banking sector in the euro-zone. the study concluded with a major conclusion that reflects the great importance of the trend towards the banking union in promoting the integration process which started more than a decade and a half.

Keywords : banking, supervision, banking union, euro zone, sovereign debt, banking crisis.

Résumé

la crise de la dette souveraine a montré que le secteur bancaire de la zone euro souffrait de nombreux déséquilibres qui avaient contribué à atténuer les effets de la crise. Il était donc urgent de protéger le système financier et d'assurer sa stabilité afin de préserver L'union monétaire a fait des efforts pour tenter de créer une union solide qui garantira des cadres de contrôle et de contrôle uniformes.

Dans un cadre analytique explicatif, cette étude vise à mettre en évidence les mécanismes qui sous-tendent l'union bancaire européenne et à évaluer son succès dans la réalisation de la solidité du secteur bancaire dans la zone euro.L'étude a conclu par une conclusion majeure qui reflète la grande importance de la tendance vers l'union bancaire dans la promotion du processus d'intégration qui a débuté il y a plus de quinze ans.

Mots-clés: banque, supervision, union bancaire, zone euro, dette souveraine, crise bancaire.

شكر و عرفان

قال الله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل،

لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص تقديرنا

إلى الأستاذ المشرف "الدكتور بوزرج خير الدين"

على ما بذله من نصح وإرشاد وتوجيه ومتابعة

وإشرافه ، وإلى والدينا الأعزاء وإلى كامل أفراد

العائلة وكل من ساهم في هذا العمل.



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الشكر
	المخلص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المختصرات
أ	مقدمة
الفصل الأول: مدخل إلى التكامل الاقتصادي والنظام المصرفي في منطقة اليورو	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي
7	المطلب الأول: مفهوم وأهداف التكامل الاقتصادي
7	الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي
8	الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي
9	المطلب الثاني: مقومات وشروط التكامل الاقتصادي
9	الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي
10	الفرع الثاني: شروط نجاح التكامل الاقتصادي
11	المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي
11	الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية
11	الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة
11	الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي
11	الفرع الرابع: السوق المشتركة
12	الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي (الوحدة الاقتصادية)
12	الفرع السادس: الإتحاد النقدي
12	الفرع السابع: الاندماج الاقتصادي

13	المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي
14	المبحث الثاني: مدخل عام إلى الإتحاد الأوروبي
14	المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي
14	الفرع الأول: المبادرات السابقة لإنشاء الاتحاد الأوروبي
15	الفرع الثاني: تشكيل الإتحاد الأوروبي
18	المطلب الثاني: مؤسسات وآليات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي
18	الفرع الأول: مؤسسات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي
19	الفرع الثاني: المؤسسات والهيئات النقدية
20	المطلب الثالث: أهداف وانجازات الإتحاد الأوروبي
20	الفرع الأول: أهداف الإتحاد الأوروبي
20	الفرع الثاني: انجازات الإتحاد الأوروبي
21	المبحث الثالث: الإتحاد النقدي الأوروبي - منطقة اليورو -
21	المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور الوحدة النقدية الأوروبية
21	الفرع الأول: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي
22	الفرع الثاني: مراحل إنشاء وتطور الوحدة النقدية الأوروبية
23	المطلب الثاني: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية
26	المطلب الثالث: الأداء الاقتصادي للإتحاد النقدي الأوروبي
26	الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو
27	الفرع الثاني: الحساب الجاري والميزان التجاري لدول الإتحاد النقدي الأوروبي
28	الفرع الثالث: الاحتياطات الدولية لدى منطقة اليورو
29	الفرع الرابع: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة لمنطقة اليورو
30	المبحث الرابع: النظام المصرفي الأوروبي وإشكالية عدم التنسيق
30	المطلب الأول: النظام الأوروبي للمصارف المركزية
30	الفرع الأول: نشأة البنك المركزي الأوروبي

30	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأوروبي
31	الفرع الثالث: السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي وأدواتها
32	الفرع الرابع: أهداف ومهام البنك المركزي الأوروبي
33	المطلب الثاني : مؤشرات عن القطاع المصرفي في منطقة اليورو
33	الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات المصرفية وفروعها في منطقة اليورو
35	الفرع الثاني: إجمالي أصول المؤسسات المصرفية في منطقة اليورو
36	الفرع الثالث: درجة تركيز الأصول المصرفية في منطقة اليورو
37	المطلب الثالث: إشكالية تشتت التنظيم المصرفي بمنطقة اليورو
39	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: أزمة الديون السيادية وعلاقتها بالقطاع المصرفي في منطقة اليورو	
41	تمهيد
42	المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي للأزمات المالية
42	المطلب الأول: مفهوم وأنواع الأزمات المالية
42	الفرع الأول: مفهوم الأزمات المالية
43	الفرع الثاني: خصائص الأزمات المالية
43	الفرع الثالث: أنواع الأزمات المالية
44	المطلب الثاني: أسباب وقنوات إنتشار الأزمة المالية
47	المطلب الثالث: ملامح بعض الأزمات المالية والاقتصادية السابقة
47	الفرع الأول: أزمة بورصة نيويورك 1929
47	الفرع الثاني: أزمة المكسيك 1994
48	الفرع الثالث: أزمة النمو الآسيوية 1997
50	الفرع الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008
53	المبحث الثاني: أزمة الديون السيادية وتداعياتها
53	المطلب الأول: ماهية أزمة الديون السيادية
53	الفرع الأول: مفهوم الديون السيادية

53	الفرع الثاني: مفهوم أزمة الديون السيادية
54	الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للديون السيادية
55	المطلب الثاني: جذور وأسباب أزمة الديون السيادية اليونانية
55	الفرع الأول: طبيعة الاقتصاد اليوناني وأدائه
57	الفرع الثاني: التسلسل الزمني لأزمة الديون السيادية في اليونان
58	الفرع الثالث: أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان ومخاوف انتشارها
59	المطلب الثالث: تطور أزمة الديون السيادية في باقي دول منطقة اليورو
59	الفرع الأول: أزمة الديون السيادية في أيرلندا
60	الفرع الثاني: أزمة الديون في البرتغال
60	الفرع الثالث: أزمة الديون الإيطالية
62	الفرع الرابع: أزمة الديون في إسبانيا
63	المطلب الرابع: تداعيات أزمة الديون السيادية والحلول المقترحة للخروج منها
63	الفرع الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو
65	الفرع الثاني: خطط الإنقاذ الأوروبية والحلول المقترحة لحل الأزمة
67	المبحث الثالث: التأثير المتبادل أزمة ديون سيادية - أزمة مصرفية
67	المطلب الأول: دور اضطراب القطاع المصرفي لمنطقة اليورو في أزمة الديون السيادية
69	المطلب الثاني: تأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي
69	الفرع الأول: قنوات انتقال أزمة الديون السيادية إلى القطاع المصرفي
70	الفرع الثاني: مظاهر تأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي
74	الفرع الثالث: مشاكل القطاع المصرفي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية
74	المطلب الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي
77	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الإصلاحات التنظيمية في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية	
79	تمهيد
80	المبحث الأول: ماهية الاتحاد المصرفي الأوروبي EBU

80	المطلب الأول: نشأة الإتحاد المصرفي وحدوده
80	الفرع الأول : نشأة الإتحاد المصرفي الأوروبي
81	الفرع الثاني: حدود الاتحاد المصرفي
82	المطلب الثاني: مفهوم الاتحاد المصرفي الأوروبي
82	الفرع الأول: تعريف الاتحاد المصرفي الأوروبي
83	الفرع الثاني: أهمية الاتجاه نحو تشكيل الاتحاد المصرفي الأوروبي
84	الفرع الثالث: دور الإتحاد المصرفي في تحقيق الإتحاد المالي
86	المطلب الثالث: أسباب التوجه نحو الإتحاد المصرفي الأوروبي
89	المطلب الرابع: أهداف الاتحاد المصرفي الأوروبي
90	المبحث الثاني: دعائم ومبادئ الاتحاد المصرفي الأوروبي
90	المطلب الأول: دليل القواعد الموحد
91	الفرع الأول: متطلبات كفاية رأس المال
92	الفرع الثاني: الحد من التعرض للمخاطر النظامية
93	الفرع الثالث: تعزيز سيولة المصارف
94	الفرع الرابع : حوكمة الشركات
94	الفرع الخامس: تعزيز نسبة الرفع المالي
95	الفرع السادس: المقارنة بين مقررات بازل III وإصلاحات القطاع المصرفي في منطقة اليورو
96	المطلب الثاني: آلية الإشراف الموحد
98	المطلب الثالث: آلية الحل الموحدة
100	المطلب الرابع: نظام التأمين على الودائع
101	المبحث الثالث: تقييم نجاح الاتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي في منطقة اليورو والتحديات التي يواجهها
101	المطلب الأول: تقييم الإصلاحات المقترحة في ظل الاتحاد المصرفي
102	المطلب الثاني: تقييم نجاح الاتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي في منطقة اليورو
105	المطلب الثالث: تحديات الاتحاد المصرفي الأوروبي
107	خلاصة الفصل

109	خاتمة
113	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	مراحل التكامل الاقتصادي	13
02	تطور عضوية الاتحاد الأوروبي	17
03	المعايير المنفق عليها والمحقة في بلدان الاتحاد الأوربي بخصوص شرط الانضمام لليورو	25
04	الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو لدول منطقة اليورو خلال الفترة (2001-2009)	26
05	مساهمة القطاعات الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدول اليورو خلال الفترة (2002-2009)	27
06	تطور الحساب الجاري والميزان التجاري لمجموعة دول اليورو خلال الفترة (2001-2009)	27
07	تطور الاحتياطات النقدية الدولية الرسمية لدول مجموعة اليورو خلال الفترة (2001-2009)	28
08	الاستثمارات الأجنبية الداخلة من وإلى مجموعة دول اليورو للفترة (2002-2009)	29
09	تطور عدد المؤسسات المصرفية والفروع في دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو	34
10	مجموع أصول المؤسسات الائتمانية في منطقة اليورو خلال الفترة 2005-2009	35
11	حصة البنوك الخمسة الكبرى في دول منطقة اليورو من إجمالي الأصول المصرفية خلال الفترة (2005-2009)	36
12	أداء الاقتصاد اليوناني خلال الفترة 2004-2009	56
13	التسلسل الزمني لأزمة الديون السيادية اليونانية	57
14	المؤشرات الاقتصادية للبرتغال خلال الفترة 1994-2015	60
15	المؤشرات الاقتصادية لإيطاليا خلال الفترة 1994-2015	61
16	المؤشرات الاقتصادية لاسبانيا خلال الفترة 1994-2015	62
17	تطور معدلات النمو في منطقة اليورو خلال الفترة 2009-2014	63
18	تطور معدلات البطالة في منطقة الأورو خلال الفترة 2009-2014	64
19	الدين العام في منطقة اليورو نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2014	65

68	الدعم الحكومي للمؤسسات المالية في منطقة اليورو ما بين 2010/06-2008/10	20
72	تطور معدل العائد على الأسهم في بنوك منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية	21
75	حيازة البنوك في منطقة اليورو لسندات الحكومية خلال الفترة 2010	22
75	نسبة القروض المتعثرة في بنوك منطقة اليورو خلال الفترة 2013-2009	23
76	حجم الأصول في بنوك منطقة اليورو خلال الفترة 2013-2009	24
92	الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال في مصارف الاتحاد الأوروبي	25
93	الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة في دول الاتحاد الأوروبي	26
103	تطور متوسط معدل كفاية رأس المال لمصارف منطقة اليورو للفترة 2017-2011	27
103	نسب الرفع المالي في مصارف منطقة اليورو للفترة 2017-2011	28
104	نسب تغطية السيولة في مصارف منطقة اليورو خلال الفترة 2017-2011.	29

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
31	الهيكل التنظيمي لنظام البنك المركزي الأوروبي	01
45	قنوات انتشار الأزمات المالية	02
73	العلاقة بين أزمة الدين السيادي وأزمة القطاع المصرفي	03
84	بناء إتحاد إقتصادي ونقدي حقيقي	04
90	ركائز الإتحاد المصرفي في منطقة اليورو	05
97	الإشراف المالي الأوروبي بعد إدخال آلية الإشراف الموحد (SSM)	06

قائمة المختصرات

الترجمة العربية للمختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	المختصر	الرقم
الشريحة الأولى للأسهم العادية	COMMON EQUITY TIER1	CET1	01
توجيه متطلبات رأس المال	CAPITAL REQUIREMENTS DIRECTIVES	CRD	02
تنظيم متطلبات رأس المال	CAPITAL REQUIREMENTS REGULATION	CRR	03
نظام ضمان الودائع	DEPOSIT GUARANTEE SCHEME	DGS	04
الهيئة المصرفية الأوروبية	EUROPEAN BANKING AUTHORITY	EBA	05
الإتحاد المصرفي الأوروبي	EUROPEAN BANKING UNION	EBU	06
البنك المركزي الأوروبي	EUROPEAN CENTRAL BANK	ECB	07
مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية	ECONOMIC AND FINANCIAL AFFAIRS COUNCIL	ECOFIN	08
مخطط ضمان الودائع الأوروبي	EUROPEAN DEPOSIT INSURANCE SCHEME	EDIS	09
آلية الاستقرار المالي الأوروبي	EUROPEAN FINANCIAL STABILISATION MECHANISM	EFSM	10
المعهد النقدي الأوروبي	EUROPEAN MONETARY INSTITUTE	EMI	11
الإتحاد النقدي الأوروبي	EUROPEAN MONETARY UNION	EMU	12
مجلس المخاطر النظامية الأوروبي	EUROPEAN SYSTEMIC RISK BOARD	ESRB	13
الإتحاد الأوروبي	EUROPEAN UNION	EU	14
مجموعة العشرين	GROUP OF TWENTY	G20	15
صندوق النقد الدولي	INTERNATIONAL MONETARY FUND	IMF	16

نسبة تغطية السيولة	LIQUIDITY COVERAGE RATIO	LCR	17
العائد على الأسهم	RETURN ON EQUITY	ROE	18
مجلس الحل الموحد	SINGLE RESOLUTION BOARD	SRB	19
آلية الحل الموحدة	SINGLE RESOLUTION MECHANISM	SRM	20
آلية الإشراف الموحدة	SINGLE SUPERVISION MECHANISM	SSR	21

مقدمة

يعد الاتحاد الأوروبي من بين أهم التكتلات الاقتصادية التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي، حيث يعد نموذجا عمليا للتكتلات الاقتصادية الدولية، التي عملت على تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي .

وفي ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة شهد العالم ظهور العديد من الأزمات الاقتصادية ولعل أبرزها الأزمة العالمية 2008، التي تعد أكبر وأخطر أزمة منذ أزمة الكساد الكبير حيث انطلقت هذه الأزمة من قطاع العقار لتتطور وتنتقل للاقتصاد الأمريكي، ولم تتوقف الأزمة عن هذا الحد بل انتقلت إلى دول أخرى، وتعتبر دول الاتحاد النقدي أحد أكثر الدول تضررا حيث تزاوجت هذه الأخيرة مع تدهور المؤشرات الاقتصادية لبعض الاقتصاديات لتنتج عنها أزمة الديون السيادية.

إن انطلاق أزمة الديون السيادية في منطقة الاتحاد الأوروبي أثبتت درجة الترابط الوثيق بين الحكومات وبنوكها، بالشكل الذي أدى إلى تسريع وتعميق الأزمة، وهذا ما تطلب القيام بجملة من الإصلاحات التنظيمية ضمن القطاع المصرفي لمنطقة اليورو، بهدف تعزيز صلابته ومثانة هذا القطاع، ويعتبر الاتجاه نحو تنسيق القواعد التنظيمية المصرفية والأطر المؤسساتية المصرفية أحد أبرز هذه الإصلاحات.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو التوجه الرئيسي للتنظيم المصرفي في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نورد الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي خصائص القطاع المصرفي في منطقة اليورو؟
- كيف انتقلت أزمة الديون السيادية إلى القطاع المصرفي في منطقة اليورو؟ وما هي مظاهر التأثير عليه؟
- ما هي الآليات التي يقوم بها الاتحاد المصرفي في منطقة اليورو؟
- هل نجح الاتحاد المصرفي في تعزيز صلابته القطاع المصرفي بعد أزمة الديون السيادية؟

فرضيات الدراسة: كإجابة مبدئية عن التساؤلات السابقة نورد الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تميز النظام المصرفي الأوروبي قبل أزمة الديون السيادية بسيادة التدرج في وضع القرارات بين البنك المركزي الأوروبي والسلطات الوطنية.

الفرضية الثانية: أدى الترابط الوثيق بين البنوك وحكوماتها إلى تسريع انتقال أزمة الديون السيادية إلى القطاع المصرفي.

الفرضية الثالثة: يقوم الاتحاد المصرفي على تعزيز سلطة البنك المركزي الأوروبي على النظم المصرفية في منطقة اليورو، مع وضع آليات جديدة لتأمين الودائع وحل البنوك.

الفرضية الرابعة: نجح الاتحاد المصرفي في تعزيز صلابة ومكانة القطاع المصرفي الأوروبي رغم وجود جملة من التحديات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تشمل ما يلي:

- التعرف على خصائص القطاع المصرفي في منطقة اليورو.
- تشخيص وضعية القطاع المصرفي في منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية.
- التعرف على أبرز الإصلاحات المصرفية المتخذة في القطاع المصرفي لمنطقة اليورو.
- تقييم وضعية القطاع المصرفي في ظل الاتجاه نحو تطبيق إصلاحات تنظيمية جديدة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي يحظى بها الإتحاد النقدي الأوروبي في الساحة الاقتصادية العالمية، حيث يلعب استقرار هذه المنطقة دورا كبيرا في استقرار الاقتصاد العالمي، هذا الإستقرار يرتبط ارتباطا وثيقا باستقرار القطاع المصرفي، وبشكل النظام المصرفي لمنطقة اليورو جزءا هاما من هذا النظام نظرا لضخامته حيث يبلغ حجم أصوله في نهاية 2016 حوالي 31 تريليون دولار مسبقا بالقطاع المصرفي الصيني التي يحوز 33 تريليون دولار، كما أن العدد الأكبر من المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية فيها 8 مؤسسات.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية لدراسة:** نأخذ هذه الدراسة الفترة الزمنية من 2011- 2017 نظرا لما تضمنته من أحداث تاريخية هامة نتيجة الإصلاحات التنظيمية المصرفية بعد أزمة الديون السيادية التي ترجع جذورها إلى الأزمة المالية العالمية 2008.

- **الحدود المكانية للدراسة:** تشمل هذه الدراسة اقتصاديات دول منطقة اليورو البالغ عددها 19 دولة.

منهج الدراسة:

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يعنى بوصف وتفسير الأحدثاق والظواهر المتمثلة في الجوانب النظرية لظاهرة الأزمات المالية، والذي يستخدم بكثرة في كامل أجزاء البحث، كما سنقوم من خلاله بتحليل تطورات الحاصلة بالاعتماد على البيانات والإحصائيات.

- **المنهج التاريخي:** هو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي ويتجلى ذلك بالتركيز على وقائع أزمة الديون السيادية والأزمة المصرفية الأوروبية.

الدراسات السابقة

1- دراسة "بوطورة سمايلي": بحث منشور، حيث تناول في إطار وصفي مختلف الإجراءات المتخذة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وتوصلت الدراسة إلى أن صناع القرار في أوروبا أعتمد والاتحاد المصرفي من أجل استكمال بناء التكامل الاقتصادي والنقدي.

الإتحاد المصرفي الأوروبي كضرورة لاستكمال التكامل النقدي والوقاية من الأزمات المالية.

2- دراسة "معيزي وبوزرب 2018": تناولت الدراسة المعنونة بالإصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية 2011-2013-دراسة تحليلية ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز التحولات التنظيمية المصرفية التي شهدتها منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية والتي تعتبر ضرورية لاستكمال مسيرة الاندماج، وقد برز من خلال هذه الدراسة الجهود الواضحة لإصلاح الإطار التنظيمي والمؤسسي للقطاع المصرفي بعد أزمة الديون السيادية .

3- دراسة "2014,moldonado": تناولت هذه الدراسة المعنونة the banking union,under way and here to,stay مختلف الإصلاحات المتخذة في إطار الإتحاد المصرفي في منطقة اليورو، حيث تم تحليل للدعائم التي يقوم عليها التحاد، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحاد المصرفي سيكون له تأثير إيجابي كبير على الإتحاد النقدي، كما أنه سيكون لقاح ضد الأزمات المصرفية المستقبلية

4- دراسة "2014,moloney": تناولت هذه الدراسة المعنونة ب european banking union ;assessing its risks and resilience

الإصلاحات التنظيمية في القطاع المصرفي لمنطقة اليورو كما تطرقت الدراسة إلى مختلف التحديات التي تواجه الإتحاد المصرفي الأوروبي، التي أبرزها إشكالية عدم التماثل، والمخاطر التكميلية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

- حداثة الموضوع، لارتباطه بإصلاحات تنظيمية جديدة بعد أزمة الديون السيادية (2013) مازالت متواصلة؛

- ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس "اقتصادي نقدي وبنكي"؛

- المكانة الهامة للاتحاد النقدي الأوروبي في الساحة الاقتصادية العالمية.

تقسيمات الدراسة

تشمل على ثلاثة فصول.

الفصل الأول: مدخل إلى التكامل الاقتصادي والنظام المصرفي في منطقة اليورو

يتضمن هذا الفصل أربعة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم التكامل الاقتصادي ومراحلته، وفي المقابل يتناول المبحث الثاني مدخل للاتحاد الأوروبي، حيث تم التطرق إلى نشأته وتطوره ومؤسساته وأهم أهدافه، أما المبحث الثالث فقد تضمن الاتحاد النقدي الأوروبي من خلال التطرق إلى نشأته ومراحل تطور الوحدة النقدية الأوروبية ومعايير الانضمام لها إضافة للأداء الاقتصادي لدول الاتحاد النقدي الأوروبي من خلال النظام الأوروبي للمصارف المركزية، وأهم مؤشرات القطاع المصرفي في منطقة اليورو وإشكالية غياب التنظيم المصرفي الموحد في منطقة اليورو.

الفصل الثاني: أزمة الديون السيادية والقطاع المصرفي في منطقة اليورو

قسم إلى أربعة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول النظري والتاريخي في الأزمات المالية، أنواعها، أسباب وقتوات انتشارها، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو من خلال التعرض إلى آثارها وجذورها إضافة إلى التطرق لتطور أزمة الديون السيادية اليونانية وأسبابها وأهم أسباب أزمة الديون السيادية، في حين يتناول المبحث الثالث أزمة الديون السيادية وعلاقتها بالقطاع المصرفي، كما تم تطرقت تداعيات أزمة الديون السيادية على الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والقطاع المصرفي الأوروبي وأهم الحلول المقترحة للخروج من الأزمة.

الفصل الثالث: الإصلاحات التنظيمية في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل مفهوم الاتحاد المصرفي الأوروبي وأهدافه، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى أهم ركائز الاتحاد المصرفي الأوروبي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي في منطقة اليورو والتحديات التي يواجهها.

**الفصل الأول: مدخل إلى التكامل الاقتصادي
والنظام المصرفي في منطقة اليورو**

تمهيد

استطاعت دول الاتحاد الأوروبي تبني كتل اقتصادي متميز وفريد من نوعه ألا وهو الإتحاد النقدي الأوروبي والتي تجسدت فكرته عام 1986، على إثر اتفاق رؤساء المجموعة الأوروبية على تكليف اللجنة الأوروبية بتقديم مقترحات خاصة بتنفيذ مشروع الوحدة النقدية الأوروبية عام 1992، الذي دعا إلى استكمال الخطوات الإجرائية الخاصة بتنفيذ التكامل الاقتصادي النقدي الذي أتاح للدول الأوروبية المقدره على تحقيق أقصى استغلال ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة للدول مجتمعة، والسير قدما نحو العملة النقدية الموحدة، وفي ضوء هذا الاقتصاد يجعل من المجموعة الأوروبية قوة اقتصادية مالية تتل المركز الثالث بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وسيتم من خلال هذا الفصل:

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: مدخل للاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: الإتحاد النقدي الأوروبي

المبحث الرابع: النظام المصرفي الأوروبي

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

لم يشهد القرن العشرين قيام اتحادات جمركية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية، إذ شهدت الفترة التالية لانتهاء هذه الحرب اهتماما بالغا بالتكامل الاقتصادي في مختلف مناطق العالم.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

لم يحظ مصطلح التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين العلماء والباحثين الاقتصاديين حول مفهومه، إذ نجد البعض يدخل في نطاقه صورا مختلفة من التعاون الدولي، في حين يرى آخرون بأنه مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات مختلفة⁽¹⁾، ورغم تعدد التعاريف فان هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما:⁽²⁾

- **الاتجاه الأول:** اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسياسة أي منهما، وقد انتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له.

- **الاتجاه الثاني:** هو اتجاه أكثر تحديدا، حيث يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

ومن بين التعريفات التي قدمت نذكر ما يلي:

- عرفه (Myrdal) بأنه عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى التكافؤ أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل.⁽³⁾

- أما (Balassa) فيرى أن مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديدا، إذ يرى أنه من الممكن تحقيق التكامل الإقليمي بسهولة أكثر في ظل التكامل الدولي، ومن ثم فانه يستبعد من تعريفه للتكامل الاقتصادي التكامل الاجتماعي، والذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج.

- أما (Our salvation) فيرى أن الاندماج الاقتصادي من المنظور الإقليمي يحمل العديد من المعاني ولكن هناك اتفاق على أن يأخذ صورة من صور التعاون الاقتصادي على المستوى الدولي، ويدخل ضمنه على الأقل السوق المشتركة والاتحاد الجمركي ومنظمة التجارة الحرة وتشارك هذه الأشكال في خاصيتين هامتين هما⁽⁴⁾:

⁽¹⁾ عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 07.

⁽²⁾ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 45.

⁽³⁾ محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر وحدة الأمة الإسلامية الذي تعقده رابطة العلم الإسلامي بمكة المكرمة، جامعة الأزهر، أغسطس 2005، ص 03.

⁽⁴⁾ فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 07.

- المساعدة على زيادة التخصص ومن ثم زيادة حجم التبادل بين الدول من خلال إلغاء القيود على التجارة.
 - التمييز في العلاقات التجارية مع الدول الأخرى.
- بناء على ما سبق يمكن تعريف التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها عن طريق:
- إزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات بين مجموعة الدول المتكاملة؛
 - إيجاد أحسن السبل لقيام علاقات اقتصادية بين هذه الدول، والتي تكون مبنية على التعاون الذي يفيد الجميع بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع.

الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي

- يسعى التكامل الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتبادلة عبر مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف فيما يلي⁽¹⁾:
- تحقيق وفورات الحجم، حيث يقف هذا الهدف في مقدمة الدوافع الاقتصادية، وتزداد أهمية هذا الدافع بالنسبة لمستقبل التصنيع بالبلدان النامية، حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى، وهذا من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك؛
 - تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، حيث تصبح هذه العملية أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل يؤدي إلى خلق فرص جديدة تنهض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل؛
 - رفع مستوى رفاهية المواطنين، وهذا من خلال تسهيل الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار؛
 - التقليل من الاعتماد على الخارج، وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات السياسية والاقتصادية⁽²⁾؛
 - يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمع وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكتلة في إيجاد علاقات اقتصادية سياسية

(1) لرباع الهادي، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغربي أداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعلمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015، ص ص 157، 158 .

(2) حامد عبيد حداد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية، مجلة كلية الأدب، العدد 99، ص 643.

أكثر عدلا وتوازنا وتعزيز الروابط السياسية بينهما وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مقومات وشروط التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي

لكي يتعزز قيام التكامل ويضمن له البقاء ينبغي أن يتوفر له مقومات يقوم على أساسها، ومن أبرزها ما يلي⁽²⁾:

1- **توفر الموارد الطبيعية:** يعتبر توفر الموارد الطبيعية من أهم المقومات التي يستند إليها التكامل الاقتصادي في نجاحه، إذ أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانية زراعة واسعة ومائية وفيرة، بحيث يتاح لها أن تقوم بزيادة الإنتاج الزراعي وتطويره اعتمادا على إمكانياتها، في حين لدى دول أخرى ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطوير الصناعة، وأخرى تتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لتكون بلدا سياحيا، وبالتالي تقوم الدول المتكاملة بتوسيع الإنتاج من السلع والخدمات وتطوير النشاطات الاقتصادية.

2- **التخصص وتقسيم العمل:** إن التكامل الاقتصادي حتى يوفر للدول المتكاملة عائدا، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل، الذي يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع كل دولة بما يضمن استعادة جميع الدول، ولهذا فتتطلب المنافسة من خلال التخصص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتفادي الأضرار والحصول على منافع أكبر.

3- **توفير عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية:** إذ أن قيام التكامل يؤدي إلى إمكانية أكبر لتوفير العناصر الإنتاجية للمشاريع القائمة في الدول المتكاملة وبالتالي تحقيق زيادة الإنتاجية وكفاءة الأداء.

4- **توفر طرق ووسائل النقل والاتصال:** إن فعالية التكامل تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق ووسائل النقل والاتصال المتقدمة والرخيصة، وذلك لان محدودية طرق النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو البحري أو الجوي، يؤدي لإعاقة حركة الانتقال رغم توفر الحرية.

⁽¹⁾ كفية قسبيوري، **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم

الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 6.

⁽²⁾ خلف فليح حسن، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرواق للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 177 -

الفرع الثاني: شروط نجاح التكامل الاقتصادي

لتأسيس تكامل اقتصادي ناجح بجميع المقاييس، لا بد من توفر مجموعة من الشروط التي تساهم وتعمل على تعزيز وحدة التكامل الاقتصادي، فلا بد على الدول المعنية أن تدرك مدى أهمية مضمونها إدراكا دقيقا لكي تتجنب الفشل في محاولاتها، ويمكن حصر شروط التكامل الاقتصادي فيما يلي:

1- **تنسيق السياسات القومية الاقتصادية:** يقتضى التنسيق بمسألة التعريف الجمركية، التغذية، السياسة التجارية اتجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، شؤون النقد والبنوك، العناصر الضريبية والأوضاع الاجتماعية والسياسية الاقتصادية القومية، وجهود أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة، للعمل على مسايرة الظروف الاقتصادية الوطنية وسياساتها الاقتصادية⁽¹⁾.

2- **توفر الأيدي العاملة المدربة:** يعتبر من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي، ويتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة، كما يمكنها في الوقت نفسه تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي، ومستوى المعيشة في الدول المتكاملة وبالتالي زيادة التعاون الاقتصادي بينهما⁽²⁾.

3- **وضع شبكة إقليمية ملائمة للنقل والمواصلات:** انه من الضروري توفر شبكة واسعة لنقل والمواصلات بين الدول الواقعة في إطار كتلة إقليمي، فتوفر هذه الشبكة يعتبر عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.

4- **ضرورة التدرج والآلية:** يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا بشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد.

5- **المناخ السياسي:** يجب أن تدرك الدول أن عملية التكامل تتطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، ومتى ارتبطت المصالح القومية الحيوية للدول الأعضاء في نسيج إقليمي محكم الصنع، وجد كل بلدان بقاءه في التكتل دائما وفي جميع الحالات⁽³⁾.

(1) بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدولة الخليج العربي وآفاقه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تجارة دولية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2008-2009، ص 10 .

(2) كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، الطبعة الأولى، المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 38.

(3) بوشول السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي

تمر عملية التكامل الاقتصادي بمجموعة من المراحل المترابطة، بداية من منطقة التجارة التفضيلية وصولاً للاتحاد الاقتصادي.

الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة تجارة تفضيلية والتي يعنى بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية، سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينها دون إلغائها كلية، وهذا مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء⁽¹⁾.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

تكوين تكامل اقتصادي يقضي إزالة جميع الحواجز على التجارة بين الدول الأعضاء، ولكن كل دولة تحتفظ بتعريفاتها مقابل الدول غير الأعضاء، وبالتالي فإن استيراد وتصدير السلع المتعلقة بهذه المنطقة وتداولها يتم بحرية كاملة دون أي قيود جمركية عليها، حيث تتمتع بمزايا وحوافز ضريبية عالية⁽²⁾.

الفرع الثالث: الإتحاد الجمركي

وهي مرحلة أعلى من مرحلة إيجاد منطقة حرة، فهو اتفاق بين دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين دول الأعضاء، وهذا أيضا يعني أن الدول الأعضاء تقوم بإزالة كافة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينهما، وتطبيق التعريفات الجمركية الموحدة والمشاركة على السلع التي تتدفق إلى دول الإتحاد من الدول غير الأعضاء⁽³⁾.

الفرع الرابع: السوق المشتركة

تمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الدرجات السابقة، حيث لا يكفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بلا أن التكامل يمتد ليشتمل حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال⁽⁴⁾.

(1) سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 286.

(2) مجدي محمود شهاب، سوزي مولى، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص ص 231، 232.

(3) فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(4) فليح حسن خليف، مرجع سبق ذكره، ص ص 165-166.

وبالتالي فالسوق المشتركة تضمن حرية انتقال السلع فيما بين دول السوق، وبذلك تكون دول الأعضاء في الاتفاقية سوقاً موحدة و من أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة⁽¹⁾.

الفرع الخامس: الإتحاد الاقتصادي (الوحدة الاقتصادية)

يعتبر الإتحاد الاقتصادي صورة أرقى منصور التكامل الاقتصادي عن السوق المشتركة، حيث يتضمن إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، توحيد الإجراءات المتعلقة بالتنسيق التام للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية ومواجهة التقلبات التي تتعرض لها الدول الأعضاء⁽²⁾.

الفرع السادس: الإتحاد النقدي

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة، يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فنقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسة النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء، وتحرير تجارتها السلعية فان الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة القيم والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الإتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة وإنشاء وحدة نقدية موحدة وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري الاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الإتحاد، من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الإتحاد النقدي الأوروبي⁽³⁾.

الفرع السابع: الاندماج الاقتصادي

تحقق هذه الصورة من صور التكامل الاقتصادي أقصى درجات الاندماج بين الدول الأعضاء، حيث أنها تصبح مجرد أقاليم جزئية من الإقليم الاقتصادي الكبير⁽⁴⁾، فهو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات للخروج بهيكل اقتصادي متكامل يهدف إلى توحيد السياسة الاقتصادية والمالية⁽⁵⁾، ويتم ذلك من خلال ما يلي⁽⁶⁾:

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة؛

(1) فؤاد أبو سنتيت، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) بوشول السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(3) فؤاد أبو سنتيت، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(4) إيمان عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 229.

(5) عادل أحمد حبشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، د.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر، 1998، ص 41.

(6) عمر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 143.

- إيجاد سلطة إقليمية عليا؛

- عملة موحدة؛

- جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير.

من خلال عرض درجات التكامل الاقتصادي، يبرز أنه كلما انتقلت الدول المتكاملة من درجة إلى درجة أعلى، زادت التعقيدات لأن ترتيبات التكامل تزيد وتتطوي على الكثير من التنسيق في وضع القرارات، ويمكن تلخيص درجات التكامل الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مراحل التكامل الاقتصادي

توحيد السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء	تنسيق السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء	حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء	توحيد التعريفات الجمركية لإزاء بقية الخارج	إزالة الحواجز والقيود الكمية على التجارة بين الدول الأعضاء	العمليات
1	1	1	1	1	منطقة التجارة الحرة
2	2	2	2		الاتحاد الجمركي
3	3	3			السوق المشتركة
4	4				الاتحاد الاقتصادي
5					الاندماج الاقتصادي

المصدر: محمود الحمصي، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 142، ديسمبر 1990، ص 125 .

المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي

قد يواجه التكامل أثناء قيامه مشاكل أو عقبات قد تعجل بشله وقد تكون هذه المشاكل أو العقبات قبل تنفيذ المراحل الأولى منه، وتشمل هذه العقبات ما يلي:

- **تحويل التجارة:** يحدث هذا الأمر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من بلد عضو في الاتحاد⁽¹⁾.

- **الآثار على ميزانية الدولة:** قد يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة للدولة، ناتجة عن خفض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شركائها وتؤثر كذلك على سياساتها المالية .

(1) عبد القادر السيد متولى، الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات ، د ط، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص

- **انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار:** يتحايل المنتجون الأصليون على الدول التي تفرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم، حيث تصبح أرخص مما لو استوردتها مباشرة وهو ما يطرح النقائص التي تعتزي قواعد المنشأ، فرغم تحديد قواعد ضابطة إلا أنه قد يتم التحايل بطرق مختلفة، كما أن عدم اتخاذ الإجراءات والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يؤدي إلى انحراف الاستثمار وعمليات إنتاج لدول الأعضاء.
- **توزيع المكاسب وتعويض الخسائر:** المشكل الذي يقع بين الدول المتكاملة اقتصادي هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع.
- **انتقال الأزمات:** وفق المبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى.
- تنازل كل بلد عضو عن جزء من استقلاليته فيجب احترام عدد معين من القواعد وخير مثال الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ⁽¹⁾.
- اختلاف درجة نمو الدول الأعضاء واختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية لدول التكامل يعرضها لمنافسة خارجية قد تؤدي إلى القضاء عليها، وبالتالي يمكن القول أنه يصعب التخلي عن الحماية الجمركية لبعض المشروعات في بعض دول التكامل الاقتصادي⁽²⁾.

المبحث الثاني: مدخل عام إلى الإتحاد الأوروبي

تعددت تجارب التكامل التي عرفها العالم بين مجموعة من الدول، ومن بين هذه التجارب نجد التجربة الأوروبية التي سيتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي

أدت الحرب العالمية الثانية إلى تدمير اقتصاد العديد من الاقتصاديات الأوروبية، وهو ما دفعها إلى التفكير في خطة الاندماج الاقتصادي مستهدفة التعاون الاقتصادي من أجل تجاوز تلك الظروف.

الفرع الأول: المبادرات السابقة لإنشاء الإتحاد الأوروبي

1- المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي: أعلن جورج مارشال في جويلية 1947 ضرورة قيام دول أوروبا الغربية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها في مقابل تقديم مساعدات أمريكية بـ 13 مليار دولار، وقد أسفر عن

(1) كفية قسيموري، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

(2) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 153-154.

ذلك تكوين ما يسمى بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بموجب اتفاقية باريس في 16 أبريل 1948 والتي كانت تهدف أساساً إلى إدارة المساعدات الأمريكية وتفعيل التنسيق والتعاون بين الدول الأوروبية والتعاون في تخفيض التعريفات الجمركية مع العمل على إنشاء نظام متعدد للمدفوعات⁽¹⁾.

2- المجموعة الأوروبية للفحم والصلب: في 9 ماي 1950 اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان وضع مصادر الفحم والصلب تحت سلطة عليا واحدة بإمكان الدول الأوروبية الانضمام إليها وهكذا تم إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية وتم التوقيع على معاهدة إنشائها في 18 أبريل 1951 من قبل فرنسا ألمانيا، دول البنلوكس (بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا) وإيطاليا⁽²⁾.

وقد رأت هذه الدول أن التعاون فيما بينها في هذا المجال من شأنه أن يذيب الخلافات ويخفف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعة الفحم والحديد في هذه الدول.

3- السوق الأوروبية المشتركة: يعتبر إنشاء السوق الأوروبية المشتركة خطوة مهمة في تاريخ الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، ولقد أنشأت هذه السوق بموجب المعاهدة التي تم توقيعها في روما في 25 مارس 1957 من طرف الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب الأوروبية. وتمثلت أهداف السوق الأوروبية المشتركة فيما يلي⁽³⁾:

- حماية سوق منتجات الدول المشتركة فيه صناعية كانت أم زراعية من منافسة منتجات العالم الخارجي وذلك بوضع تعريف جمركية موحدة وحمائية، مما يقلل من فرص تصدير المنتجات المماثلة للمنتجات الأوروبية.

- الحاجة الماسة للسوق الأوروبي إلى استيراد المواد الخام التي لا تتوفر لديها، والتي لا تشكل موقفاً تنافسياً لمنتجاتها.

الفرع الثاني: تشكيل الإتحاد الأوروبي

رغبة في استكمال دول الجماعة الاقتصادية لمسارها التكاملي سواء من حيث عدد الأعضاء أو من حيث الانتقال من مرحلة السوق المشتركة إلى الإتحاد الاقتصادي، تقرر في 07 فيفري 1992 وانطلاقاً من معاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 الاتجاه نحو قيام الإتحاد الأوروبي.

1- التحرك نحو السوق الموحدة: من خلال القانون الأوروبي الموحد الذي صادق عليه المجلس الأوروبي أجريت تعديلات على معاهدة روما في عام 1986، والذي يهدف إلى استكمال الخطوات الإجرائية بتنفيذ

⁽¹⁾ Christian Hen, Jacques Leonard, l'union européenne, édition la Découverte, paris, 2003, p12.

⁽²⁾ Ibid, p14.

⁽³⁾ شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، 2012، ص67.

التكامل الاقتصادي الأوروبي، حيث تضمنت الوثيقة المراحل الزمنية التي من خلالها يتم استكمال السوق الموحدة، إذ حددت الفترة لذلك من 1985 حتى نهاية 1992، وقد قسمت الفترة الزمنية المحددة لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة إلى مرحلتين، الأولى من 1985 إلى 1989، أما المرحلة الثانية فتمتد من 1990 إلى 1992، يتم خلالها استكمال السوق الداخلية، وتنسيق السياسات الضريبية، وتحقيق اتحاد نقدي والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية وكانت الفترة بمثابة فترة انتقالية وتمهيدا لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة، ووضع الأسس والقواعد التي سيبنى عليها الاتحاد الأوروبي فيما بعد، وبفضل السوق الموحدة ستصبح الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة، وقد أتت بعد السوق الموحدة أهم معاهدة في تاريخ أوروبا وهي معاهدة الاتحاد الأوروبي وهي معاهدة ماستريخت⁽¹⁾.

2- معاهدة ماستريخت: تعد معاهدة ماستريخت التي انعقدت بتاريخ 09 ديسمبر 1991 في المدينة الهولندية ماستريخت من قبل المجلس الأوروبي من أهم المنعطفات التي شهدها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال مسيرته، لأن هذه الاتفاقية هي التي حددت مسيرة الاتحاد منذ عام 1992⁽²⁾ لما تضمنته من معايير وخطوات واضحة ومحددة ومراحل منطقية توجت بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة، وقد وقعت 11 دولة من بين 15 دولة المشكلة للجماعة الاقتصادية على هذه المعاهدة، وهذه الدول هي: بلجيكا، فرنسا، اليونان، لوكسمبورغ، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، بريطانيا، هولندا والدانمرك. ولعل ما يميز هذه القمة عن غيرها أنها جاءت بمعايير صارمة من أجل إيجاد منطقة أكثر إستقرارا ليكون الاتحاد قوة اقتصادية لها وزن في الاقتصاد العالمي، حيث وافق قادة الدول خلال هذه القمة على ترقية التعاون والتنسيق فيما بينهم في مجال السياسة الاقتصادية. واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي⁽³⁾:

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء؛
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة؛
- سياسة خارجية مشتركة.

⁽¹⁾ مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي - دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية،

رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013-2014، ص ص 110-112.

⁽²⁾ محسن أحمد الخيضي، اليورو، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 27.

⁽³⁾ بوشول السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

3- توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي: كان من المقرر أن تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في أول جانفي من عام 1993، وتلغي بذلك كل الحواجز ليبدأ عصر أوروبا الموحدة سياسيا واقتصاديا، إلا أن بعض الأحداث عرقلت قيام الوحدة الأوروبية كالتزاعات الوطنية لدى بعض الشعوب الأوروبية الراضة لاندماج بلادها في أوروبا الجديدة، لكن هذا لم يمنع من تحقيق بعض بنود المعاهدة قبل عام 1994 كقيام بعض الدول الأعضاء بإلغاء الحواجز الجمركية، وسمحت بتقل رعاياها دون تأشيرات فيما بينها، وبحلول عام 1994 قامت سوق أوروبية موحدة ليبدأ عصر أوروبا الموحدة، أو ما يعرف باسم الاتحاد الأوروبي الذي يضم 12 دولة المكونة أصلا للجماعة الاقتصادية الأوروبية⁽¹⁾.

لم يضع الاتحاد في البداية أية شروط للانضمام لعضوية الاتحاد، وكان يهدف بهذا إلى مشاركة العديد من دول القارة في هذا الاتحاد كي يأخذ الشكل التوسعي، لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الاتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط "كوبنهاجن" وهي تنقسم إلى⁽²⁾:

- شروط سياسية: وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛
- شروط اقتصادية: فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد؛
- شروط تشريعية: وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيتها منذ تأسيسه. ويبرز الجدول الموالي تطور عضوية الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم(02): تطور عضوية الاتحاد الأوروبي

الفترة	الأعضاء الجدد	إجمالي عدد الأعضاء
جانفي 1995	السويد - فنلندا - النمسا	15 عضو
ماي 2004	مالطا - التشيك - استونيا - المجر - لاتفيا - لتوانيا - سلوفاكيا - سلوفينيا - بولندا - قبرص	25 عضو
2007	بلغاريا - رومانيا	27 عضو
2013	كرواتيا	28 عضو

المصدر: كفية قسيميوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص29.

⁽¹⁾ خلوفي عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011/2012، ص 106.

⁽²⁾ كفية قسيميوري، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المطلب الثاني: مؤسسات وآليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي

1- المجلس الأوروبي: هو إحدى هيئات صنع القرار يتكون من رؤساء دول و حكومات الدول الأعضاء في اتحاد الأوروبي، ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار ومستودع السلطة العليا فيه⁽¹⁾.

2- البرلمان الأوروبي: أسس عام 1957 ونصت معاهدة أمستردام على أعضاء البرلمان لن يزيد عن 700 عضو، تؤثر على فعالية البرلمان ويمارس أعضاء البرلمان عملهم باستقلال عن دولهم ووحدة العضوية في البرلمان خمسة سنوات⁽²⁾.

وقد أقرت معاهدة نيس توسيع عدد مقاعد البرلمان لتصل إلى 785 مقعداً موزع على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها⁽³⁾، وتقوم المفوضية الأوروبية بتقديم تقرير سنوي للبرلمان، كما له الحق في إقامة المفوضية أو عزلها بموافقة ثلث الأعضاء الحاضرين⁽⁴⁾، ويقع مقره في ستراسبورغ الفرنسية ولكن اللجان تعقد اجتماعات في مدينة بروكسل وتقع سكرتارية البرلمان في لوكسمبورغ ويتكون البرلمان من تسعة عشرة لجنة⁽⁵⁾.

3- المفوضية الأوروبية: تعتبر من أهم المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي لذلك تقع في قلب نظام حكم الاتحاد، وتم إنشائها بمقتضى معاهدة دمج السلطات التنفيذية للجماعات الأوروبية الثلاث يوجد مقرها ببروكسل، وتتألف من هيئة المفوضين والمجالس الاستشارية وعدد كبير من الإدارات العامة والخاصة وتجتمع المفوضية مرة واحدة أسبوعياً وتأخذ القرار بالأغلبية البسيطة، حيث تمارس ووظائف ذات أبعاد متعددة⁽⁶⁾.

(1) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص 190-193.

(2) زياد شفقان الضرابعة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 36.

(3) راضية خبيزة، الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 27.

(4) عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 428.

(5) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 52.

(6) زياد شفقان الضرابعة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 35، 36.

4- مجلس الإتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري): هو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الإتحاد في تخصصات مختلفة، وهو أعلى سلطة لاتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي ووظيفته الرئيسية إقرار التشريعات المختلفة الصادرة عن الإتحاد وله رئاسة تغير بشكل دوري حيث تتولى كل دولة الرئاسة لمدة 06 أشهر، ويقع مقره وسكرتاريته في بروكسل، وتعد الاجتماعات في لوكسمبورغ لمدة 03 أشهر في العام ويعتبر المؤسسة التي تعبر فيها كل دولة عن مصالحها الخاصة وعرض وجهة نظرها من خلال لجنة الممثلين الدائمين، ويجتمعون مرة واحدة أسبوعياً على الأقل لمناقشة المسائل التي تعرض على المجلس الوزاري ويكون التصويت بالأغلبية حسب حجم الدولة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: المؤسسات والهيئات النقدية

1- البنك الأوروبي للاستثمار: حرصت اتفاقية روما على وجود مؤسسة مالية في الجماعة لا تستهدف تحقيق الربح وتعمل على تحقيق تنمية متوازنة ودائمة في الدول الأعضاء، فأنشأ عام 1958 بنك أوروبي للاستثمار وعمل على الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدماً، وتمويل الاستثمار فيها لتخفيض فجوة التنمية بين دول الجماعة وعمل على تمويل مشروعات مشتركة بهدف تسهيل ودعم أهداف الجماعة ككل والتغلب على مشكلات التكامل والاندماج ومعالجة المشكلات الاقتصادية المشتركة التي تواجهها، بالإضافة إلى تمويل مشروعات أوروبية خارج المجموعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة أو دعم علاقاتها بالعالم الخارجي، وتكتتب كافة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في رأسمال البنك وفق نظام يتناسب مع الإمكانيات والقدرات المالية لكل دولة، ويحق للبنك الاقتراض من البنوك العامة والخاصة ومن مختلف أسواق المال الأوروبية والعالمية⁽²⁾.

2- البنك المركزي الأوروبي: له صفة قانونية ومستقبل عن أي سلطة سياسية وهو الهيئة التنفيذية لنظام المصارف المركزية الأوروبية لدول الأعضاء التي تعتمد على اليورو وتقع سلطة القرار داخل المصرف المركزي الأوروبي بأيدي ستة أشخاص هم الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء آخرين لتطبيق السياسة النقدية⁽³⁾.

⁽¹⁾ زياد شفقان الضرابعة، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

⁽²⁾ عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية - تجربة التكامل والوحدة-، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986، ص 99.

⁽³⁾ محمد صلاح الدين حسن السيسى، الإتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة "اليورو"، طبعة خاصة، مكتبة الأسرة ، القاهرة، 2003 ، ص ص 22، 23.

المطلب الثالث: أهداف وانجازات الإتحاد الأوروبي

الفرع الأول: أهداف الإتحاد الأوروبي

سعى الإتحاد الأوروبي منذ نشأته إلى تحقيق مجموعة الأهداف تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- تأسيس مواطنة أوروبية تضمن الحقوق الأساسية والحقوق المدنية والسياسية وحرية التنقل؛
- ضمان مبادئ الحرية والعدل والأمن من خلال التعاون بين الدول الأعضاء في الشؤون الداخلية والعدل؛
- دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال تأسيس سوق مشترك وعملة موحدة؛
- ترسيخ أسس التنمية الإقليمية وقضايا حماية البيئة؛
- تقوية العلاقات مع الهيئات والمنظمات والدول لتحقيق الأهداف المشتركة؛
- تشجيع البحث العلمي ومكافحة التمييز بين الدول.

الفرع الثاني: انجازات الإتحاد الأوروبي

منذ نشأة الإتحاد الأوروبي سعى لتحقيق مجموعة من الانجازات من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والوصول إلى أعلى مراتب التكامل نذكر منها⁽²⁾:

1. تكوين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية للإتحاد الأوروبي وهي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، بنك الاستثمار الأوروبي محكمة المدققين، البنك المركزي الأوروبي؛
2. تأسيس سوق أوروبية موحدة التي تعد أكبر سوق حرة في العالم التي تضم 27 دولة و504 مليون نسمة يتمتعون بحرية البيع والشراء؛
3. إصدار العملة النقدية الأوروبية الموحدة " اليورو " في الأول من يناير 2002 لتصبح إحدى العملات الرئيسية في العالم؛
4. تأسيس أول وحدة جمركية أوروبية باسم " المؤسسة الاقتصادية الأوروبية "؛
5. زيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الإتحاد في إطار النموذج الموحد الأوروبي؛
6. دعم النظم الاقتصادية لأعضاء الإتحاد الأوروبي الجدد، وخاصة من دول وسط وشرق أوروبا؛
7. زيادة حجم التجارة البينية، حيث تبرز بيانات Eurostate تزايد حجم التجارة البينية بين دول الإتحاد الأوروبي، حيث ارتفع نسبة الصادرات بين دول الإتحاد من إجمالي الصادرات من 38.2% سنة 1958 إلى

(1) موسوعة الجزيرة، الإتحاد الأوروبي، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures> (04/01/2019).

(2) بدرة مريحة، شيماء كحول، تقييم اتفاق الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة جيجل، 2016-2017، ص 30،31.

69.1 % سنة 2003، أما بالنسبة للواردات البنينية نسبة إلى إجمالي الواردات فقد ارتفعت من 36.6 % خلال سنة 1958 إلى أكثر من 66 % خلال سنة 2003، وهذا كنتاج لعملية التحرير الكبيرة التي خضعت لها المعاملات التجارية البنينية لدول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: الإتحاد النقدي الأوروبي - منطقة اليورو -

يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الانجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية ويتطلب ذلك توافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الاقتصادية والنقدية ومراحل يجب تنفيذها حتى يكون البناء راسخا ومتمينا.

المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور الوحدة النقدية الأوروبية

الفرع الأول: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي

سارعت الدول الأوروبية في أعقاب انهيار نظام بريتن وودز وتزايد الاختلالات النقدية الدولية إلى تجسيد مشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية بدءا بإقامة نظام نقدي أوروبي إلى إنشاء عملة أوروبية موحدة.

1- الثعبان النقدي الأوروبي: عقب انهيار النظام النقدي الدولي وإيقاف تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971، أصرت الدول الأوروبية على إنشاء نظام نقدي موحد، وإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة فبدأت الترتيبات باستحداث ما يسمى بنظام الثعبان في النفق، حيث قامت بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة للدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية والمحلية طبقا لنظام عرف بنظام الثعبان داخل النفق⁽¹⁾. وقد أعطي له هذا الاسم لأنه إذا ما مثلت أسعار صرف العملات الأوروبية على منحني بياني فإن الصورة التي تعطيها أسعار صرف هذه العملات صعودا وهبوطا هي أشبه بالثعبان الذي يتلوى داخل النفق، حيث تمثل حدود النفق هوامش التذبذب المسموح بها بنسبة 2.25 % كحد أقصى صعودا وهبوطا بالنسبة لسعر تعادل الدولار الذي يقع في المنتصف.

2- النظام النقدي الأوروبي: دخل مجال التطبيق في منتصف مارس 1979 ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعران، أحدهما مركزي هو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية، ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25 % صعودا وهبوطا من هذا السعر باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود 06 % صعودا وهبوطا حتى جانفي 1990، والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف، ويقابل إصدار

(1) مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية: الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 70.

وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية لدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20 % من احتياطياتها الذهبية وكذلك 20% من أرصدها الدلارية لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مراحل إنشاء وتطور الوحدة النقدية الأوروبية

مرت الوحدة النقدية الأوروبية بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: تمتد من جويلية 1990 إلى نهاية 1993، حيث تم فيها وضع الأسس اللازمة لتحقيق تلك الوحدة، فعقب اجتماع رؤساء المجموعة الأوروبية في ماستريخت، تم التصديق في 07 فبراير 1992 على اتفاقية ماستريخت من جانب أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر (النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، إنجلترا، الدانمارك، السويد، اليونان)، وقد تناولت المعاهدة الشكل الذي يجب أن يكون عليه الاتحاد، وتم الاتفاق على وضع جدول زمني يهدف إلى التحرير الكامل لرؤوس الأموال، وتحقيق التعاون الوثيق بين الدول الأوروبية الأعضاء في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية⁽²⁾.

المرحلة الثانية: تمتد هذه المرحلة من بداية 1994 إلى غاية نهاية سنة 1998، وترتكز هذه المرحلة على إقامة نظام أوروبي للبنوك المركزية يضع قوانين معينة في التشريعات المحلية للدول الأعضاء⁽³⁾، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية، ومع بدايتها تم تحقيق ما يلي⁽⁴⁾:

- تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية (EMI) European Monetary Institute، وهي بمثابة النواة الأولى لتكوين البنك المركزي الأوروبي، وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك لتأمين استقرار الأسعار، وخلق هيكل السياسة النقدية المستقبلية، إلى جانب نشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الاقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية الأوروبية؛
- السعي لتحقيق الاستقلال لجميع البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في العملية؛
- تحقيق تقارب اقتصاد الدول الأعضاء وجعل دورها مكملاً لبعضها البعض بهدف بناء اقتصاد متكامل؛
- أقر زعماء الاتحاد في عام 1996 شكل العملة (اليورو)، كما اتفقوا على ميثاق لضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة، فيما يعرف باتفاقية الاستقرار في جوان 1997، والتي تنص أهم بنودها على فرض

(1) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 103.

(2) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة إشعار الفنية، مصر، 2001، ص 218، 219.

(3) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 78.

(4) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 221، 222.

عقوبات مالية على الدول التي يتجاوز عجز ميزانيتها الحد المسموح به بعد انضمامها للوحدة، إلى جانب توسيع مفهوم بعض البنود القائمة في معاهدة ماستريخت، والتي تشمل العمالة وتنسيق السياسة الاقتصادية والنقدية؛

- تحقيق سياسة أمنية دفاعية مشتركة؛

- إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية⁽¹⁾؛

- تم الإعلان عن أسماء الدول المشاركة في العملة الجديدة في أول أبريل 1998، وعددهم إحدى عشر دولة (النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال وإسبانيا)، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفاء الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوب توفرها في الدولة العضو.

- تم الإعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي (European Central Bank (ECB في ماي 1998، ومقره فرانكفورت وكذلك تم تعيين أول رئيس له من هولندا لمدة 8 سنوات، ليبدأ في ممارسة مهامه مع مطلع عام 1999.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة من جانفي 1999 إلى نهاية 2002، حيث تم الإعلان عن ميلاد وحدة النقد الأوروبية -الأورو-، ليكون بذلك أهم حدث تاريخي في أوروبا، كما تم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام النقدي بصورة نهائية غير قابلة للتعديل⁽²⁾.

كما تقرر بداية الإحلال التدريجي للأورو محل العملات الأوروبية المنضمة إلى منطقة اليورو خلال فترة تبدأ من 01 جانفي إلى 30 جوان 2002، حيث تم سحب العملات الوطنية من التداول وفق السعر الرسمي المحدد من طرف البنك المركزي الأوروبي.

المطلب الثاني: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية

تم وضع مجموعة معايير للانضمام إلى منطقة اليورو (معايير التقارب)، وهي معايير لازمة ومعايير حاكمة، تمثل إطار عمل، وتمثل أيضا ضوابط عمل توجيهية، وتمثل مرجعيات مرشدة للعمل الوحدوي الأوروبي، وتشمل هذه المعايير كل من: معدل التضخم، عجز الموازنة، الدين العام، سعر الفائدة طويل الأجل وسعر الصرف.

المعيار الأول: عجز الموازنة: وينص هذا المعيار على " ألا يزيد عجز موازنة العامة للدولة عن 03 % من الناتج المحلي الإجمالي"، ووفقا لهذا المعيار، لا يجب على الدول الأعضاء في منطقة اليورو القيام بالتوسع في الإنفاق غير المبرر، والذي لا يكون هناك حاجة فعلية له، والذي لا يكون له انعكاس على زيادة الإنتاج

(1) صارم سمير، **اليورو**، دار الفكر، سوريا، 1999، ص92.

(2) مغاوي شليبي علي، **اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية**، الطبعة الأولى، دار زهراء الشرق، مصر، 2000، ص12.

القومي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، ومن ثم تقوية نظام الإنتاج داخل اقتصاد كل دولة وبما يسمح بنفس القيمة المضافة، وبما يسمح بزيادة الاقتصادية المتبادلة بين الدول أعضاء مجموعة اليورو وبالتالي لزيادة إنفاق أي دولة من دول المجموعة لابد من زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة⁽¹⁾.

المعيار الثاني: الدين العام: وينص هذا المعيار على " أن لا يتجاوز الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة "، ويهدف هذا المعيار إلى تأكيد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام، وأن الدين لا يهدد الاستقرار المالي أو النقدي للنظام مستقبلاً، خاصة وأن اليورو في جانب منه يعني تخلي الدولة العضو عن جانب من استقلالية قراراتها النقدية والمالية، وقد أضيف لهذا المعيار " مصطلح الأسعار الثابتة " حتى لا تؤثر ارتفاعات الأسعار والتضخم على قدرة الدولة لسداد الدين العام، وحتى لا تلجأ الدولة إلى التضخم كأداة لزيادة الإنفاق العام⁽²⁾.

المعيار الثالث: معدل التضخم: وينص هذا المعيار على " ألا يتجاوز معدل التضخم 1.5 % فوق متوسط معدلات التضخم في أكثر 03 دول ذات مستويات الأسعار المستقرة، أي من النسبة الخاصة بأفضل ثلاث دول أعضاء من حيث الأداء⁽³⁾. وتم رفع معدل التضخم لاحقاً ليصبح على الدول الأعضاء ألا يتجاوز 2.7%، ويهدف هذا المعيار إلى دعم استقرار القوة الشرائية لليورو، وتوفير ضوابط ملموسة أمام المستثمر الأجنبي في اليورو، خاصة للبنوك الدولية التي ستقوم باستخدام اليورو كعملة "ملاذ" أو عملة "احتياط " أو عملة " تحوط"⁽⁴⁾.

المعيار الرابع: سعر الفائدة طويل الأجل: يجب أن لا تتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدول الأعضاء حدود 2 %، وهذا انطلاقاً من أفضل النتائج المسجلة في ثلاث دول، والتي تمثل أقل ثلاث أسعار فائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي⁽⁵⁾، حيث يتم حساب معدلات الفائدة على أساس سندات الدولة أو ما يشابهها، وقد اعتمد نسبة 7.8 % كحد أقصى لسعر الفائدة.

المعيار الخامس: سعر الصرف: يجب على دول الاتحاد الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، أي دون اللجوء

(1) محسن الخضيرى، اليورو -الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 83.

(2) محسن الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 84.

(3) فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة: الحقائق-الآثار التجارية والمصرفية-التوقعات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 13.

(4) محسن الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 86.

(5) François Decheemaekere, mieux comprendre l'euro, édition d'organisation, paris, 1998, p43.

إلى التخفيض في قيمة عملتها، والسماح بالتقلب في الحدود المقررة في المعاهدة، حيث أن النطاق الضيق +/- 2.25 % والنطاق الواسع 15%⁽¹⁾

الجدول (03): المعايير المتفق عليها والمحقة في بلدان الاتحاد الأوروبي بخصوص شرط الانضمام لليورو

معدلات الفوائد الطويلة الأجل %7.8			نسبة عجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي %02			نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي			نسبة التضخم 2.7%			بلد / المؤشر
1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996	1998	1997	1996	السنوات
5.6	6	6.3	1.4	1.6	1.5	61.3	63.2	61	2.7	3.2	4.1	ألمانيا
5.5	6	6.6	1.2	1.6	2	58	58	56	3	3.1	4	فرنسا
5.7	6.1	6.4	1.4	2	2.1	122.2	127	130	2.1	2.9	3.3	بلجيكا
5.6	6.1	6.4	1.4	1.8	1.4	60.7	70.8	70.8	1.7	0	9.9	لكسمبورغ
5.5	6	6.3	1.5	2	2.1	72.1	67	78.2	1.4	2.5	2.6	هولندا
6.7	7.1	9	1.8	2.6	3.8	121.6	123	124.5	2.7	4.5	6.8	إيطاليا
7	7.7	9	1.8	3	2.4	53.5	56.5	65.2	1.9	3.1	1.8	بريطانيا
6.2	6.6	7.5	1.2	2	1.7	66.3	76	80.2	0.9	11	1.8	الرندا
6.2	6.5	7.2	1.9	2.4	2.1	65.1	75	71	0.7	0.5	1.4	الدانمارك
9.8	-	-	5.2	7.2	8.2	108.7	105	1106	4	5.7	9.9	اليونان
6.3	7.1	8.9	1.8	2.7	3.6	68.8	68.9	68	2.6	3.2	4.6	اسبانيا
6.2	7	9	1.8	2.8	3.1	62	67.6	70.5	2.5	3.4	4	البرتغال
6.5	7	8.6	1.9	1.8	0.8	76	78.5	78.7	0.8	2.9	3.9	السويد
5.9	5.3	6	1.3	1.7	0.6	55.8	60.2	60.1	0.9	1.7	3.3	فنلندا
5.6	5.1	5.4	1.1	1.8	1.9	66.1	73.3	71.7	2.5	3	4.3	النمسا

المصدر: صارم سمير، اليورو، دار الفكر، سوريا، 1999، ص 102.

من خلال الجدول يلاحظ أن العديد من الدول الأوروبية قد استطاعت أن تحقق المعايير المطلوبة للانضمام إلى "اليورو" عام 1998، سواء من حيث تخفيض العجز في الموازنة أو بالنسبة لمعدلات التضخم وأسعار الفائدة، في حين كانت الدول التي حققت معيار الدين العام قليلة، فمعظم الدول لم تستطع تحقيق شرط الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المقدر وفق معاهدة ماستريخت بـ 60 % باستثناء كل من

⁽¹⁾ Robert Raymond, l'euro et l'unité de l'Europe, Economica, paris, 2001, p37.

فرنسا ولكسمبورغ وفنلندا والمملكة المتحدة سنة 1998، وقد تجاوزت هذه النسبة معدل 60% في كل من ألمانيا واسبانيا والبرتغال، بينما زادت هذه النسبة في دولة اليونان التي سجلت ارتفاعا خلال السنوات الثلاثة 1996، 1997 و1998 وكذلك في كل من بلجيكا وإيطاليا التي سجلت معدلات مرتفعة 122.2% و121.69% سنة 1998.

المطلب الثالث: الأداء الإقتصادي للإتحاد النقدي الأوروبي

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو

عرف الناتج المحلي الإجمالي منذ إطلاق العملة الموحدة معدلات نمو معتدلة، حيث بلغ معدل النمو خلال عام 2001 نحو 1.9%، لينخفض هذا المعدل إلى 0.8% خلال العام 2003، ليصل إلى 3% خلال العام 2006، لينخفض بعد ذلك مع اضطراب الاقتصاد العالمي. أما من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة اليورو فقد عرف تزايدا، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة اليورو من 6842.9 مليار يورو خلال العام 2001، إلى 8557.6 مليار يورو خلال العام 2006، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(04): الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو لدول منطقة اليورو خلال الفترة (2001-2009)

معدلات النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار يورو)	
1.9	6842.9	2001
0.9	7251.1	2002
0.8	7550.2	2003
2.2	7842.9	2004
17	8140.6	2005
3.0	8557.6	2006
2.9	9007.6	2007
0.6	9254.7	2008
-4.1	8975.1	2009

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- IMF, IFS, Year book 2010

تجدر الإشارة إلى أن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ترجع بالأساس إلى الانتعاش الحاصل في قطاع الخدمات، حيث تشكل الخدمات النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي

بعده قطاع الصناعة والزراعة، إذ شكلت هذه القطاعات عام 2002 (70.5%، 27.3%، 2.3%) على التوالي، ويبرز الجدول الموالي التركيبية القطاعية للنتائج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو. الجدول رقم (05): مساهمة القطاعات الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدول اليورو خلال الفترة (2009-2002)

المجموع (%)	قطاع الخدمات	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	القطاع
100	70.5	24.3	2.3	2002
100	70.8	26.9	2.3	2003
100	71.1	26.7	2.2	2004
100	71.5	26.5	2.0	2005
100	71.3	26.8	2.0	2006
100	71.2	26.9	1.9	2007
100	71.8	26.4	1.8	2008
100	74.3	24.4	1.6	2009

Source : ESB, statistics pocket book, virus years (2003-2010)

نلاحظ من خلال الجدول ان مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعي والخدمات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بلغت 2.3%، 24.3%، 70.5% سنة 2002، وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي لتصل ل1.6% سنة 2009 في حين ارتفعت مساهمات القطاع الصناعي والخدمات .
الفرع الثاني: الحساب الجاري والميزان التجاري لدول الاتحاد النقدي الأوروبي
بالتزامن مع إلغاء القيود الجمركية بين اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، وارتفاع تنافسية صادرات العديد من الاقتصاديات الأوروبية، لم تعاني مجموعة دول اليورو من عجز كبير ومزمن في حسابها الجاري وميزانها التجاري، ويوضح الجدول الموالي تطور الحساب الجاري والميزان التجاري لمجموعة دول اليورو. الجدول رقم(06): تطور الحساب الجاري والميزان التجاري لمجموعة دول اليورو خلال الفترة (2001-2009)

الميزان التجاري (مليار دولار)	الحساب الجاري (مليار دولار)	
65.22	19.74	2001
121.47	54.78	2002
112.94	38.78	2003
125.38	79.76	2004
65.42	22.53	2005
29.12	1.55	2006

2007	28.30	79.02
2008	216.84-	20.04
2009	73.16	57.42

Source : IMF, IFS, Year book, 2008, p444 -- IMF, IFS, Year book, 2010, p492.

يبين الجدول أن منطقة اليورو حققت فائضا في حسابها الجاري في عام 2001 بلغ 19.74 مليار دولار، فيما سجل الفائض التجاري مقدار 65.22 مليار دولار، ليرتفع الحساب الجاري خلال العام 2004 إلى 79.76 مليار دولار، في حين قدر رصيد الميزان التجاري خلال نفس العام حوالي 125.38 مليار دولار، وقد سجل الحساب الجاري عجزا خلال سنة 2008 بمقدار 216 مليار دولار في أعقاب الأزمة المالية العالمية، في حين بلغ رصيد الميزان التجاري مقدار 20.04 مليار دولار.

الفرع الثالث: الاحتياطيات الدولية لدى منطقة اليورو

تمتلك دول منطقة اليورو احتياطيات ضخمة من الصرف الأجنبي والذهب النقدي، حيث يسيطر الذهب على الاحتياطيات الدولية لدول المنطقة، ويعود تفضيل الذهب إلى ثبات قيمة الذهب، ويوضح الجدول الموالي تطور الاحتياطيات النقدية الدولية الرسمية لدول مجموعة اليورو.

الجدول رقم (07): تطور الاحتياطيات النقدية الدولية الرسمية لدول مجموعة اليورو خلال الفترة (2009-2001)

الاحتياطيات بدون ذهب (مليار دولار)	الاحتياطيات من الذهب (مليار دولار)	
245.9	111.1	2001
247.1	136.7	2002
223.5	164.2	2003
212.2	170.8	2004
184.9	192.8	2005
197.1	232.1	2006
215.4	295.8	2007
218.7	303.0	2008
238.0	383.2	2009

Source : IMF, IFS, Year book, 2008, p442-- IMF, IFS, Year book, 2010, p290.

يبرز الجدول أن دول اليورو حازت ما قيمته 245.9 مليار دولار من الاحتياطيات بدون الذهب و111.1 مليار دولار من الذهب عام 2001 وفي عام 2002 ارتفعت الأولى إلى 247.1 مليار دولار فيما ارتفع احتياطي الذهب إلى 136.7 مليار دولار للعام نفسه، وفي الأعوام الثلاثة الموالية انخفضت الاحتياطيات بدون الذهب، حيث وصلت العام 2005 إلى 184.9 مليار دولار، ووصلت إلى أعلى مستو

لها عام 2009 إذ بلغت 238 مليار دولار، فيما ارتفعت احتياطات الذهب باضطراد لتصل إلى 383.2 مليار دولار.

الفرع الرابع: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة لمنطقة اليورو

تمكنت مجموعة دول اليورو من تحقيق الوحدة النقدية وإصدار عملة اليورو من خلال البنك المركزي الأوروبي أخذت هذه الدول تصدر الأموال بشكل واسع إلى الخارج، وخاصة بعد عام 2004 إذ أخذت الاستثمارات الخارجة تفوق نظيراتها الداخلة بفعل الفائض الذي تحققه مجموعة دول اليورو قبل الأزمة المالية، ويبرز الجدول الموالي تطور حجم الاستثمارات الواردة والخارجة إلى مجموعة دول اليورو.

الجدول رقم(08): الاستثمارات الأجنبية الداخلة من وإلى مجموعة دول اليورو للفترة (2002-2009)

الاستثمارات الداخلة (مليار دولار)	الاستثمارات الخارجة (مليار دولار)	
366.1	317.0	2002
287.3	279.3	2003
194.9	207.1	2004
208.7	413.7	2005
341.7	556.7	2006
563.6	833.5	2007
238.2	643.3	2008
276.2	324.8	2009

Source: U.N. World Investment Report, New york and Geneva, viruses years

يبرز من خلال الجدول أن الاستثمارات الداخلة إلى مجموعة دول اليورو عام 2002 بلغت 366.1 مليار دولار، ثم أخذت بالانخفاض فسجلت 194.9 مليار دولار عام 2004، وارتفعت بعد ذلك إلى 563.6 مليار دولار عام 2007 وانخفضت إلى 276.2 مليار دولار عام 2009.

أما بالنسبة للاستثمارات الخارجة فقد سجلت 317.0 مليار دولار عام 2004، ولكنها أخذت اتجاها تصاعديا بعد هذا، إذ بلغت 833.5 مليار دولار عام 2007، ثم انخفضت بعد ذلك، إذ بلغت عام 2009 نحو 324.8 مليار دولار.

المبحث الرابع: النظام المصرفي الأوروبي وإشكالية عدم التنسيق

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم أهداف ومهام البنك المركزي الأوروبي، مع الإشارة إلى آليات عمل المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية أبرز المؤشرات عن القطاع المصرفي في منطقة اليورو.

المطلب الأول: النظام الأوروبي للمصارف المركزية

يعتبر البنك المركزي أحد أهم البنوك المركزية في العالم، وهو المسؤول الأول عن السياسة النقدية التي تهدف للحفاظ على قيمة اليورو أمام العملات الأخرى.

الفرع الأول: نشأة البنك المركزي الأوروبي

بعد مفاوضات طويلة جرت بين رؤساء البنوك المركزية الأوروبية، احتفل قادة الدول الأوروبية عام 1998 بانطلاق البنك المركزي الأوروبي والذي بدأ عمله الفعلي عام 1999، ويقع مقره بمدينة فرانكفورت الألمانية، وقد تم إعطاء هذا البنك الاستقلال عن الحكومات بحيث يحدد السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي بعيدا عن تدخل الحكومات من أجل عجز الموازنات العامة لها.

ويمتلك هذا البنك كافة الأدوات والتقنيات التي تساعد على تحقيق أهدافه النقدية ودعم الاستقرار النقدي في دول الاتحاد ومخول بشكل كامل بسلطة الهيمنة على الضرائب وسياسات معدل التحويل دون أي تدخل من أي جهة ويتمتع بدرجة عالية من التنسيق المنتظم مع البنوك المركزية التابعة للاتحاد الأوروبي⁽¹⁾. ويضم البنك المركزي الأوروبي محافظي وأعضاء البنوك المركزية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ذوي الخبرة في مجالات المصارف والمال، ويتم انتخاب رئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي لفترة 08 سنوات من ضمن محافظي وأعضاء البنوك المركزية في الدول المركزية للبنك المركزي الأوروبي⁽²⁾.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأوروبي

يتألف البنك المركزي الأوروبي من إحدى عشر بنك مركزي أوروبي ومحافظي البنوك المركزية الوطنية في منطقة اليورو والمجلس التنفيذي المكون من ستة أعضاء بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس ويتكون النظام الأوروبي للبنوك المركزية من الهيئات التالية:

- البنك المركزي الأوروبي؛
- البنوك المركزية لجميع الدول الأعضاء السبعة عشر.

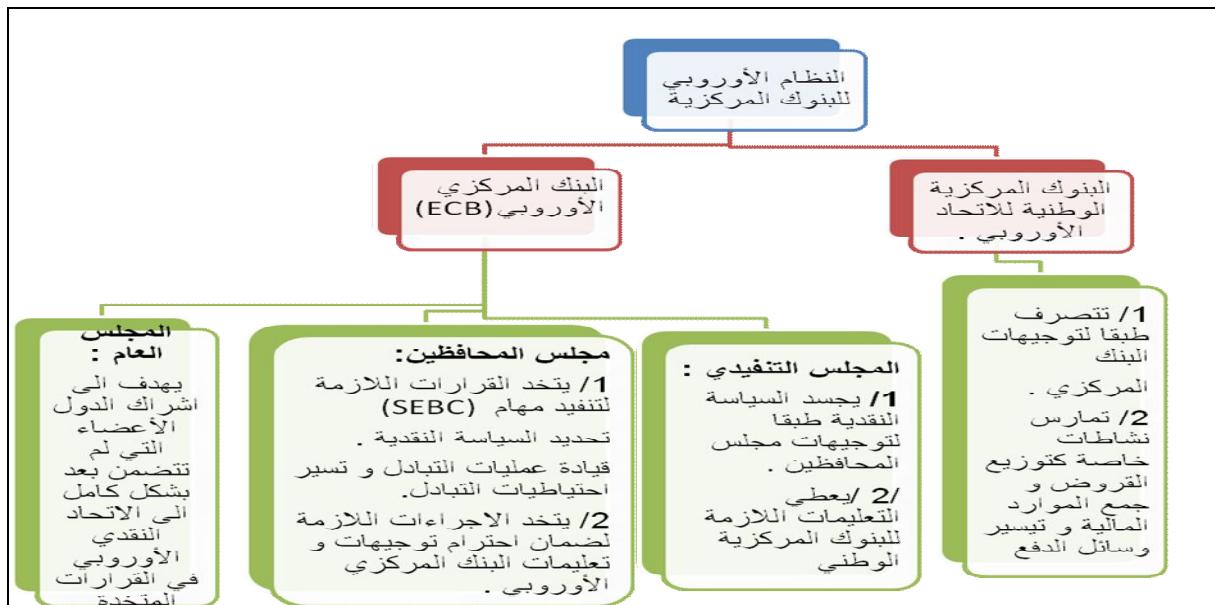
(1) مصطفى كامل، العولمة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع تركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والعشرون، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 53 .

(2) فريد راغب نجار، مرجع سبق ذكره، ص 48 .

أما نظام اليورو فيكون من:

- البنك المركزي الأوروبي؛
- البنوك المركزية لجميع الدول الأعضاء السبعة عشر؛
- المجلس التنفيذي للبنك المركزي ويتألف من 06 أشخاص ينتمون إلى منطقة اليورو؛
- مجلس الإدارة لبنك المركزي الأوروبي ويضم المجلس التنفيذي، ومحافظو البنوك المركزية لدول المنطقة؛
- مجلس الإدارة الموسع ويضم المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية للاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لنظام البنك المركزي الأوروبي



المصدر: مصطفى كمال، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر،

مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والعشرين، 2010، ص 54.

الفرع الثالث: السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي وأدواتها

يسعى البنك المركزي الأوروبي من خلال سياسته النقدية المحافظة على المستوى العام للأسعار سعر صرف اليورو، معدل تضخم، أسعار الفائدة، ويتم ذلك من خلال التنسيق مع مؤسسة النقد الأوروبية التي تلعب دوراً استشارياً من خلال تقديم توصياتها إلى مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي ليأخذ بها، وقد تم وضع مجموعة من الأدوات ضمن إطار السياسة النقدية كما يلي⁽²⁾:

⁽¹⁾ البار كنزة، السياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم

الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص ص 19، 20.

⁽²⁾ مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-57.

1- عمليات السوق المفتوحة: وتعد الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي ويمكن إجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات مالية وإصدار شهادات ديون ومبادلات صرف أجنبي وجمع ودائع الأجل الثابت، غير أنه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوطنية، وتستخدم للتأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة والتحكم في مستويات التضخم.

2- متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي: إن متطلبات الاحتياطي النقدي لنظام اليورو يطبق على مؤسسات الائتمان في منطقة اليورو، ويعمل بالدرجة الأولى على تحقيق الاستقرار في سعر الفائدة في السوق المالي إلا أنه في بداية النظام النقدي الأوروبي لم يكن هناك توافق في الرأي فيما يخص الشروط التي تحدد على ضوئها نسبة الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأوروبية لدى البنك المركزي الأوروبي.

3- التسهيلات الدائمة: وهي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو وتخفيف نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة و تقسم هذه التسهيلات غالى نوعين هما:

- **تسهيل لومبارد:** تستطيع البنوك من خلاله الحصول على السيولة بصورة فورية.

- **تسهيل الإيداع:** وتقوم البنوك من خلاله بإيداع فوائضها فيه بصورة فورية

ويلعب تسهيل لومبارد والإيداع دورا أساسيا في تحديد حدود سعر الفائدة في السوق، ومن خلالها يمكن الحد من تقلبات سعر الفائدة.

4- نظام المدفوعات الأوروبي: هو نظام المدفوعات الخاص بالبنوك الأوروبية، وهو نظام عبر الحدود يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية بحيث يضمن استقرار اليورو وسعر الفائدة، ويعد هذا النظام عنصر أساسي في النظام النقدي والمالي الأوروبي فهو يدعم السياسة النقدية الأوروبية حيث يساهم في خلق نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوروبا وسعر الفائدة عليه ويوفر للمصارف التجارية في الاتحاد الأوروبي نتائج يومية عن تحويلات الأفراد ويقوم نظام المدفوعات الأوروبي بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء عبر شبكة واحدة .

الفرع الرابع: أهداف ومهام البنك المركزي الأوروبي

وفقا للمادة 105 من معاهدة ماستريخت يتمثل الهدف الأساسي للبنك المركزي الأوروبي في الحفاظ على استقرار الأسعار كما يجب دعم السياسات الاقتصادية العامة في المجتمع بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف العامة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Wikipedia, **European System of Central Banks**, available at :

https://en.wikipedia.org/wiki/European_System_of_Central_Banks (05/01/2019)

وتتمثل مهام البنك المركزي الأوروبي فيما يلي⁽¹⁾:

- القيام بعمليات الصرف الأجنبي بما يتوافق مع أحكام المادة 105 من معاهدة ماستريخت؛
- الاحتياط وإدارة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للدول الأعضاء؛
- منح القروض قصيرة المدى للدول الأعضاء؛
- إصدار أوراق البنكنوت وصك الوحدات المعدنية لليورو؛
- وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي؛
- العمل على تدعيم موازين المدفوعات للدول الأعضاء وسياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية.

المطلب الثاني : مؤشرات عن القطاع المصرفي في منطقة اليورو

يتميز القطاع المصرفي في منطقة اليورو بجملة من الخصائص نلخصها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات المصرفية وفروعها في منطقة اليورو

يوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات المصرفية وعدد فروعها في كل من دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو.

(1) مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره، ص 10.

جدول رقم(09): تطور عدد المؤسسات المصرفية والفروع في دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو

عدد فروع المؤسسات الائتمانية					عدد المؤسسات الائتمانية					الدول
2009	2008	2007	2006	2005	2009	2008	2007	2006	2005	
44.431	46.065	45.500	43.691	41.979	352	362	347	352	348	ألبانيا
39.41.1	39.531	39.777	40.282	44.044	1.948	1.989	2.026	2.050	2.089	ألمانيا
1.230	1.258	1.693	1.756	1.616	349	357	360	361	363	فنلندا
38.479	39.634	39.560	40.013	27.075	712	728	808	829	854	فرنسا
4.078	4.098	3.850	3.699	3.543	66	66	63	62	62	اليونان
1.228	895	1.158	935	910	498	82	81	78	78	ايرلندا
34.035	34.168	33.230	32.334	31.504	801	818	821	807	792	إيطاليا
n.a	229	229	234	246	174	152	156	156	155	لكسمبورغ
3.137	3.421	3.604	3.456	3.748	295	302	341	345	401	هولندا
4.167	4.243	4.266	4.258	4.300	790	803	803	809	818	النمسا
6.430	6.417	6.055	5.618	5.422	166	175	175	178	186	البرتغال
706	698	711	696	693	25	24	27	25	25	سلوفينيا
116	111	104	110	109	24	23	22	18	19	مالطا
930	923	921	941	951	155	163	215	336	391	قبرص
1.230	1.258	1.169	1.175	1.142	26	26	26	24	23	سلوفاكيا
179.916	187.679	186.252	183.77	171.846	6.458	6.175	6.391	6.535	6.704	منطقة اليورو

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

European central bank , Eurosystem, **EU Banking Structures** , September 2010 , p34.

على الرغم من العدد الكبير للمؤسسات المالية الائتمانية في دول منطقة اليورو، إلا أن هذا العدد عرف تناقصا خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، حيث تناقص عدد المؤسسات من 6.704 مؤسسة خلال العام 2005 إلى 6.391 خلال العام 2007، كما سجل تناقص ملحوظ سنة 2008 حيث وصل إلى 6.175 في منطقة اليورو ككل وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 حيث تأثرت المؤسسات الائتمانية بشكل كبير بالأزمة جراء الترابط الكبير بين مصارف الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان منطقة اليورو حيث تسببت الأزمة في إغلاق عدد معتبر من المؤسسات الائتمانية في منطقة اليورو ولكن سنة 2009 تزايدت عدد المؤسسات الائتمانية حيث بلغت 6.458 في منطقة اليورو وهذا بسبب اتخاذ إجراءات للخروج من الأزمة. كما يبرز الجدول التواجد غير المتوازن للمؤسسات المصرفية وفروعها، حيث تستحوذ ألمانيا على الحصة الأكبر بـ 2.089 مؤسسة مصرفية وأكثر من 40.000 فرع خلال 2005، في حين انخفض العدد خلال العام 2008 إلى

1.989 مؤسسة مصرفية و39.531 فرع. كما تحتل كل من إيطاليا، فرنسا والنمسا المراتب الموالية من حيث عدد المؤسسات المصرفية، ويعود هذا النشاط الكثيف للبنوك في هذه الدول لجودة البيئة المصرفية.

الفرع الثاني: إجمالي أصول المؤسسات المصرفية في منطقة اليورو

عرف الحجم الإجمالي للأصول في المؤسسات الائتمانية في منطقة اليورو تزايداً بالتزامن مع انتعاش نشاط الإيداع والإقراض خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، ولكن هذا الحجم تأثر بشكل واضح من تداعيات الأزمة المالية العالمية، والجدول الموالي يوضح تطور حجم أصول المؤسسات المصرفية.

جدول رقم(10): مجموع أصول المؤسسات الائتمانية في منطقة اليورو خلال الفترة 2005-2009

اجمالي أصول المؤسسات الائتمانية (مليون يورو)					
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
اسبانيا	2.152.833	2.526.764	005.274.3	3.381.187	3.433.283
ألمانيا	6.826.564	7.121.041	7.562.432	7.875.401	7.423.967
بلجيكا	1.055.270	1.121.904	1.297.788	1.270.766	1.165.506
فرنلندا	82.9	82.3	81.2	82.8	82.6
فرنسا	5.073.388	5.728.126	6.682.335	7.225.140	7.155.460
اليونان	281.067	315.081	383.295	461.981	490.134
ايرلندا	941.908	1.178.127	1.337.356	1.412.198	1.323.584
ايطاليا	2.509.436	2.793.244	3.331.829	3.634.559	3.691.965
لكسمبورغ	792.417	839.563	915.446	931.563	794460
هولندا	1.697.781	1.843.176	2.168.280	2.231.514	2.217.008
النمسا	721.159	789.770	890.747	1.668.196	1.036.597
البرتغال	360.185	397.111	439.459	482.126	520.188
سلوفينيا	30.135	34.841	43.493	49.010	53.404
سلوفاكيا	37.834	49.151	58.053	65.509	54.473
قبرص	62.553	76.623	92.897	118.142	139.372
مالطا	27.195	30.034	807.37	42.283	41.242
منطقة اليورو	22.804.244	25.099.64	28.534.207	30.633.483	29.921.272

Source : European central bank , Eurosystem, **EU Banking Structures**, September 2010 , p36.

يبرز خلال الجدول أعلاه بأن أصول المؤسسات الائتمانية تطورت ما بين 2005-2008، حيث ارتفع إجمالي الأصول من 22.804.244 مليون أورو خلال العام 2005 إلى 30.633.483 مليون أورو

خلال العام 2008. وقد استحوذت كل من ألمانيا وفرنسا على الحصة الأكبر من الأصول المصرفية، متبوعة بكل من إيطاليا وإسبانيا وهولندا. وبحلول عام 2009 انخفض حجم الأصول الائتمانية في منطقة اليورو، حيث تراجع حجم الأصول إلى 29.921.272 مليون أور نتيجة انكشاف الاقتصاد الأوروبي على الاقتصاد الأمريكي المتأثر بالأزمة المالية العالمية.

كما يبرز من خلال الجدول أن أصول المؤسسات الائتمانية متباينة من دولة إلى أخرى، وتعرف انخفاضاً في كل من إيرلندا، سلوفاكيا، قبرص ومالطا مقارنة بباقي دول اليورو.

الفرع الثالث: درجة تركيز الأصول المصرفية في منطقة اليورو

يعبر هذا المؤشر عن حصة الأصول المصرفية لأكبر خمس مؤسسات مصرفية من إجمالي أصول المؤسسات المصرفية في الدولة العضو، ويوضح الجدول الموالي درجة تركيز الأصول خلال الفترة 2005-2009.

الجدول رقم (11): حصة البنوك الخمسة الكبرى في دول منطقة اليورو من إجمالي الأصول المصرفية خلال الفترة (2009-2005)

الحصة (%)					
2009	2008	2007	2006	2005	
43.3	42.4	41.0	40.4	42.0	إسبانيا
25.0	22.7	22.0	22.0	21.6	ألمانيا
77.1	80.8	83.4	84.4	85.3	بلجيكا
82.6	82.8	81.2	82.3	82.9	فنلندا
47.2	51.2	51.8	52.3	51.9	فرنسا
69.2	69.5	67.7	66.3	65.6	اليونان
58.8	55.3	50.4	49.0	47.8	إيرلندا
34.0	33.0	33.1	26.2	26.8	إيطاليا
27.8	27.3	27.9	29.1	30.7	لكسمبورغ
85.0	86.8	86.3	85.1	84.5	هولندا
37.2	39.0	42.8	43.8	45.0	النمسا
70.1	69.1	67.8	67.9	68.8	البرتغال
59.7	59.1	59.5	62.0	63.0	سلوفينيا
72.1	71.6	68.2	66.9	67.7	سلوفاكيا
65.0	63.8	64.9	63.9	59.8	قبرص
72.7	72.8	70.2	70.9	75.1	مالطا
44.6	44.7	44.4	43.1	42.8	منطقة اليورو

Source : European central bank , Eurosystem, EU Banking Structures , September 2010 , p36.

يبرز من خلال الجدول بأن حصة أكبر خمس مؤسسات مصرفية من إجمالي الأصول المصرفية في المجلد مرتفعة في منطقة اليورو، حيث بلغت خلال العام 2005 حدود 43%، في حين وصلت إلى حدود 44.7% خلال العام 2008، وتشير هذه النسبة المرتفعة إلى التركيز الكبير في القطاع المصرفية، وسيطرة بعض المصارف على السوق المصرفية، مما يعني درجة هشاشة كبيرة، إذا أن تركز الأصول المصرفية في جزء من القطاع المصرفي ينذر بإمكانية انهيار القطاع المصرفي في حالة الأزمات، وترتفع نسبة التركيز في كل بلجيكا، فنلندا، هولندا، اليونان، البرتغال، قبرص، مالطا، سلوفاكيا وسلوفينيا، وتقل هذه النسبة في كل من ألمانيا، إيطاليا ولوكسمبورغ. بحلول عامي 2007-2008 نلاحظ من خلال بيانات الجدول ارتفاع في حصة إجمالي أصول أكبر خمس مؤسسات ائتمانية بمنطقة اليورو يرافقها كذلك ارتفاع طفيف في الأوزان الغير مرجحة نتيجة تأثر المؤسسات الائتمانية بالأزمة المالية العالمية والسياسات النقدية المتبعة من طرف البنك المركزي الأوروبي لتتخفف هذه النسبة بشكل بسيط مع حلول عام 2009 لتسجل 44.6 بمنطقة اليورو مع بقاء الأوزان غير المرجحة مستقرة وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف دول منطقة اليورو لنهوض باقتصادياتها.

المطلب الثالث: إشكالية تشتت التنظيم المصرفي بمنطقة اليورو

منذ إنشاء السوق الموحدة في أواخر الثمانينيات، كانت هناك توترات في الاتحاد الأوروبي بين رغبة هيئات الاتحاد الأوروبي في إنشاء إطار تنظيمي شامل والتوجهات الوطنية التي تفضل تنظيمًا قائمًا على التعاون الدولي. ويرى المدافعون عن النهج فوق الوطني بأنه لا يمكن دمج تكامل السوق مع الاستقرار المالي في غياب الإشراف المركزي.

وقد كشفت الأزمة المصرفية في عام 2008 نقاط الضعف في النهج الوطني، حيث كانت الحكومات تتعامل مع الأزمة والمشاكل المصرفية عبر الحدود دون أي خطط مسبقة بالشكل الذي يتقل كاهل دافعي الضرائب، على الرغم من أن قوانين الاتحاد الأوروبي تقترض وجود تدابير طارئة⁽¹⁾.

إن الترابط الكبير والتأثير الكبير للسياسة على القطاع المصرفي واضحة بشكل جلي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي بصفة عامة، حيث للسياسيين على الصعيدين الوطني والمحلي مصلحة كبيرة في كيفية الإشراف على بنوكهم لأن النظام المصرفي مشارك كبير في الاقتصاد، ويمكن لإجراءات الإشراف الوطنية

⁽¹⁾ Stefaan De Rynck, **Changing Banking Supervision in the Eurozone : the ECB as a Policy Entrepreneur**, EU Bulletin, available at : <https://www.eubulletin.com/4204-changing-banking-supervision-in-the-eurozone-the-ecb-as-a-policy-entrepreneur.html> (05/05/2019)

على البنوك أن تحدث فرقاً حقيقياً، وهو ما أدى إلى تفاوت درجات التنظيم المصرفي، وعلى العموم تبرز درجات التفاوت فيما يلي⁽¹⁾:

- عادة ما يرغب السياسي الذي يتطلع إلى الانتخابات من البنوك المحلية أن تقدم قروضاً بقوة، وهو ما قد يكون من الصعب القيام به إذا كانت الرقابة متشددة، إذ أن اختلاف الأجندة السياسية بين دول منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي يجعل درجات الإشراف وشروط الائتمان متفاوتة من دولة إلى أخرى.
- يلعب السياسيون في العديد من الدول الأوروبية دوراً نشطاً في بعض الأحيان في التأثير على تخصيص القروض من جانب البنوك لصالح بعض قطاعات الاقتصاد، وقد يكون مفيداً في بعض الأحيان للاقتصاد ككل. ومع ذلك، فإنه يمكن أن يعرض البنوك لمخاطر مفرطة نظراً لتركيز الائتمان في قطاعات معينة
- إن حيازة البنوك الأوروبية لسندات الحكومية يزيد من درجة تعرض البنوك للمخاطر، وخاصة في حالة ارتفاع حجم هذه السندات، بالشكل الذي يسهل انتقال أزمات الديون من الحكومة إلى القطاع المصرفي.
- الأهمية السياسية للقرارات التي تتخذها البنوك والمشرفون عليها تجعل من المهم بشكل خاص أن يكون المشرفون مستقلين عن التأثير السياسي. ومن المرجح أن يتم تعزيز هذا الهدف من خلال حركة الإشراف الموحد على المستوى الأوروبي، بعيداً عن السيطرة السياسية المباشرة. في الوقت نفسه، هناك حاجة إلى المساءلة الديمقراطية للمشرفين، وهو أمر يصعب فصله عن نفوذ السياسيين.

⁽¹⁾ Douglas J. Elliott, **KEY Issues on European Banking Union**, Global Economy and Development, working paper 25, New York, November 2012, p21.

خلاصة الفصل

يعد الإتحاد الأوروبي نموذجاً للتكتلات الاقتصادية الإقليمية الناجمة في العالم، وقد تدعم هذا التكتل بإنشاء منطقة عملة موحدة بغرض تعزيز المكاسب المحققة. وعلى الرغم من النجاحات التي حققها الإتحاد النقدي الأوروبي، إلا أن هناك جملة من التحديات التي يواجهها، ولعل أبرزها إشكالية تشتت التنظيم المصرفي في دول منطقة اليورو، حيث تخضع كل دولة قطاعها المصرفي إلى إجراءات وقواعد تتناسب بشكل كبير مع تطلعاتها، وقد زادت أزمة الديون السيادية من درجة التشتت داخل المنطقة حيث أفضت الاختلافات الاقتصادية، وعدم التوافق بين دول الإتحاد إلى صعوبة إيجاد صيغة توافقية بين الدول .

الفصل الثاني: أزمة الديون السيادية وعلاقتها
بالقطاع المصرفي في منطقة اليورو

تمهيد

شهد العالم في السنوات القليلة الأخيرة أزمات عنيفة تعتبر من أشد الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي وقد خلفت هذه الأزمات العديد من الأضرار في مختلف دول العالم نتيجة لانتقالها بسرعة بين عدة قنوات مختلفة نتيجة للترابط الاقتصادي المالي العالمي.

ولم ينتهي العقد الأول من عمر اليورو حتى واجه أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد كان التركيز طوال عام 2010 على أزمة الديون السيادية لليونان، وهي بمثابة تحدٍ لمدى صمود اقتصاديات منطقة اليورو أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية، وكذا مدى قدرة الحكومات على مواصلة دعم الاقتصاد الضعيف، ويمكن القول أن أزمة الديون السيادية تعد من أكبر تحديات الاتحاد النقدي الأوروبي الموحد لما يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة .

تعتبر كل من أزمة الديون السيادية واضطراب القطاع المصرفي نتيجة وسبب في آن واحد لوجود علاقة متشابكة بين القطاع المصرفي والحكومات، ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى أزمة الديون السيادية وعلاقتها بالقطاع المصرفي، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي للالتزامات المالية
- المبحث الثاني: أزمة الديون السيادية وتداعياتها
- المبحث الثالث: التأثير المتبادل أزمة ديون سيادية-أزمة مصرفية

المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي للأزمات المالية

لقد شكل تكرار وانتشار عدوى الأزمات المالية عبر الدول العالم ظاهرة تثير الإهتمام لإعتبارها من المواضيع الحساسة، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى الجانب النظري للأزمات المالية.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الأزمات المالية

الفرع الأول: مفهوم الأزمات المالية

تعددت تعريف الأزمة المالية وفي هذا الصدد سنحاول الإلمام بتعريف الأزمة من البعد الإقتصادي والمالي.

أولاً: المفهوم الإقتصادي للأزمة

تعرف الأزمة الإقتصادية بأنها إضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الإقتصادي في بلد ما أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الإضطراب الناشئ عن إختلال التوازن بين الإنتاج والإستهلاك ويعود سبب الأزمات الإقتصادية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وكذلك الفوضى في الإنتاج وعدم المساواة في توزيع الثروات وقلة استهلاك الطبقة العاملة، فينتج عن ذلك إنخفاض في الإنتاج وعدم توفر السيولة فيتوقف الإنتاج وإنخفاض النمو الإقتصادي مسببا بذلك حالات الإفلاس والبطالة وزيادة حدة التوتر وتدهور القطاع الحقيقي الإقتصادي⁽¹⁾.

ثانياً: المفهوم المالي للأزمة

هي انخفاض مفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، هذه الأخيرة إما أن تكون رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والمباني، وإما أن تكون أصولاً مالية. والأزمة المالية تصيب القطاع المالي من بنوك ومؤسسات وأسواق مالية فتتخفف المؤشرات الرئيسية في البورصات، ونفلس البنوك ويتوقف الإقراض وغيرها من مظاهر هذا النوع من الأزمات⁽²⁾.

(1) محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص76.

(2) بوزنورة أسماء، هاجر يحيوي، الآثار النفسية السلبية للأزمات الإقتصادية على الموارد البشرية الموظفة، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، المركز الجامعي ميله، جوان 2018، ص 545.

الفرع الثاني: خصائص الأزمات المالية

هناك خصائص للأزمة بشكل عام نذكر منها⁽¹⁾:

- التعقيد والتشابك والتداخل: عند وقوع الأزمة تكون الأمور في غاية التعقيد والتشابك ويصعب تمييزها؛
- المفاجأة في حدوثها واستحواذها على بؤرة الإهتمام لدى المؤسسات والأفراد والدول؛
- تشكل الأزمة تهديدات أساسية لمصالح الكيان الإداري في أدائه الوظيفي؛
- مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة واستخدام وسائل غير عادية وأحياناً الإستغاثة بقوى خارجية للمساعدة في حل الأزمة.

الفرع الثالث: أنواع الأزمات المالية

أولاً: الأزمات المصرفية

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بها عن طرق نسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الإستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة السيولة لدى البنك، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى تلك الحالة أزمة مصرفية، وعندما يحدث العكس أي توفر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان، وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

ثانياً: أزمات العملة وأسعار الصرف

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات لدى إتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لإنهيار سعر تلك العملة⁽³⁾.

(1) أحمد هادي طالب، الأسس النظرية العامة لإدارة الأزمات، مقدمة إلى طلاب المرحلة الرابعة، قسم إدارة البيئة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل، العراق، ص ص 4، 5.

(2) بوزنورة أسماء، هاجر يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص 546.

(3) فريد كورتل، كمال رزق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية عدد العشرين، 2009، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ص ص 5، 6.

ثالثا: أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات)

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف إقتصاديا بظاهرة الفقاعة bubble، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرته على توليد الدخل حيث يعتقد كل مضارب بأنه بمنأى عن مخاطر إنهيار السوق لأنه يستطيع الخروج منه في الوقت المناسب أو لأنه حقق مكاسب ضخمة تؤمنه ضد مخاطر الإنهيار، وتبدأ حالات الذعر فتنهار الأسعار ويمتد الأثر إلى الأصول الأخرى في نفس القطاع أو قطاعات أخرى⁽¹⁾.

رابعا: أزمة المديونية الخارجية

يقصد بالمديونية الخارجية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقرضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة التدفقات (flux) تحدث أزمة المديونية الخارجية ويكون سبب الإنقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية⁽²⁾.

المطلب الثاني: أسباب وقنوات إنتشار الأزمة المالية

أولا: أسباب الأزمة المالية: هناك عدة أسباب لحدوث الأزمة المالية أهمها⁽³⁾:

1. عدم إستقرار الإقتصاد الكلي: تعد التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، كما تعد التقلبات في أسعار الصرف من مسببات الأزمة.
2. إضطرابات القطاع المالي: وتشمل التوسع في صنع الإئتمان، التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال وانهيار أسواق الأوراق المالية.
3. سياسات سعر الصرف: يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية.
4. تراكم الديون قصيرة الأجل: يعتبر التراكم السريع للديون قصيرة الأجل من العوامل الرئيسية لحدوث الأزمة المالية في المكسيك عام 1995 ودول شرق آسيا عامي 1997، 1998 بالإضافة إلى روسيا والبرازيل في عامي 1998 و1999.

(1) بوزنورة أسماء، هاجر يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص 546.

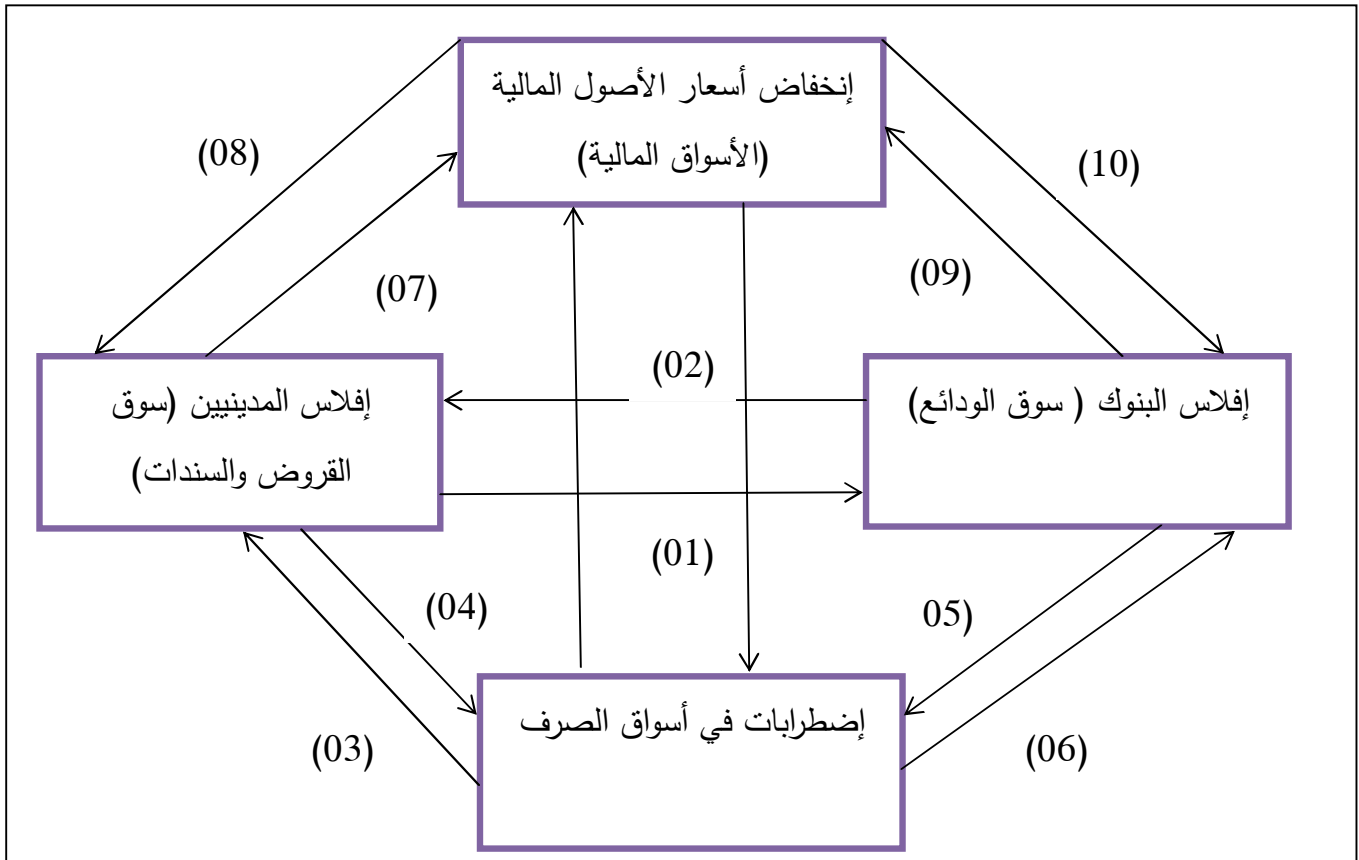
(2) أمال فخايرية، أسباب نشأة المديونية الخارجية لدول النامية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، ديسمبر 2015، ص 136.

(3) محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، الطبعة الأولى، دار إترء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 83-85.

5. الفساد في المجال الإقتصادي والمالي والإداري: وهذا بتقديم أرقام وهمية عن أرباح خيالية تساهم في رفع أسعار أسهم هذه الشركات وتضليل المستثمرين، ليستفيد المديرون من تضخيم مكافآتهم السنوية دون مبالاة بخسائر حملة الأسهم من جراء إفلاس الشركات أو هبوط أسعار الأسهم في البورصة.

ثانيا: قنوات إنتشار الأزمة المالية: إن الأزمة المالية عند ظهورها تكون مركزة على أحد متغيرات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر عبر قنوات إلى باقي النظام، والشكل الآتي يوضح هذه القنوات:

الشكل رقم (02): قنوات انتشار الأزمات المالية



المصدر: مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الإقتصادية العالمية وحوكمة الشركات: جذورها، أسبابها، تداعياتها، آفاتها، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 22.

وانطلاقاً من الشكل أعلاه يمكن تلخيص قنوات انتشار الأزمة فيما يلي⁽¹⁾:

- **القناة رقم 01:** وتمثل إنتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي فالإنقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلباً على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها، وهو ما حدث في أزمة المديونية سنة 1982.
- **القناة رقم 02:** تبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى إنخفاض تقديم القروض إلى المدينين، وبالتالي إحتمال إفلاسهم كذلك والشاهد على ذلك ما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929.
- **القناة رقم 03:** أزمة سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى إضطرابات في أسعار السندات ونتيجة تخلي المستثمرون عنها والتحول إلى السندات بعملة أخرى.
- **القناة رقم 04:** إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الأجانب خاصة)، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك إضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.
- **القناة رقم 05:** قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك تعد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.
- **القناة رقم 06:** إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات إلتزامات مع الخارج خاصة، يؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.
- **القناتين 07 و 08:** وتمثلان الإنتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات، وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الإستثمار في السندات هو بديل عن الإستثمار في الأسهم.
- **القناتين 09 و 10:** وتعتبر عن إنتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.
- **القناتين 11 و 12:** وتصف كيف يمكن لأزمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس، فمثلاً عند تخفيض العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب ويقبلون التخلي عن أصولهم المالية والمقيمة بتلك العملة.

(1) مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الإقتصادية العالمية وحوكمة الشركات: جذورها، أسبابها، تداعياتها، آفاتها، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 23، 24.

المطلب الثالث: ملامح بعض الأزمات المالية والاقتصادية السابقة

الفرع الأول: أزمة بورصة نيويورك 1929

في عام 1929 كانت هناك ثروات جديدة تجمع كل يوم من خلال بورصة نيويورك فأراد الجميع بدءاً من رؤساء المصارف إلى عمال الفنادق الإستثمار في البورصة، حيث يستطيع ذوو الدخول المتدنية من شراء أسهم تأمينات مالية لا تتجاوز قيمتها 10%، إذ أنهم كانوا يدفعون 10% نقداً من سعر الطلب لشراء الأسهم، وتقوم المصارف بإقراضهم بقية قيمة الصفقة 90% من قيمتها بمعدلات فائدة باهظة في ذلك الوقت فكانت تصل إلى 15% وبسبب هذه التسهيلات الائتمانية حلفت الأسعار في البورصة إلى مستويات مثيرة وغير منطقية وهو ما أدى إلى تهافت الجميع إلى شراء الأسهم.

وبدأت الأسعار بالهبوط في سبتمبر وأوائل أكتوبر 1929 وفي 18 أكتوبر هبطت السوق بشكل هائل ومفاجئ، وكان أول أيام الذعر الحقيقي 23 أكتوبر عندما انتشرت شائعات بأن فيضانا من صفقات تحويل الموجودات إلى سيولة نقدية، في طريقه إلى وول ستريت فسارع المستثمرون لبيع أسهمهم وتم بيع ستة ملايين سهم، وفي 24 أكتوبر يوم الخميس الأسود هبط الإقتصاد هبوطاً عنيفاً عندما تم بيع وبأسعار زهيدة حوالي 13 مليون سهم في مختلف القطاعات والصناعات، وفي اليوم التالي أصدر الرئيس هيرت هوفر من البيت الأبيض بياناً يعلن فيه أن الإقتصاد الأمريكي متين في أساسه وجوهره ولكن لم تفد هذه المحاولات في استدراك الوضع⁽¹⁾.

وفي 29 أكتوبر تم بيع 76 مليون سهم وانهارت الأسعار أكثر من ذي قبل، والنتيجة كانت خسارة 30 مليار دولار من سوق بورصة نيويورك ما بين 29 أكتوبر و13 نوفمبر، وارتفاع معدل البطالة ليصل إلى 8% بعد أن كان 0.9% فقط عام 1929، ليصل إلى 25.1% في عام 1933، وسرعان ما انتقل هذا الكساد الأمريكي إلى العديد من الاقتصاديات العالمية.

وبحلول عام 1932 بلغت خسائر المستثمرين 74 مليار دولار، وإنهيار أكثر من 1100 مصرف أمريكي، وارتفعت معدلات البطالة إلى 25%⁽²⁾.

الفرع الثاني: أزمة المكسيك 1994

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمار مثالية للأجانب، نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة والناجم عن الإصلاحات الإقتصادية الشاملة بالدولة، وتمثلت أهم هذه

⁽¹⁾ محمد عبد الوهاب، عبد السلام محمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 33-35.

الإصلاحات في خصخصة المؤسسات ورفع القيود عن التجارة الخارجية، إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية، وأفضى الوضع إلى إندفاع رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة، مما خلق عجزا في ميزان المدفوعات المكسيكي، ونظرا لإستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى توسع الإئتمان المصرفي، مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، وحينها بدأ التوقع بحدوث مالية ونتيجة لهذه المؤشرات اضطرت الحكومة إلى رفع أسعار الفائدة لدعم العملة، ولكن بمجرد تعويم العملة انخفضت قيمتها وتباطأ التوسع الإئتماني نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة، مما أدى إلى انفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك، وقد زاد من حدتها عبء ديون ضخمة تطلبت إعادة هيكلة عاجلة كعنصر أساسي لحل الأزمة.

وبالتالي فقد كانت الأزمة المالية في حدود دولة المكسيك ناتجة عن دخول رؤوس الأموال الأجنبية بغزارة، واستخدامها في الإستثمار قصير الأجل وهو ما يعطيها الفرصة للتلاعب بالإقتصاد الوطني بالإنتهيار، أما إذا تم توجيه هذه الأموال للإستثمارات طويلة الأجل، فإنه سيكون من المستحيل سحبها من السوق بشكل مفاجئ، وبالتالي لن يكون هناك مجال لوقوع هذه الآثار المدمرة للإقتصاد الوطني⁽¹⁾.

الفرع الثالث: أزمة النمر الأسيوية 1997

أولا: بداية الأزمة المالية الأسيوية

تعرضت الدول الأسيوية وهي (إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايوان، هونغ كونج، تايلاند، لاوس الفلبين، كمبوديا) لأزمة مالية حادة عام 1997، وشهدت الأسواق المالية لهذه الدول إنهيارا كبيرا بدأ يوم الإثنين الثاني من أكتوبر عام 1997 من تايلاند، وانتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر (Hang Sang) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، كما عرفت مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة إنخفاضا حادا دون أن يكون متوقعا إنهيارا بتلك السرعة، وهذا نظرا لتمتع اقتصادياتها بمعدلات نمو مرتفعة في السنوات التي سبقت الأزمة حيث تراوحت معدلات النمو بين 7% - 8% في المتوسط، إضافة إلى تنوع قاعدتها التصديرية، وإندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية⁽²⁾.

(1) محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(2) المرجع نفسه، ص 25.

ثانيا: أسباب الأزمة المالية الآسيوية

لقد كانت للأزمة الآسيوية عدة أسباب نذكر منها⁽¹⁾:

- ثبات سعر الصرف في هذه الدول أعطى إحساسا زائفا بالأمان؛
- إبرام عقود ديون ضخمة مقومة بالدولار؛
- اتساع عجز الحساب الجاري؛
- ضعف الصادرات نتيجة ارتفاع الدولار مقابل الين الياباني وخفض الصين لعملتها عام 1994؛
- التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى الداخل؛
- تركيز معظم التدفقات في صورة إقتراض قصير الأجل؛
- الهجمات المضاربة القوية؛
- تدني الأرباح في أسواق الأسهم.

ثالثا: إنعكاسات الأزمة المالية الآسيوية

- ألحقت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا العديد من الآثار السلبية على اقتصاداتها وعلى مناخها السياسي والاجتماعي، ويمكن تلخيص أهم تلك الآثار في النقاط التالية⁽²⁾:
- تضؤل الثقة بالأنظمة الاقتصادية وخاصة المالية منها والسياسية القائمة؛
 - الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية من دول الأزمة؛
 - انخفاض الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب الجاري وتفاقم في المديونية الخارجية نتيجة التحويلات الرأسمالية للخارج؛
 - إن هذه الأزمة التي نشأت وتفاقت في ظل حرية تدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية إلى دول الأزمة كنتيجة لاندماجها في السوق العالمية قد شكلت قيادا على نموها الاقتصادي، وتعطيلا للطاقت الإنتاجية، وبالتالي من الطبيعي أن تؤثر سلبا على تنميتها الاجتماعية برغم التفوق الذي حققته هذه الدول في ميدان التنمية الاقتصادية خلال العقدين المنصرمين.

⁽¹⁾ محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 25، 26.

⁽²⁾ منصف شرفي، فارس قاطر، الأزمة الآسيوية، الجذور، الآليات والدروس المستفادة، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012، ص ص 11، 12.

الفرع الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008

أولاً: اندلاع أزمة الرهن العقاري

مع إلغاء القواعد التنظيمية التي أرسيت على أساس الأفكار الكينزية في سنة 1933، فقد تم التوسع العملي في السياسة النقدية بهدف رفع معدلات النمو، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمار، وتوسعت المصارف التجارية في مجالات منح القروض العقارية، وتوسع بذلك الائتمان العقاري وانتشرت ثقافة القرض العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 2001 - 2007، وارتفعت خلالها أسعار العقارات مع تنامي المضاربات في الأسواق المالية، وبلغت الأرقام فقد ارتفعت قروض الأفراد إلى ضعف ما كانت عليه سنوات 1980-1989 حيث بلغت عام 2007 حوالي 10,5 تريليون دولار، أي ما يعادل 71 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي لسنة 2007.

وقد لقيت الهندسة المالية وابتداع نوع جديد من التأمين دورا في رفع درجة الخطورة وسمي هذا الابتكار بمقايضة الديون المتعثرة، أين يدخل طرف ثالث في المعادلة ويتعهد بتحمل المسؤولية في حال عجز المقترض عن سداد القرض، مقابل دفعات منتظمة شبيهة بأقساط التأمينات، هذا الوضع شجع على الاقتراض إلى أن وصل دين الفرد الأمريكي إلى حوالي 116 % من دخله السنوي.

كما كان لوكالات التصنيف دور كبير في الأزمة، حيث قدمت نصائح حول المستوى العالي للتصنيفات الائتمانية للسندات والأوراق المالية الخاصة بالرهن العقاري بما يتنافى وواقع الحال، حيث كانت هذه الأوراق عالية المخاطر وغير مأمونة، وتعتبر وكالة موديز وستاندرد آند بورز أهم هذه الوكالات.

وعموما فقد مرت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بثلاث مراحل مترابطة، فتم تقديم القروض مقابل رهن العقار في ذمة المشتري، ونظرا لسهولة وتوسع عمليات منح القروض فقد قام المقترضون بإعادة رهن عقاراتهم بقيم أكثر من قيمتها الحقيقية. بعدها وفي مرحلة لاحقة قامت المؤسسات المانحة للقروض ببيع القروض على شكل سندات إلى شركات التوريق، هذه الأخيرة أعطتها قيمة اسمية و عرضتها للبيع، بعد تقديم مؤسسات ووكالات التصنيف الائتماني نصائح حول درجة أمانها العالية، وبيعت للمستثمرين أفرادا ومؤسسات وبأسعار أكبر من قيمتها وتم تداولها في الأسواق المالية ليتم في آخر مرحلة استصدار مشتقات مالية للمضاربة على الفروقات في أسعار تلك السندات، وتم تداولها بشكل منفصل عن السندات إلى أن وصل حجم الديون المرهنة عليها 62 تريليون دولار مع أواخر 2007، في حين أن حجمها الحقيقي - ديون الرهن العقاري - لا تتجاوز 10,5 تريليون دولار.

وبسبب تشبع السوق العقاري بالعرض وانخفاض الطلب عليها، انخفضت أسعار العقارات تواليًا تزامنا مع عجز المقترضين عن سداد الديون وخدماتها، فزاد ذلك من عرض العقارات في السوق، وتزايدت حدة التهاوي في أسعارها مع بداية سنة 2007، حيث قدر عدد المنازل المعروضة للبيع حوالي ثلاثة ملايين منزل مع منتصف سنة 2007، فضلا عن إفلاس العديد من المصارف ووكالات الإقراض العقاري، وتم تسريح ما يزيد عن 10 آلاف موظف فيها (أي حوالي خمس الموظفين) في سعيها لمواجهة خسائر قدرت ب 1,2 مليار دولار، وقد أدى العجز عن السداد سالف الذكر أو ما يسمى انفجار فقاعة العقارات إلى ظهور شح كبير في السيولة في الأسواق المالية والمعاملات البنكية والمصرفية، وانخفضت مستويات الائتمان خاصة بعد إفلاس مؤسسات عامة وعريقة تقوم بمهمة تأمين القروض العقارية مثل Freddie mac and Fanniema (1).

ثانيا: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008

نتج عن الأزمة المالية العالمية 2008 جملة من التداعيات السلبية على الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

- 1- **تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي:** كان للأزمة تداعيات على الاقتصاد الأمريكي منها (2):
 - تفاقم العجز في الميزانية حيث أصبح يمثل 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - ارتفاع حجم المديونية ليصل إلى 36 تريليون دولار (حسب إحصائيات وزارة الخزانة الأمريكية)، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكّل حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مديونية الأفراد والشركات لتصل إلى 6027 تريليون دولار.
 - تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي منذ شهر يناير 2008، حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفا نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية؛
 - ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 5.4% علاوة على ارتفاع معدلات البطالة 1.5% وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم؛
 - تراجع تحويل رؤوس أموال بحوالي 50% الذي أصبح كافيا فقط لسد العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي بلغ حوالي 60 مليار دولار؛
 - تراجع عمليات بناء المساكن بنسبة 60%، وهبوط سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الأخرى في العالم مما أدى إلى تراجع أرباح البنوك.

(1) سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية: نهاية الليبرالية المتوحشة، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 35-42.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص ص 225، 226.

2- تداعيات الأزمة على الإقتصاد العالمي: لقد اختلفت درجات تَوَثُر اقتصاديات دول العالم بالأزمة المالية العالمية باختلاف درجة ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي ودرجة انفتاحها، ولكن تبرز تداعيات هذه الأزمة على الإقتصاد العالمي في النقاط التالية:

- تأثرت الأسواق المالية للدول المتقدمة بشكل كبير، حيث خسر مؤشر cac 40 حوالي 43% من قيمته خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2008، في حين خسر مؤشر نيكاي 50% من قيمته، كما خسرت بورصة هونغ كونغ 55% من قيمتها، أما بورصتي البرازيل وبومباي فقد خسرتا على التوالي 51% و 52% من قيمهما، في حين كانت درجة تأثر الأسواق المالية الناشئة بالأزمة منخفضة نوعا ما.⁽¹⁾

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعت بـ 24% على المستوى العالمي بين 2007 و 2008، وتعتبر دول أوروبا الغربية أكثر من سجل تراجعاً بـ 32,7% سنة 2008، في حين حققت بعض الدول النامية والناشئة تزييدا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 3,6%.⁽²⁾

- انخفض الناتج المحلي الخام العالمي بـ 0,6% في سنة 2009، وخصوصا في الدول المتقدمة بـ 3,2%، في حين أن النمو في الدول النامية ورغم تباطؤه إلا أنه بقي إيجابيا بـ 2,4%، كما أدت الأزمة إلى زيادة بـ 20 مليون بطال في العالم في سنة 2009، و تزييدا بـ 100 مليون شخص يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم.⁽³⁾

- تراجع حجم التجارة الدولية بـ 9% سنة 2009، حيث تراجع حجم المبادلات التجارية للدول المتقدمة بـ 10%، في حين أن الدول النامية فقد عرفت مبادلاتها التجارية زيادة تتراوح ما بين +2 و +3، ويرجع هذا التراجع في حجم التجارة الدولية بالأساس إلى تراجع الطلب العالمي الذي أثر على جميع القطاعات الإنتاجية.⁽⁴⁾

⁽¹⁾Montoussé Marc, **100 Fiches Pour Comprendre La Bourse et Les Marchés Financiers**, Bréal Editions, Paris, 2010, p 187

⁽²⁾BostFrancois et autres, **Images Economiques Du Monde**, Armand Colin, Paris, 2009, p41

⁽³⁾Montoussé Marc, op cit, p 189.

⁽⁴⁾Bost Francois et autres, op cit, p 43

المبحث الثاني: أزمة الديون السيادية وتداعياتها

يواجه الاتحاد الأوروبي بصفة عامة ومنطقة اليورو بصفة خاصة أزمة تعد الأخطر من نوعها منذ نشوء الإتحاد الأوروبي، ألا وهي أزمة الديون السيادية، حيث انطلقت من الاقتصاديات الأوروبية المتقلبة بالديون لتنتقل إلى باقي الاقتصاديات وتهدد بانهايار معالم الإتحاد.

المطلب الأول: ماهية أزمة الديون السيادية

الفرع الأول: مفهوم الديون السيادية

شاع في الفترة الأخيرة مصطلح الديون السيادية sovereign debt بصورة كبيرة خصوصا مع تعرض اليونان لمخاطر التوقف عن سداد إلتزاماتها نحو دينها السيادي. عندما تقوم حكومات دول العالم بإصدار سندات فإنها دائما تكون أمام خيارين:

الخيار الأول: أن تقوم بإصدار هذه السندات بعملتها المحلية وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلي وفي هذه الحالة يسمى الدين الناجم عن عملية الإصدار الدين الحكومي " Government Debt".

الخيار الثاني: أن تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية والتي غالبا ما تكون بعملة غير عملتها والتي غالبا ما تكون بعملة محلية كالدولار أو اليورو ويطلق عليه الدين السيادي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مفهوم أزمة الديون السيادية

يقصد بأزمة الديون السيادية فشل الحكومة في سداد ديونها المقومة بالعملة الأجنبية، وذلك لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الإلتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي⁽²⁾. وتمر أزمة الديون السيادية بالمراحل التالية⁽³⁾:

المرحلة الأولى: ترتفع مستويات الدين القائم على الدولة نتيجة مجموعة العوامل المسببة لتصاعد الدين، والتي يمكن أن تكون بسبب ضعف المالية العامة للدولة، نتيجة عدم كفاية الإيرادات الضريبية أو انخفاض

⁽¹⁾ابراهيم السقا، ما هي الديون السيادية؟، مقال متوفر على الرابط التالي:

<https://alphabeta.argaam.com/article/detail/14786>

(تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/02/23).

⁽²⁾ كبير سمية، أزمة الديون السيادية في اليونان وسناريوهات الحلول، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 18، العدد 2، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 119.

⁽³⁾ محمد ابراهيم السقا، حلزون الديون، مقال متوفر على الرابط التالي:

(تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/02/23) <http://economyofkuwait.blogspot.com/2012/06/blog-post.html>

كفاءة عملية تحصيلها أو ارتفاع مستويات الإنفاق العام لدولة على نحو لا يتماشى مع قدرتها على جمع الضرائب... إلخ، ويترتب على استمرار هذه الأوضاع استمرار ارتفاع الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المرحلة الثانية: ترتفع درجة القلق في الأسواق نتيجة تفاقم مستويات الدين القائم على الدولة، وهو ما يؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمرين في سندات الدولة، ونظراً لتراجع الثقة في قدرة الدولة على خدمة ديونها فإن ذلك يدفعهم إلى طلب معدلات أعلى من العائد على سندات الدين الخاصة بالدولة لمواجهة ارتفاع مخاطر توقفها عن خدمة الديون، وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة على إصداراتها الجديدة من السندات.

المرحلة الثالثة: ترتفع تكلفة خدمة الدين نتيجة لارتفاع مستويات الدين القائم على الدولة من ناحية، وارتفاع معدلات الفائدة على السندات الجديدة من ناحية أخرى، ومن ثم تكون المحصلة النهائية لذلك هي ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو أكبر، ومن ثم ارتفاع العجز المالي إلى الناتج المحلي في الدولة.

المرحلة الرابعة: يترتب على ارتفاع تكلفة الاقتراض محاولة الدولة السيطرة على إنفاقها العام من خلال محاولة زيادة الضرائب أو رفع درجة كفاءة التحصيل لها، أو من خلال طلب المساعدة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو اللجوء لخيار النقشف، فتخفض الدولة مستويات الإنفاق بهدف السيطرة على العجز المالي ومن ثم نمو الدين العام للدولة، غير أن تلك السياسة يترتب عليها انخفاض معدلات النمو وقد تدخل الدولة في حالة كساد، وبالتالي ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي.

المرحلة الخامسة: نتيجة لهذه التطورات يصبح من الصعب على الدولة أن تقوم بخدمة دينها القائم، ويقل إقدام المستثمرين على شراء سندات الدولة، وهو ما قد يؤدي إلى توقف عن خدمة ديونها وتستمر هكذا إلى أن تعلن الدولة عن إفلاسها.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للديون السيادية

هناك العديد من الآثار لأزمة الديون سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية، كما أنها قد تكون إيجابية في جانب وسلبية في جانب آخر، ونذكر منها⁽¹⁾:

1- يساهم الدين في زيادة الإنفاق العام وتكون له آثار إيجابية في الفترة القصيرة الأجل من خلال التأثير على الطلب الكلي، ولكن على المدى البعيد قد ينتقل الطلب خاصة إذا اضطرت الحكومة للاقتراض من أجل سداد ديونها أو الفوائد المترتبة عنها؛

⁽¹⁾ غرفة التجارة والصناعة البحرينية، الدين العام للملكة البحرين المؤشرات والآثار.. ومقترحات الحلول، بدون سنة نشر، البحرين، ص 4، 5.

2- يساعد الدين على استيراد ما تحتاجه من سلع وخدمات إستهلاكية أو استثمارية، إلا أنه قد يتحول إلى عقبة عندما تعجز الدولة عن السداد؛

3- يساهم الدين بشكل كبير في تقليص الفجوة بين الإيداع والإستثمار؛

4- التأثير على مدخرات وحقوق الأجيال القادمة، وتحمله أعباء خدمة الدين ودفع أقساطه وفوائده دون أن يكون قد انتفع من أموال الديون، بل قد يواجه توقف المشاريع وضعف الإنفاق على التنمية والإستثمار والتطور، في حين قد تكون الأجيال المستقبلية هي أكثر استفادة من القروض إذا ما كان استخدامها بغرض الإنفاق على الإستثمار وتم سداد أصل وفوائد الدين من إيرادات تلك المشروعات بعد سنوات من إنشائها وتحقيق الإنتاج؛

5- تعرض الدول المدينة إلى ضغوطات تؤثر على استقلال قراراتها الاقتصادية، ومواقفها السيادية الناشئة عن إجراءات من قبل الدول أو الجهات الخارجية الدائنة.

المطلب الثاني: جذور وأسباب أزمة الديون السيادية اليونانية

الفرع الأول: طبيعة الاقتصاد اليوناني وآدائه

في 1 جانفي 2001 وعقب عدة محاولات وجهود من طرف الحكومة اليونانية استطاعت اليونان أن تنظم إلى ما يعرف منطقة اليورو لتصبح العضو الثاني عشر بعد أن استوفت شروط معاهدات ماستريخيت (أن لا يتجاوز عجز الموازنة 3% من الناتج المحلي في السنة السابقة للانضمام)، وهكذا إنصهرت العملة اليونانية الدراخما.

أولاً: طبيعة الاقتصاد اليوناني: يتميز الاقتصاد اليوناني بجملة من الخصائص تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- الإعتماد بشكل كبير على التصدير للأسواق المالية الأوروبية على قطاع المنسوجات والسياحة والسكر؛
- معظم المؤسسات تعاني استئدانة مفرطة، وبالتالي إمكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات؛
- نقص الأدوات المالية الوسيطة بين الإيداع والإستثمار المحتمل التي تمكن الشركة من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها؛
- ضعف في مجال التخطيط الإستراتيجي طويل الأمد للشركات؛

(1) أحيمية خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010، ص33.

- وجود مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد مما يحدث تأخير شديد في الإستعداد لمواجهة التحديات وإغتنام الفرصة المتاحة.

ثانيا: المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني: استنادا لإحصائيات صندوق النقد الدولي، نما الطلب المحلي في اليونان ما بين 2002-2007 بمقدار 4.2 % مقارنة بنسبة 1.8 % في منطقة اليورو بأكملها، ويرجع السبب الرئيسي لهذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشاريعها التنموية، دون أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان تسديد ديونها الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري (ارتفاع العجز من 5.8 % سنة 2004 إلى 14.4 % سنة 2008)، كما بلغ عجز الميزانية الحكومية سنة 2008 حوالي 7.7 % من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الدين وصل إلى 112 %، ويبرز الجدول الموالي أداء الاقتصاد اليوناني قبل الأزمة المالية العالمية 2008.

الجدول رقم(12): أداء الاقتصاد اليوناني خلال الفترة 2009-2004

2009	2008	2007	2006	2005	2004	
3.2-	0.2-	3.0	5.5	3.2	4.4	نمو PIB الحقيقي (%)
15.6-	9.9-	6.8-	6.0-	5.6-	7.5-	العجز العمومي (% من الناتج)
133.6	117.5	113.9	115.9	112.7	112.8	الدين العمومي (% من الناتج)
11.0-	14.7-	14.3-	11.3-	7.5-	5.8-	ميزان الحساب الجاري (% من الناتج)

Source : http://www.oecd-ilibrary.org/economics/profil-statistique-par-paysgrece_2075227x-table-grc.

يبرز من خلال الجدول التدهور الكبير في الوضعية الاقتصادية والمالية لليونان، وقد زادت الوضعية سوء بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أصبح وضع الاقتصاد اليوناني بعد أكتوبر 2009 مشكوكا فيه وفقد المستثمرون الثقة في إمكانية اليونان من تسديد التزاماتها من الديون نظرا للعجز المهم في ديونها العمومية الذي بلغ 15.6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: التسلسل الزمني لأزمة الديون السيادية في اليونان

يلخص الجدول الموالي مراحل تطور أزمة الديون السيادية في اليونان.

الجدول رقم (13): التسلسل الزمني لأزمة الديون السيادية اليونانية

عام	أهم أحداث الأزمة اليونانية
جانفي 2001	اليونان تسقط عملتها الدراخما من أجل الانضمام إلى "منطقة اليورو" في الإتحاد الأوروبي لتصبح العضو الثاني عشر.
2004	- إنفاق اليونان حوالي 11 مليار دولار أمريكي على الألعاب الأولمبية الصيفية في أثينا. - 2004/11/15: اعتراف اليونان بأنها أعطت معلومات مظللة للحصول على قبول لمنطقة اليورو أحد متطلبات الإتحاد الأوروبي، ولم تستوفي اليونان هذه المعايير منذ 1999.
2009	- نوفمبر 2009: بلغ الدين الوطني اليوناني 262 مليار يورو. - ديسمبر 2009: إضراب آلاف من العمال النقابات احتجاجا على خفض الإنفاق الحكومي.
2010	- جانفي 2010 المفوضية الأوروبية تدين اليونان لإعطاء بيانات كاذبة عن مواردها المالية، وتقول إن العجز والديون قد تكون أعلى من الأرقام الصادرة في نوفمبر 2009. - فيفري 2010 : الدعوة لدعم إجراءات التقشف والذي قابله إضراب عمال القطاع العام في اليونان - مارس 2010 اندلاع الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد تعلن الحكومة خطط خفض العجز عن طريق خفض رواتب الموظفين العموميين وزيادة الضرائب. - أبريل 2010 إعلان وزارة مالية الإتحاد عن خطة إنقاذ بقيمة 30 مليار يورو لليونان. - طلب اليونان خطة انقاذ بقيمة 45 مليار يورو من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. - ماي 2010 إعلان صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية عن حزمة مساعدات لمدة ثلاث سنوات بقيمة 110 مليار يورو.
2011	- جويلية 2011 وافق الأوروبيون على حزمة إنقاذ ثانية ستساهم الحكومات الأوروبية وصندوق النقد الدولي بمبلغ إجمالي قدره 109 مليار يورو ومن المتوقع أن يساهم حملة السندات الخاصة في 37 مليار يورو. - أكتوبر 2011 أعلن مجلس الوزراء اليوناني أنه اعتمد مشروع ميزانية لعام 2012 لكنه سيغيب عن أهداف العجز الرئيسية، وفقا للميزانية الأولية سيكون عجز الميزانية في اليونان 18.69 مليار يورو أو 8.5% من الناتج المحلي إجمالي في عام 2011، ووافقت اليونان في الأصل على عجز قدره 17.1 مليار يورو مع صندوق النقد الولي والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي. - إعلان زعماء الاتحاد الأوروبي عن اتفاق بشأن إجراءات أزمة الديون وصفقة مع مستثمري القطاع الخاص لكتابة السندات اليونانية بنسبة 50% لتقليل عبئ البلاد.
2012	- فيفري 2012 صوت المشرعون في اليونان للموافقة على جولة أخرى من التدابير التقشف بصفقة إنقاذ بقيمة 130 مليار يورو. - وافق وزراء مالية منطقة اليورو على خطة إنقاذ ثانية لليونان بما في ذلك 130 مليار يورو في التمويل الجديد. - مارس 2012 موافقة الدائتون على لخطة لإعادة هيكلة سندات الحكومة اليونانية. - نوفمبر 2012 وافق البرلمان اليوناني على ميزانية الدولة التقشفية التي تحتوي على تخفيضات كبيرة مطلوبة لليونان لتلقي الدفعة القادمة من أموال الإنقاذ الاقتصادية.

2015

- جوان 2015 انتهاء المهلة النهائية في منتصف الليل لوزراء المالية اليونانية لدفع 1.5 مليار يورو (1.7 مليار دولار) التي تدين بها لصندوق النقد الدولي.
- جويلية 2015 رفض الناخبون بأغلبية ساحقة إجراءات التقشف وعرض انقاذ أوروبا.
- 2015 تلقي اليونان الجزء الأول من خطة إنقاذ الثالثة وستساعد الحزمة التي تصل قيمتها إلى 86 مليار يورو البلاد على تجنب الانهيار المالي المباشر.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- CNN Library, **European Debt Crisis Fast Facts**, available at :

<https://edition.cnn.com/2013/07/27/world/europe/european-debt-crisis-fast-facts/index.html>

(12/03/2019)

الفرع الثالث: أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان ومخاوف انتشارها

تتمثل الأسباب التي أدت إلى إنفجار أزمة الديون السيادية في اليونان ومنطقة اليورو، فيما يلي⁽¹⁾:

1- **الركود العالمي:** إن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2007 بعد إنهيار سوق الرهن العقاري الأمريكية، وكان في البداية لها تأثير كبير على الأسواق المالية العالمية واليونانية، وجاءت في وقت غير مناسب لأن أكثر الدول كانت أصلا تعاني من الركود أو بالأحرى مرحلة من الإنكماش الإقتصادي منذ فترة طويلة جدا من بداية سنة 2000، وجاءت في توقيت أن عجوزات الموازنات أصلا كانت مرتفعة ومستويات الدين العام كذلك كانت مرتفعة، وأدى الركود الإقتصادي الناتج عن الأزمة المالية إلى ضغوط كبيرة على ميزانيات العديد من الحكومات بما في ذلك اليونان، مما أدى إلى زيادة الإنفاق والإيرادات الضريبية الضعيفة وكانت السياحة وصناعة الشحن من أقوى القطاعات في الإقتصاد اليوناني، والتي إنخفضت بشكل كبير بسبب الأزمة العالمية.

2- **زيادة عجز الموازنة والدين العام:** خلال الفترة 2001-2009 شهد الإقتصاد اليوناني تزايد الإختلالات الخارجية التي لا يمكن تحملها منذ اعتماد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" في عام 2001 وحتى عام 2008، حيث أفادت التقارير اليونانية بأن متوسط العجز في الميزانية تقدر بنسبة 5% سنويا مقارنة بمتوسط العجز في منطقة اليورو بنسبة 2%، وبلغ عجز الميزانية اليونانية في عام 2009 إلى أكثر من 13% من الناتج الإجمالي، حيث مولت اليونان هذا العجز المزدوج عن طريق الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية، وأدى هذا الإقتراض إلى ارتفاع الديون الخارجية إلى 116% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.

3. **الحساب الجاري اليوناني:** منذ اعتماد اليورو في عام 2001 وحتى عام 2008 بلغ متوسط العجز في الحساب الجاري اليوناني حوالي 9% سنويا مقارنة مع متوسط منطقة اليورو الذي بلغ 1%.

(1) أحميمة خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-44.

4- التقارير والإحصائيات المغلوطة (معلومات غير دقيقة من إحصاءات): عملت اليونان على تقديم تقارير كاذبة حول الإحصاءات الاقتصادية الرسمية، بالشكل الذي لا يعكس حقيقة هشاشة الاقتصاد اليوناني وخروجه عن المبادئ المتفق عليها سابقا.

المطلب الثالث: تطور أزمة الديون السيادية في باقي دول منطقة اليورو

الفرع الأول: أزمة الديون السيادية في أيرلندا

تعد أيرلندا ثاني أكبر الدول في منطقة اليورو بعد اليونان التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية فقد تسارع النمو على النحو مرتفع فيها ليصل إلى 9.6% في الفترة 1997-2006، كما وصل سعر الفائدة على مديونيتها من ألمانيا إلى أدنى مستوياته في عام 2005 كما زادت الأجور بنسبة 13%، إلا أن النمو السريع والسياسة النقدية الأوروبية ساهمت في ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي مما أدى إلى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008.

غير أنه نظرا لتحول الاقتصاد الأيرلندي من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخدمي والإسكان والوساطة المالية والعقارات، جعلها أشد تأثرا بالأزمة المالية العالمية 2008، حيث تراجع الطلب المحلي بنسبة 16%، وانخفضت حركة الاستثمارات بنسبة 40% وانخفضت أسعار المساكن بنسبة 40% بحلول عام 2010 طبقا لتقارير اللجنة الأوروبية، وقد كان القطاع المالي أكثر القطاعات تأثرا بالأزمة حيث انخفضت قيمة الأسهم المالية بأكثر من 70% وقدرت خسارة البنوك إلى ما يصل إلى 35 مليار يورو وبنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تدابير استثنائية لإصدار ضخ رأس المال وضمانات للمودعين من أكبر البنوك وشراء للأصول المعثرة، حيث بلغ إجمالي الضمانات 440 مليار يورو ومن الواضح تأثير هذه التدابير بشكل كبير على الموارد المالية الحكومية، تعد تكاليف القطاع المالي المقدر سنة 2009 هي الأعلى في أي بلد متقدم، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى انخفاض الناتج وزيادة البطالة إلى انخفاض إيرادات الضرائب إلى 11.6% عام 2009، وقد ساهمت هذه العوامل في ارتفاع عجز الموازنة، حيث بلغ 14.8% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2009، وارتفاع الدين العام من 25% من الناتج المحلي الإجمالي في 2007 إلى 90% عام 2011⁽¹⁾.

(1) Uri Daduch, **the Euro in Crisis**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, pp 45-48.

الفرع الثاني: أزمة الديون في البرتغال

عندما عطلت الأزمة العالمية أسواق الاقتصاد العالمي إلى جانب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة منطقة اليورو، كانت البرتغال واحدة من أوائل الاقتصاديات التي تأثرت بعمق شديد حيث خفضت وكالات موديز لخدمات المستثمرين تصنيف السندات السيادية في البرتغال، مما أدى إلى زيادة الضغط على سندات الحكومة البرتغالية في النصف الأول من سنة 2011، وقد طلبت البرتغال حزمة إنقاذ بقيمة 78 مليار يورو من صندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

ويبرز الجدول الموالي تطور المؤشرات الاقتصادية البرتغالية بعد الأزمة المالية العالمية

الجدول رقم (14): المؤشرات الاقتصادية للبرتغال خلال الفترة 1994-2015

سنة	2009-1994	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج محلي إجمالي (%)	1.9	1.9	1.3-	3.2-	1.6-	0.8	1.5
التضخم (%)	2.8	1.4	3.6	2.8	0.4	0.8	1.2
البطالة (%)	7.1	12	12.9	15.9	16.5	16.8	16.5
توازن الموازنة العامة (% PIB)	4.7-	9.8-	4.3-	6.4-	5.9-	4.0-	2.5-
الدين عام إجمالي (% PIB)	61	94	108.2	124.1	129.4	126.6	125.8
ميزان الحساب الجاري (% PIB)	10.2-	10.6-	7.7-	4.7-	3.6-	2.8-	2.2-

Source : european commission, **European Economic Forecast**, 2013, p71

تشير بيانات الجدول إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية للبرتغال بعد الأزمة المالية العالمية، حيث يبرز ارتفاع معدلات البطالة عامي 2010 و2011 في حدود 12% و12.9% على التوالي، مقارنة بمتوسط الفترة 1994 – 2009، في حين أن توازن الموازنة العامة سجل عجزا بقيمة -9.8% -4.3%، وتراجعت معدلات نمو الناتج المحلي بعد أن كانت بقيمة موجبة لتأخذ قيم سالبة بحلول 2011 بنسبة -1.3% وهذا راجع إلى انتقال عدوى أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون اليونانية للبرتغال.

الفرع الثالث: أزمة الديون الإيطالية

بلغ العجز في إيطاليا نسبة 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 مشابهة لألمانيا بنسبة 4.3% وأقل من المملكة المتحدة وفرنسا، بل أن إيطاليا لديها فائض في ميزانيتها الأساسية التي تستبعد مدفوعات فوائد الدين، ومع ذلك فقد ارتفع دينها إلى ما يقارب 120% من الناتج المحلي الإجمالي (2.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2010) وكان النمو الإقتصادي أقل من المتوسط للإتحاد الأوروبي بأكثر من

(1) Wikipedia, **European Debt Crisis Contagion**, available at : https://en.wikipedia.org/wiki/European_debt_crisis_contagion (24/03/2019)

عقد من الزمن، وقد دفع ذلك المستثمرين إلى النظر إلى السندات الإيطالية كأصول محفوفة بالمخاطر، ومن ناحية أخرى فإن الدين العام لإيطاليا يتمتع بنضج أطول ويتم الاحتفاظ بحصة كبيرة منه محليا، وعموما يجعل هذا البلد أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات المالية، حيث يحتل مرتبة أفضل من فرنسا وبلجيكا⁽¹⁾.

وهناك عدة أسباب أثارت المخاوف من تأثير أزمة ارتفاع الدين العام الإيطالي وهي⁽²⁾:

- تعد إيطاليا من أكبر الأسواق في العالم إصدارا للسندات الحكومية وأي إخلال منها بسداد ديونها سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الدين لأكثر من 12%؛
 - الإرتفاع الهائل لحجم الدين والذي وصل إلى 2.2 تريليون دولار في عام 2011 وما نسبته 120% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011.
 - تخفيض "ستاندر أندبور" تصنيف إيطاليا مستوى واحد من "A+/A-1" إلى "A/A-1+" معللة ذلك بعدم قدرة إيطاليا على خفض الإنفاق العام وضبط أوضاعها المالية خاصة في ظل توقعات النمو الغير المشجعة.
- ويوضح الجدول الموالي الأداء الاقتصادي لإيطاليا في ظل أزمة الديون السيادية

الجدول رقم (15): المؤشرات الاقتصادية لإيطاليا خلال الفترة 1994-2015

سنة	1994-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي إجمالي (%)	1	1.7	0.5	2.5-	1.9-	0.6	1.2
التضخم (%)	2.6	1.6	2.9	3.3	1.3	0.9	1.3
البطالة (%)	9.1	8.4	10.7	12.2	12.6	12.4	
توازن الموازنة العامة (% PIB)	3.9-	4.5-	3.8-	3-	3.0-	2.6-	2.2-
الدين عام إجمالي (% PIB)	111	119.3	120.7	127	132.7	133.7	132.4
ميزان الحساب الجاري (% PIB)	1.4	1.3-	1.1-	1.1	2.3	2.8	2.8

Source : European commission, European Economic Forecast, 2013, p71.

من خلال الجدول يبرز أن نسبة الدين الإجمالي للحكومة يرتفع من سنة إلى أخرى ليصل إلى 133.7% سنة 2014، بعد أن كان خلال سنوات 1994-2009 في حدود 111%، وحتى قبل الأزمة كانت نسبة الدين الحكومي الإيطالي الأكبر في دول الإتحاد الأوروبي خلال الأزمة، وقد ارتفع معدل البطالة ارتفاعا ملحوظا سنة 2012 ليصل إلى 10.7%، أما معدل البطالة فوصل إلى 12.6% وعلى عكس ذلك نلاحظ

⁽¹⁾ Wikipedia, European Debt Crisis Contagion, available at :

https://en.wikipedia.org/wiki/European_debt_crisis_contagion (24/03/2019)

² لبار كنزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 58، 59.

انخفاض معدل التضخم ليصل إلى 0.9%، كما أنه من خلال قراءة الجدول يبرز أن إيطاليا تعاني من عجز في الموازنات العامة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي بقي منخفضاً لغاية 2015.

الفرع الرابع: أزمة الديون في إسبانيا

تعتبر إسبانيا من بين الاقتصاديات المتقدمة في منطقة اليورو، حيث تأثرت بالركود الاقتصادي الذي أعقب الأزمة المالية العالمية، وسجلت إسبانيا وجود فائض في الميزانية العامة قدر بـ 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2007، في حين سجلت عجزاً في الميزانية قدر بـ 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، حيث تغير الوضع في عامين فقط ويرجع ذلك إلى الانخفاض الكبير في العائدات المالية، وذلك بسبب الركود و انفجار فقاعة الإسكان⁽¹⁾.

واتخذت الحكومة الإسبانية خطوات جادة لتجنب عدوى الانكماش المالي على المدى القصير، حيث نجحت الحكومة في خفض العجز في الميزانية العامة، إلا أنه ظل أعلى من 3%⁽²⁾. والجدول الموالي يوضح الأداء الاقتصادي لإسبانيا في ظل أزمة الديون السيادية.

الجدول رقم (16): المؤشرات الاقتصادية لإسبانيا خلال الفترة 1994-2015

سنة	-1994 2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي إجمالي (%)	2.9	0.2-	0.1	1.6-	1.2-	1	1.7
التضخم (%)	3	2	3.1	2.4	1.5	0.3	0.9
البطالة (%)	13.7	20.1	21.7	25	26.4	25.7	24.6
توازن الموازنة العامة (% PIB)	-	9.6-	9.6-	10.6-	7.2-	5.8-	6.5-
الدين عام إجمالي (% PIB)	53.7	61.7	70.5	86	94.3	98.9	103.3
ميزان الحساب الجاري (% PIB)	5.3-	4.6-	4.2-	2.5-	1.2-	0.4-	0.2-

Source : european commission, **European Economic Forecast**, 2013, p65.

تشير بيانات الجدول إلى تراجع أداء الاقتصاد الإسباني، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع الدين الإسباني نسبة إلى الناتج المحلي من 53.7% في المتوسط خلال الفترة 1994-2009 إلى 103.3% سنة 2015، وهي ناتجة عن الإنفاق العالي على القطاع العام بسبب الأزمة المالية الأوروبية، كما تبرز بيانات

(1) Guillermo De La Dehesa, **Spain And The Euro Area Sovereign Debt Crisis**, Paper Prepared For Resolving The European Debt Crisis, A Conference Hosted By The Peterson Institute For International Economics And Bruegel, Chantilly, France, September 13-14, 2011, P 5.

(2) Ibid, P3.

الجدول ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 26.4% سنة 2013، كما يبرز من خلال الجدول أن إسبانيا تعاني من عجز في ميزان الحساب الجاري قدر بـ4.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010.

المطلب الرابع: تداعيات أزمة الديون السيادية والحلول المقترحة للخروج منها

لقد كان لأزمة الديون السيادية انعكاسات وخيمة على اقتصاديات منطقة اليورو، وهو ما تطلب وضع جملة من الخطط لتجنب الاتحاد الانهيار.

الفرع الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو

من أهم تداعيات أزمة الديون السيادية نذكر ما يلي:

أولاً: انتشار الذعر والقلق في الأسواق المالية

أثرت أزمة الديون السيادية سلبا على الأسواق المالية الأوروبية، حيث انخفضت مؤشراتنا بشكل كبير في الوقت الذي تراجعت فيه العديد من البنوك كنتيجة رئيسية لتداول أصول مسمومة عالية المخاطر، والتي تم اقتناؤها من قبل العديد من المؤسسات في مختلف أنحاء العالم.

ثانياً: تراجع معدل النمو الاقتصادي

تأثرت معدلات النمو في منطقة اليورو بسبب أزمة الديون السيادية، حيث انخفضت فرص النمو في هذه الدول من خلال تأثير هذه الأزمة على الطلب العالمي، ويعتبر التباطؤ السريع للنمو الاقتصادي سببا ونتيجة لأزمة الديون السيادية الأوروبية، ونتيجة للمشاكل المالية لدى مناطق أخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(17): تطور معدلات النمو في منطقة اليورو خلال الفترة 2009-2014

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو في منطقة اليورو %	4.5-	2.1	1.6	0.9-	0.3-	0.9

Source : Eurostat 2015

من خلال الجدول يبرز ارتفاع ملحوظ في معدلات النمو سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، أي في ظرف وجيز وهذا راجع لحزمة الدعم والسياسات المعتمدة بعد الأزمة المالية العالمية، وتحسن مستويات الطلب، ولكن عادت فترة الركود مرة أخرى، حيث انخفضت معدلات النمو من 2.1% خلال العام 2010 إلى 0.9% خلال العام 2012، و-0.3% خلال العام 2013، ويعود سبب هذا الركود إلى أزمة الديون السيادية التي أدت إلى تدهور مستويات الطلب، وكذلك الذعر من اتساع تأثيرها على مستقبل العملة الأوروبية الموحدة.

ثالثا: ارتفاع معدلات البطالة

من بين أبرز تداعيات أزمة الديون السيادية تفاقم مشكلة البطالة، حيث عرفت معدلات البطالة في منطقة اليورو مستويات مرتفعة بعد انفجار أزمة الديون السيادية الأوروبية، وهذا بسبب تزايد تسريح العمال في مختلف المؤسسات والبنوك والتي ترافقت مع العديد من الإجراءات التقشفية والتي انجر عنها تجميد التوظيف والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(18): تطور معدلات البطالة في منطقة الأورو خلال الفترة 2009-2014

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة في منطقة اليورو %	9.6	10.2	10.2	11.4	12	11.6

Source : eurostat 2015

يبرز من خلال الجدول الارتفاع الكبير والملحوظ في معدلات البطالة في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية، حيث تزايدت معدلات البطالة من 9.6% في المتوسط سنة 2009 إلى 10.2% سنة 2010، ونلاحظ استمرار التزايد في معدلات البطالة ليصل إلى 12% سنة 2013، وهذا بسبب موجة تسريح العمال جراء أزمة الديون السيادية، حيث تم اتخاذ إجراءات تقشفية تضمنت تجميد التوظيف وخفض الإنفاق وتحويل المؤسسات الحكومية إلى مؤسسات خاصة، وهذا ما فاقم من مشكلة البطالة.

رابعا: ارتفاع مستوى الدين العام

على الرغم من معايير التقارب التي اعتمدها دول الإتحاد للانضمام إلى الوحدة النقدية، الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، إلا أن ذلك لم يمنع حدوث أزمة الديون التي ظهرت إلى الواجهة مع نهاية 2009، ورغم الإجراءات العلاجية المطبقة إلا أنها لم تنجح في كبح سيرورتها وهذا ما يبرز من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(19): الدين العام في منطقة اليورو نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
92.1	91.1	89.3	86	83.8	78.3	منطقة اليورو
106.7	105.1	104.1	102.2	99.6	99.5	بلجيكا
74.9	77.4	79.7	78.4	81	72.5	ألمانيا
107.5	120	120.2	109.3	86.8	8.61	إيرلندا
178.6	177	159.4	172	146.2	126.7	اليونان
99.3	93.7	85.4	69.5	60.1	52.7	إسبانيا
95.6	92.3	89.6	85.2	81.7	79	فرنسا
132.3	128.8	123.2	116.4	115.3	112.5	إيطاليا
108.2	102.5	79.3	65.8	56.3	53.9	قبرص

Source : eurostat 2015

من خلال الجدول يبرز أن معظم دول منطقة اليورو تجاوزت معايير التقارب بالنسبة للدين العام المحدد بـ 60%، وهذا من الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014، ففي سنة 2009 وصل متوسط الدين العام في منطقة اليورو عموماً إلى 78.3%، وهي نسبة كبيرة تجاوزت 60% وتزايدت هذه النسبة تدريجياً لتصل سنة 2014 إلى 92.1%، وهذا ما يوضح تفاقم مشكلة المديونية لدول منطقة اليورو، حيث نلاحظ من الجدول أن كل من اليونان، إيطاليا، إيرلندا، بلجيكا، قبرص، إسبانيا وفرنسا هي التي سجلت أكبر نسب للمديونية في دول الإتحاد، حيث تجاوزت أغليبتها نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي، وبسبب تزايد ضعف النمو والمساعدات المقدمة لقطاع المالي والاختلالات المالية ارتفعت مستويات الدين العام في أغلب الدول وقاربت أو تخطت 100%.

الفرع الثاني: خطط الإنقاذ الأوروبية والحلول المقترحة لحل الأزمة

من أجل الحفاظ على النظام النقدي الموحد لدول منطقة اليورو، سارعت هذه الدول إتباع مجموعة من التدابير والإجراءات لمحاولة الخروج من الأزمة ومنع توسعها.

أولاً: الهيئات المنشأة لمعالجة أزمة الديون السيادية

1. صندوق الاستقرار المالي الأوروبي: اتفق القادة الأوروبيون في 9 ماي 2010 على إنشاء صندوق أوروبي للاستقرار المالي، حيث يهدف هذا الصندوق إلى توفير المساعدة لدول منطقة اليورو التي تواجه صعوبات ودرء أخطار الأزمات المالية، قادر على إصدار 440 مليار يورو في الأسواق المالية. علماً أن هذا الدعم قد يعزز في حدود 250 مليار يورو من التسهيلات الأوروبية لمساندة ميزان المدفوعات، أي أنه تم تشكيل قدرة قوامها 750 مليار يورو تسمح بمواجهة الأزمة داخل اليورو. ونسبة مشاركة دول اليورو في

الصندوق تعتمد على حجم حصتها في المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27%، تليها فرنسا بنسبة 20%، وإيطاليا بنسبة 18%.

2. **الجهاز المالي الأوروبي للموازنة:** يقوم هذا الجهاز بالتمويل في حالة الطوارئ والحالات المستعجلة.

3. **الهيئة الأوروبية المشتركة:** تتابع هذه الهيئة تنفيذ القوانين والعقوبات وتحدد نسبة العجز المسموح به، وتضع شروط الإقراض⁽¹⁾.

ثانياً: خطط الإنقاذ للدول التي مستها الأزمة: تتمثل خطط الإنقاذ في برامج المساعدات المالية لدول منطقة اليورو المتضررة من أزمة الديون السيادية، وتقوم بمنح هذه المساعدات كل من دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي وتتمثل هذه الخطط في:

1- **خطة الإنقاذ الأيرلندية:** لقد احتاجت أيرلندا إلى مساعدات مالية نتيجة معاناة اقتصادها من ذروة الكساد، وكان على أيرلندا تطبيق شروط من أجل تلقي المساعدة المالية منها:

- إستراتيجية القطاع المالي التي تشمل تقليص حجم التدخل في القطاع المصرفي؛

- إستراتيجية لاستعادة الاستدامة المالية من خلال تصحيح العجز بحلول 2015؛

- حزمة الإصلاح الهيكلي لدعم النمو مع التركيز على القدرة التنافسية وخلق فرص العمل.

وفي 28 نوفمبر 2010 وافق مجلس ECOFIN (وزراء مالية الإتحاد الأوروبي) مع المفوضية الأوروبية

للبنك المركزي الأوروبي على خطة إنقاذ أيرلندا بقيمة 85 مليار يورو لحماية استقراره المالي، ووافق مجلس الإدارة على هذا الترتيب في 16 ديسمبر 2010 وتم تمويل برنامج أيرلندا على النحو التالي:

- 67.5 مليار يورو من الدعم الخارجي بما في ذلك 17.7 مليار يورو من صندوق الإنقاذ الأوروبي، مساهمة

آلية الاستقرار الأوروبي بـ 22.5 مليار يورو، مساهمة مرفق الاستقرار المالي أوروبي مع قروض ثنائية من

المملكة المتحدة بـ 3.8 مليار أورو والدنمارك بـ 0.4 مليار يورو والسويد بـ 0.6 مليار يورو.

- مساهمة أيرلندا في هذه الخطة بـ 17.5 مليار أورو وذلك من وزارة الخزانة واللجنة الوطنية للمعاشات التقاعدية لصندوق الإحتياطي⁽²⁾.

(1) مداحي محمد، خلخال منال، أزمة الدين السيادي في اليونان وأثرها على منطقة اليورو واقتصاديات الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، جامعة المدينة، أبريل 2017، ص ص 69، 70.

(2) **European financial stability facility**, (EFSF), February 2016, p 6 , a available at :

https://www.esm.europa.eu/.../2016_02_01_efs_faq_archived.pdf

2- خطة الإنقاذ البرتغالية: كان على البرتغال تطبيق شروط سياسية من أجل الحصول على مساعدات مالية منها تنفيذ الاقتصاد الكلي لبرنامج التكيف، هذا الأخير يضم إجراءات التقوية المدعومة بتدابير مالية هيكلية تهدف لتحديد نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي على مسار هابط على المدى المتوسط، ووضع إستراتيجية استقرار القطاع المالي القائمة على إعادة الرسملة وبدل الجهود لحماية القطاع المالي. وفي 17 ماي 2011 وافقت مجموعة اليورو مع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي على خطة إنقاذ البرتغال بقيمة 78 مليار يورو، وتم تمويل برنامج البرتغال على النحو التالي:

- 26 مليار يورو من صندوق الإنقاذ الأوروبي؛
 - 26 مليار يورو من EFSM (آلية الاستقرار المالي الأوروبية - الإتحاد الأوروبي التسهيلات الممولة من خلال السندات الصادرة عن المفوضية الأوروبية)⁽¹⁾.
3- خطة الإنقاذ الإسبانية: تم الإعلان عن خطة تقشفية جديدة بقيمة 15 مليار يورو لعامين في محاولة لدعم الميزانية العامة وتشمل⁽²⁾:

- خفض رواتب العاملين في القطاع العام بنسبة 5%؛
 - تجميد أجور ومعاشات التقاعد خلال عام 2011؛
 - تخفيض رواتب الوزراء بنسبة 15%؛
 - تخفيضات أخرى في الإنفاق بلغت 6 مليار يورو استثمارات في القطاع العام و 1.2 مليار يورو الإنفاق المحلي و 600 مليون يورو من المساعدات الخارجية التي تقدمها إسبانيا.

المبحث الثالث: التأثير المتبادل أزمة ديون سيادية - أزمة مصرفية

واجهت منطقة اليورو ثلاث أزمات متشابكة سببت عجزها، كما أن هناك علاقة متبادلة بين أزمة الديون السيادية والقطاع المصرفي، حيث أن كل منهما نتيجة وسبب في آن واحد وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دور اضطراب القطاع المصرفي لمنطقة اليورو في أزمة الديون السيادية

ساهم اضطراب القطاع المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية في إحداث أزمة الديون السيادية وهذا راجع للتخلف عن السداد، حيث عملت مختلف الحكومات في منطقة اليورو على دعم بنوكها المضطربة بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، وتتراوح حزم تحفيز القطاع المصرفي بين حقن رؤوس الأموال،

⁽¹⁾ European financial stability facility, op-cit , p 8.

⁽²⁾ محمد محمود المكاوي، الازمات الاقتصادية العالمية: المفهوم، النظريات التي تفسر الازمات دراسة متخصصة للأسباب الازمات ، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2012، ص 44.

ضمانات الديون ودعم الأصول. ويبرز الجدول الموالي حجم التحفيز المقدم من طرف بعض الدول الأوروبية لقطاعها المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008.

الجدول رقم (20): الدعم الحكومي للمؤسسات المالية في دول منطقة اليورو ما بين 2008/10-2010/06

البلد	حق رؤوس الأموال		ضمانات الديون		دعم الأصول		إجمالي الإلتزامات كما في 2008 (نسبة إلى الناتج)	تأمين الودائع باليورو
	خارج البرامج	ضمن البرامج	خارج البرامج	ضمن البرامج	خارج البرامج	ضمن البرامج		
النمسا	0.6	5.8	0	21.8	(-)	(-)	32	unlimited
بلجيكا	19.9	(-)	90.8	(-) 34	16.9	(-)	47	100.000
فنلندا	-	(4)	0	(50)	-	(-)	29	50.000
فرنسا	3	(21)8.3	0	134.2	-	(-)	18	70.000
اليونان	-	(5) 3.2	0	14.4	-	4.4	18	100.000
إيرلندا	7	12.3	0	72.5	-	8	31.9	Unlimited
إيطاليا	-	41.1	0	(-)	-	(50)	4	103.291
هولندا	16.8	10.2	50	(200)	21.4	(-)	52	100.000
البرتغال	-	(4)	0	5.4 (16)	-	(-)	12	100.000
إسبانيا	1.3	(99) 11	9	(100)	2.5	(50)	24	unlimited
				56.4		19.3		

Source : Marta Gomez-Pvig, Simon Sovsilla, **Sovereigns And Banks In The Euro Area : A Tale Of Two Crises**, Working Paper, N=52, Research Institute Of Applied Economics, IREA, Barcelona, 2015, P46.

ملاحظة: جميع المبالغ بملايين اليورو، باستثناء العمودين الآخرين، وتشير الأرقام الواردة بين القوسين إلى مجموع الأموال الملتزم بها، في حين خارج القوسين هي المبالغ المستخدمة حتى ماي 2010، ضمن البرامج تشير إلى برنامج انقاذ جماعي يمكن الوصول إليه من قبل أي بنك يستوفي متطلبات ذلك النظام الخاصة للمساعدة خارج البرنامج، هي تدابير مساعدة مصممة بشكل فردي.

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الإلتزامات (من الحقن الرأسمالي إلى الضمانات) يتراوح من حوالي 4% إلى أكثر من 50% في بعض بلدان منطقة اليورو، حيث يبرز الجدول أن أكبر عملية دعم للقطاع المالي سجلت في هولندا وإيرلندا وبلجيكا وأستراليا، حيث بلغت قيمة الدعم نسبة إلى الناتج المحلي

الإجمالي 52%، 31.9%، 47%، 32% على التوالي، في حين سجلت فرنسا 18% وإسبانيا 24% وقد ساهم الدعم الحكومي للمؤسسات المالية في تزايد حجم الديون العامة.

المطلب الثاني: تأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي

الفرع الأول: قنوات انتقال أزمة الديون السيادية إلى القطاع المصرفي

تأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي قد يكون أكثر تعقيدا مقارنة بالأزمة المالية العالمية التي عرقلت فقط الوضع المالي للبنوك، حيث لا تؤثر فقط على الإقراض المصرفي من خلال تأثيرها على صحة البنوك، ولكن أيضا من خلال خلق حوافز للبنوك لزيادة حيازة السندات السيادية المحلية المحفوفة بالمخاطر، إذ أنه ونظرا للحاجة المحتملة للحكومات للضغط على البنوك المحلية لشراء المزيد من الديون السيادية المحلية، هذه العوامل تؤثر على القدرة الإقراضية للمصارف، وهو ما يترك آثار سلبية حقيقية، وتتمثل قنوات انتقال أزمة الديون السيادية للقطاع المصرفي في منطقة اليورو فيما يلي:

1- القناة الأولى: إن الزيادة الهائلة في مخاطر الديون السيادية تترجم مباشرة إلى خسائر في البنوك بسبب حشود السندات السيادية الكبيرة التي تحوزها، كما تبين من خلال اختبارات الضغط التي أجرتها الهيئة المصرفية الأوروبية وتمارين رأس المال لمواجهة هذه الخسائر، وبالتالي يتعين على المصارف أن تخفف من حجمها، وبالتالي قد تخفف من الإقراض للقطاع الخاص⁽¹⁾.

2- القناة الثانية: ترى العديد من الدراسات بأن العدوى السيادية بين بلدان منطقة اليورو تشكل قناة رئيسية لانتقال الأزمات، حيث تؤدي الروابط عبر الحدود عبر القطاع المالي دورا حاسما في نقل المخاطر داخل القطاع المصرفي عبر البلدان، ومن السوق المالية إلى السيادة، إذ أن الاندماج القوي لاقتصاديات منطقة اليورو والتشابك الكبير بينهما يجعل التطورات الحاصلة داخل دولة معينة سريعة الانتقال إلى بنوك تقع خارج هذه الدولة⁽²⁾.

3- القناة الثالثة: الصلة بين البنوك والسندات لا تتوقف على الخسائر المحتملة التي قد تواجه البنوك في حالة تعثر الجهة السيادية، وقد تزداد تكاليف تمويل المصارف حتى في الحالات التي لا تؤدي فيها حيازات

(1) Viral v Acharya and al, **Real Effects of the Sovereign Debt Crisis in europe : evidence from syndicated loans**, Paper Presented at the Bank Performance, Financial Stability and the Real Economy Conference, Naples, Italy, 13 march 2015, p8

(2) Kraussi Roman and al, **the European Sovereign Debt Crisis ! what have we learned ?**, CFS working paper series, N°.567, CFS, 2017, p 12.

الديون السيادية إلى خسائر في ميزانيتها العمومية، وهناك ثلاث قنوات فرعية يمكن أن تؤثر من خلالها الضغوط السيادية على تكاليف تمويل البنوك (قناة الضمان، قناة التصنيف، وقناة الدعم الحكومي)⁽¹⁾ :

- **قناة الضمان:** حيث أن السندات الحكومية هي أحد الأوراق المالية الرئيسية المستخدمة للمعاملات المضمونة، ومبلغ الأموال التي يمكن أن يقترضها البنك مقابل محفظة الأوراق المالية يعتمد على مخاطر الائتمان والسيولة لتلك الضمانات، وقد تواجه البنوك التي تعتمد على ضمانات سيادية لإجراء معاملات التمويل المضمونة قيود تمويل ملحوظة.

- **قناة التصنيف:** تفسر هذه القنوات التغيرات في التكلفة والحصول على التمويل المصرفي، الذي ينجم عن قرار وكالات التصنيف بتخفيض الدين العام عن السيادة، حيث تقوم وكالات التصنيف عادة بتقحيح التصنيفات للشركات بعد مراجعة التصنيف الخاص بسيادتها.

- **قناة الدعم الحكومي:** يسمح الدعم الحكومي الضمني للبنوك بجمع الأموال في أسواق رأس المال بأسعار أقل من المؤسسات المالية التي لا تستفيد من هذا الضمان، وعلاوة على ذلك قد يترجم الدعم الحكومي الضمني عادة إلى دعم صريح خلال الأزمة المصرفية، ويعتمد الدعم الحكومي للمصارف على ثلاثة عوامل هي : استعداد الحكومة لدعم المصارف، قدرتها المالية على توفير هذا الدعم، وحجم المصارف والقطاع المصرفي، وبما أن رغبة الحكومة وهيكل القطاع المصرفي هي عوامل تظل ثابتة على المدى القصير والمتوسط، فإن الصلة بين الدعم الحكومي والتمويل المصرفي على المدى القصير تتأثر في معظمها.

الفرع الثاني: مظاهر تأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي

كان إجمالي أصول النظام المصرفي يعادل أكثر من 300% من إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو عام 2007 مقارنة بـ 100% في الولايات المتحدة الأمريكية، ويبرز الحجم الكبير للنظام المصرفي الأوروبي مقارنة بأجزاء أخرى، وتعتمد الشركات في منطقة اليورو على النظام المصرفي للتمويل أكثر من الشركات الأمريكية، وهذا ما يجعل من صحة النظام المصرفي ذات أهمية خاصة في أوروبا، علاوة على ذلك فإن أكبر البنوك الفردية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا هي بنفس الحجم تقريبا بما يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي لكل منها، وهذا يعني أن أكبر البنوك في منطقة اليورو أكبر بكثير من اقتصادياتها الأصلية أو أي إقتصاد وطني فردي في المنطقة، هذا ما يفسر سبب كونها كبيرة بالنسبة لناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف، ولكنه أيضا يجعل الإشراف الوطني ودعم المشكلات أكثر خطورة، فعادة ما يكون لدى البنوك إلتزامات قصيرة الأجل (الودائع) في حين تكون أصولها طويلة الأجل وغير سائلة، ونظرا لتقاسم

(1) Ricardo Correa, Horacio Saprizza, **Sovereign Debt Crisis**, International Finance Discussion Papers, N°1104, Board of Governors of the Federal Reserve System, May 2014, pp13-15

معلومات ناقصة يواجه الدائنون صعوبة في معرفة ما إذا كانت البنوك مدينة، وبالتالي يحاولون سحب أموالهم في أن واحد على المدى القصير، وهو ما يجعل البنك يواجه مشكلة تلبية الطلب، وبالتالي يمكن أن تكون مشكلة القطاع المصرفي مشكلة سيولة أو الملاءة المالية. ففي عام 2007 ظهرت مشاكل سيولة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة انخفاض أسعار المنازل، فواجهت أوروبا خسائر كبيرة وتزايد اليقين بعدم جودة أصولها، مما جعل من الصعب الحصول على الأموال⁽¹⁾.

يمكن أن يكون للإجهاد السيادي آثار كبيرة على البنوك وحصولها على التمويل من خلال حيازة الديون السيادية وملاءة البنوك، حيث أن أكثر القنوات المباشرة لإنتقال الضغوط السيادية إلى القطاع المصرفي تتم من خلال حيازة المصارف للديون السيادية، وتحفظ البنوك بجزء من أصولها كديون سيادية لأسباب مختلفة، وفي العديد من البلدان تعتبر الأوراق المالية السيادية أكثر الأصول سيولة المتاحة، ويمكن للبنوك استخدامها لتخزين احتياطياتها السائلة لتلبية استرداد الودائع، كما تحفظ البنوك بديون سيادية لأغراض الاستثمار، حيث اعتبرت الجهات الرقابية في البنوك الديون السيادية أقل خطورة من ديون الشركات مما يسمح للبنوك بالتمويل بنسبة أقل من حيازة ديونها السيادية مع رأس المال.

كما تستخدم البنوك أيضا الديون السيادية كمعاملات التمويل المضمون مثل اتفاقيات إعادة الشراء بالمثل، يمكن أيضا رهن الدين الحكومي كضمان في معاملات المشتقات المالية، وتحفظ بعض البنوك أيضا بسندات السيادية في ميزانيتها العمومية كجزء من دورها في سوق الديون السيادية، ويمكن أن يؤدي التعرض للديون السيادية إلى خسائر للبنوك، إذا أصبحت الحكومة المحلية أو الأجنبية التي أصدرت الدين غير قادرة على السداد.

وقبل أزمة الديون السيادية وخلالها، جمعت المصارف حيازات كبيرة من الديون السيادية، بعض منها صدر عن بلدان ذات أسس ضعيفة وديون سيادية كبيرة. ومع تعميق الأزمة عهدت بلدان مثل اليونان إلى إعادة هيكلة ديونها السيادية مما أدى إلى خسائر مادية في تلك المصارف، وفي فترات العجز السيادية تأثرت ملاءة القطاع المصرفي بشكل كبير بسبب حيازته للسندات السيادية⁽²⁾.

ويبرز الجدول الموالي حيازة البنوك في منطقة اليورو للسندات السيادية خلال 2010:

(1) Jay c. shambaugh, the Euro's Three Crisis, brookings papers on economic activity, spring 2012, p159.

(2) Ricardo Correa, Horacio Sapriza, op.cit, p13.

الجدول رقم (21): حيازة البنوك في منطقة اليورو لسندات الحكومية خلال الفترة 2010

الدول	اسبانيا	ايرلندا	اليونان	فرنسا	ايطاليا	البرتغال	بلجيكا	فنلندا
إجمالي الحيازة من السندات السيادية%	81	65	60	55	50	49	33	02

المصدر: من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (world bank)

قد تؤثر العلاقة الوثيقة للبنوك مع حكوماتها المحلية على نشاطها الإقراضي خلال فترات الضغوط السيادية، وكما لوحظ من قبل هناك عدة قنوات يمكن أن تؤثر من خلالها ظروف تدهور السيادة على مستوى رسمة البنوك وإمكانية حصولها على التمويل الخارجي، وفي المقابل تؤثر هذه الصدمات على الميزانيات العمومية للبنوك وعلى النشاط الإقراضي، ومع ذلك فإنه من الصعب جدا عزل التأثير المباشر والسلبى للضغط السياسى على الإمداد المصرفى للإئتمان، وعادة ما تكون الأزمات السيادية مصحوبة بكساد قد يؤثر على طلب المقرض على الائتمان، وقد تنشأ هذه الأزمات بسبب مشاكل في القطاع المصرفى.

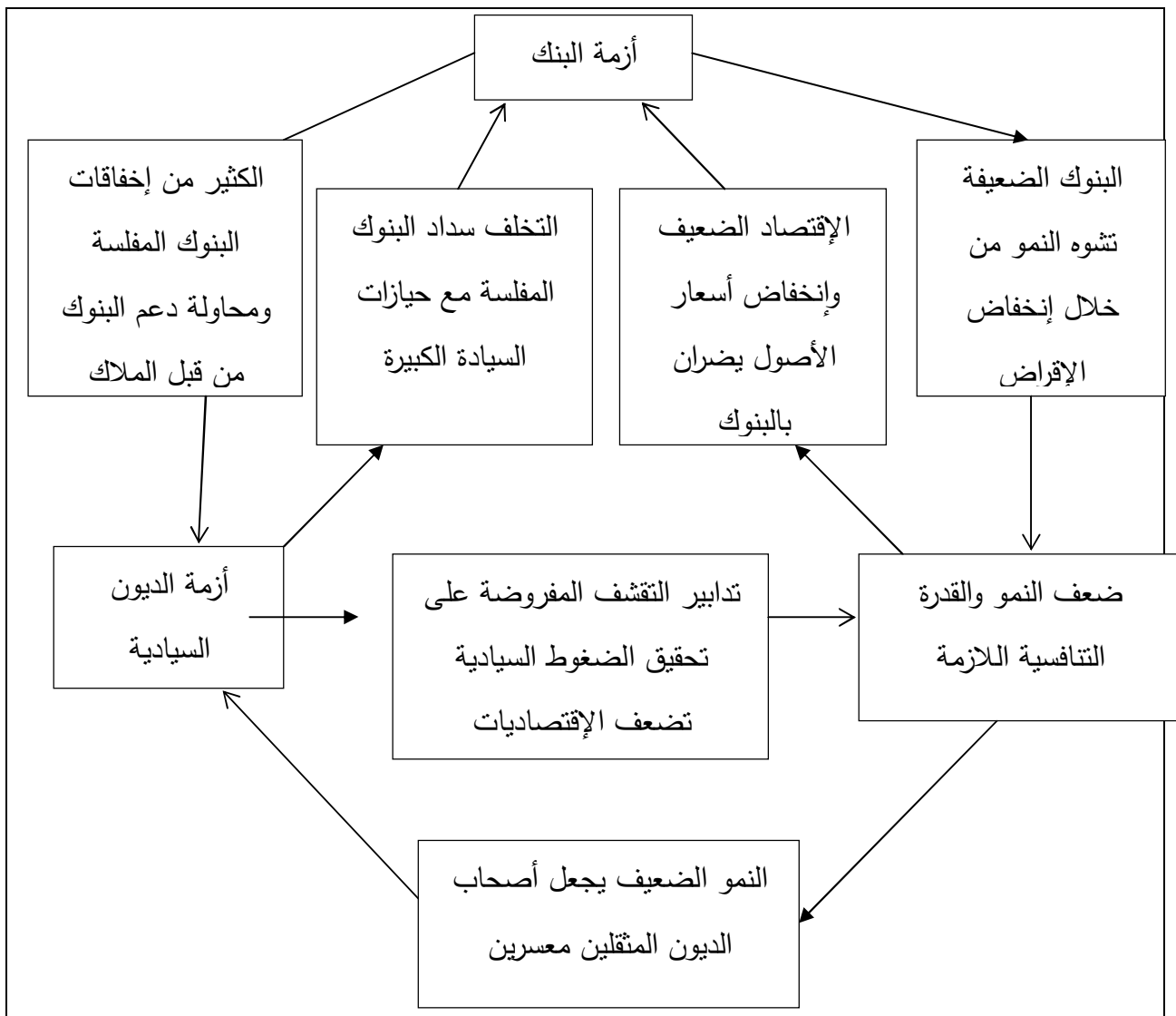
إن أزمة الديون السيادية لها تأثير على الائتمان المحلى وما يزيد من حدة هذه الصدمة السلبية هو الأثر الملحوظ الذي تحدثه الأزمات السيادية على وصول الشركات إلى مصادر الائتمان الأجنبية، حيث أن البلدان التي تعاني من أزمة ديون لديها إمكانية محدودة للوصول إلى أسواق سندات الدين الدولية، وأثر ذلك أقوى بالنسبة للشركات غير المالية الخاصة التي لا تصدر سلعها وخدماتها.

تؤدي الصلة الوثيقة بين المصارف والسيادة إلى عدم الاستقرار المالى، فالوضع المالى للبلد عادة ما يصبح متوترا حين يتدخل لدعم القطاع المصرفى خلال فترات الإضطراب المالى، ويؤدي ذلك بدوره إلى تفاقم أوضاع البنوك بسبب ارتفاع تكاليف التمويل وتدهور ميزانيتها العمومية وتؤدي حلقة التغذية المرتدة بين السيادة والبنوك إلى تفاقم أي صدمة قد تؤدي إلى آثار اقتصادية كلية أقل، وينصب تركيز تحليلنا على واحد فقط من تلك العوامل وهو تأثير شبكة الأمان المالية على حلقة التغذية المرتدة، وتعرف شبكة الأمان بأنها نظام الضمانات الصريحة والضمنية التي توفرها الحكومة لحماية البنية التحتية المالية للبلد في ظل المخاطر النظامية، ولعل أبرز أشكال شبكة الأمان نجد نظام التأمين على الودائع، الذي يهدف إلى توفير ضمان للمودعين في حالة إفلاس البنك. ومن المرجح أن تصبح هذه الضمانات صريحة وتؤدي إلى تدهور الوضع المالى للسيادة، ومن غير الواقعي إفتراض أن الأزمات المصرفية يمكن حلها دون أي آثار على الإقتصاد الكلى، ومع ذلك فإن بعض جوانب شبكة الأمان إن لم تكن منظمة بشكل جيد، قد تؤدي إلى تفاقم هذه الأزمات من خلال تأثيرها على السيادة، وهناك ثلاثة تعديلات على شبكة الأمان التي يمكن تنفيذها للحد من تأثير حلقة التغذية الراجعة، وهي نظام راسخ وشفاف لحل البنوك، نظام تأمين الودائع، متطلبات رأس المال التي تقلل من احتمال شل البنك، وقد اعتمد الإتحاد الأوروبي بعض هذه التدابير للتعامل مع الضغوط

السيادية التي تؤثر على بعض بلدان منطقة اليورو منذ عام 2010، ويشمل المقترح الإتحاد المصرفي مشرفا واحد ونظام محدد جيد للحل وخطط لتأمين على الودائع في جميع أنحاء المنطقة، وهذا بدوره أدى إلى خفض الضغوط التمويلية للبنوك ولا تزال هناك عدة تعديلات يجب القيام بها لكسر حلقة التغذية المرتدة السيادية⁽¹⁾.

ويوضح الشكل الموالي العلاقة بين أزمة الديون السيادية وأزمة القطاع المصرفي.

الشكل رقم(03): العلاقة بين أزمة الدين السيادي وأزمة القطاع المصرفي



Source: Jay c. shambaugh, the Euro's Three Crisis, brookings papers on economic activity, spring 2012, p159.

⁽¹⁾ Ricardo Correa, Horacio Sapriza, op.cit, pp11-25.

الفرع الثالث: مشاكل القطاع المصرفي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية

أبرزت أزمة الديون السيادية والأزمة المالية العالمية 2008 أن القطاع المصرفي في منطقة اليورو يعاني من جملة اختلالات نورها فيما يلي⁽¹⁾:

1- **ضعف كفاية رأس المال:** كفاية رأس المال لمؤسسات مصرفية نظامية كثيرة غير كافي، ففي ألمانيا تأثرت البنوك ذات الكفاية المنخفضة بالتطورات.

2- **الترابط بين الحكومات والمصارف:** ترتبط البنوك والحكومات مع بعضها البعض من خلال مشاركة الملكية المباشرة للحكومات في المصارف، أو لأن المصارف تشتري السندات الحكومية. وهذه العلاقة يمكن أن يكون لها عواقب سلبية في أوقات الأزمات كما هو الحال في العديد من الأزمات مثل أيرلندا وإسبانيا.

3- **الترابط بين المصارف:** حتى اندلاع الأزمة كانت البنوك الأوروبية مترابطة للغاية وبتزايد تمويلها من خلال سوق ما بين المصارف، ويمكن تبادل السيولة على المدى القصير.

4- **تغير بنية تمويل للمصارف:** هناك مشكلة هيكلية أخرى تطورت بالفعل قبل اندلاع الأزمة المالية وهي تغير الإيرادات والبنية التمويلية للبنوك، حيث انخفض دخل الفوائد وازداد الدخل من المعاملات الأكثر مخاطرة ما أدى إلى ارتفاع مخاطر السوق، وفيما يتعلق بالتمويل من خلال أسواق السندات ارتفعت نسبة التمويل المضمون لا سيما في البنوك في بلدان الأزمة.

5- **نقص الرقابة:** عانى القطاع المصرفي الأوروبي أيضا من نقص واضح في الرقابة الكلية الكافية للأسواق المالية.

المطلب الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي

تأثر القطاع المصرفي في منطقة اليورو بأزمة الديون السيادية بشكل واضح، وهذا راجع للارتباط الكبير بين المخاطر المصرفية والمخاطر السيادية، فبعد انفجار أزمة الديون السيادية ظهرت مجموعة من المؤشرات تدل على تأثر القطاع المصرفي في منطقة اليورو بهذه الأزمة، وتشمل تراجع مستويا الربحية، تزايد حجم القروض المتعثرة وتراجع حجم الأصول المصرفية.

أولا: تراجع مستويات الربحية

عرفت مستويات الربحية في بنوك منطقة اليورو تراجعا كبيرا في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

⁽¹⁾ Constanze lehleiter, **financial and Banking Regulation and supervision within the EU**, Baltic Journal of European studies, vol 3, N=2, 2014 , PP 25,26.

الجدول رقم(22): تطور معدل العائد على الأسهم في بنوك منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية خلال الفترة 2007-2013.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العائد على الأسهم%	15.7	5.63	3.41	4.65	2.19	5.36	6.91

Source : World Bank Data

نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض الواضح في مستوى ربحية المصارف في منطقة اليورو، حيث انخفضت من 15.7% سنة 2007 إلى 5.63% سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، لتستمر في الانخفاض جراء تداعيات أزمة الديون السيادية لتصل إلى 3.41% سنة 2009، وشهدت انتعاش طفيف في العوائد، حيث ارتفعت سنة 2010 إلى 4.65% لكنها انخفضت مرة أخرى في ظل أزمة الديون السيادية إلى 2.19% سنة 2011، لتعود الربحية للتزايد لتصل إلى 6.91% سنة 2013.

ثانيا: تزايد حجم القروض المتعثرة: عرفت بنوك منطقة اليورو تزايد في القروض المتعثرة في ظل أزمة الديون السيادية، حيث بلغ حجم القروض المتعثرة مستويات قياسية وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم(23): نسبة القروض المتعثرة في بنوك منطقة اليورو خلال الفترة 2009-2013

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة القروض المتعثرة	4.80	5.38	6.01	7.48	7.68

Source: World Bank Data

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع حجم القروض المتعثرة في بنوك منطقة اليورو، حيث ارتفع حجم القروض المتعثرة من 4.80% سنة 2009 إلى 5.38% سنة 2010، ويستمر حجم القروض في الارتفاع ليصل إلى 7.68% سنة 2013 وهو ارتفاع كبير وملحوظ، وهذا راجع إلى الركود الاقتصادي الذي عرفته منطقة اليورو، والآثار التي تركها على النشاط الاقتصادي.

ثالثا: تراجع حجم أصول بنوك الودائع

عرف حجم أصول بنوك الودائع في ظل أزمة الديون السيادية تراجعا واضحا وهذا ما يبرزه في الجدول

الموالي:

الجدول رقم(24): حجم الأصول في بنوك منطقة اليورو خلال الفترة 2009-2013

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
حجم الأصول %GDP	114.1	112.1	110.6	109.7	108.4

Source: World Bank Data

نلاحظ من خلال الجدول تراجع حجم الأصول المصرفية إلى الناتج، حيث انخفض حجم الأصول من 114.1% سنة 2009 إلى 112.1% سنة 2010، جراء أزمة الديون السيادية، ويستمر هذا التراجع ليصل إلى 108.4% سنة 2013 بسبب تفاقم الأزمة.

خلاصة

واجه الاقتصاد العالمي عدة أنواع من الأزمات التي اختلفت في سبب حدوثها ومراحلها ونتائجها، والتي انعكست سلبا على جميع اقتصاديات العالم، وقد شهدت السنوات الأخيرة تقارب في حدوث هذه الأزمات وكان آخرها أزمة الديون السيادية التي ضربت الاتحاد الأوروبي.

ويتضح من خلال أزمة الديون السيادية أن اتفاقية ماستريخت قد فشلت لحد ما في فرض القواعد بشكل صحيح وسليم، حيث أثرت هذه الأزمة على القطاع المصرفي الأوروبي والذي بدوره كانت له مساهمة في تفاقم أزمة الديون السيادية وكانت له تداعيات كبيرة على منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي.

قد تطلبت هذه الأزمة الآثار الناجمة عنها اعتماد إصلاحات هيكلية في القطاع المصرفي، ولعل أبرز الإصلاحات في هذا المجال إقامة اتحاد مصرفي أوروبي.

الفصل الثالث: الإصلاحات التنظيمية
في منطقة اليورو بعد أزمة الديون
السيادية

تمهيد

أبرزت أزمة الديون السيادية أن القطاع المصرفي في منطقة اليورو تشوبه العديد من النقائص، ويعاني من مجموعة من التشوهات، والتي من أبرزها ارتباطه الوثيق وانكشافه على المخاطر السيادية، كما أبرزت الأزمات التي عاشتها منطقة اليورو أن النظام المالي يشوبه ضعف رئيسي، حيث أبرزت آلية التعامل في ظل الأزمات أن نظام الإشراف لا يزال قائماً على السلطات الوطنية، مع وجود نظم رقابة مصرفية مجزأة في الاتحاد النقدي الأوروبي.

وقد تطلبت المشاكل ونقاط الضعف التي يعاني منها النظام المالي في منطقة اليورو القيام بجملة من الإصلاحات التنظيمية، تبلورت في شكل وضع دعائم للاتحاد المصرفي، حيث بدأت معالم هذه الإصلاحات منذ 2012، ولا تزال مستمرة إلى الآن.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ماهية الاتحاد المصرفي الأوروبي، ومختلف دعائمه مع تقييم هذه المبادرات من خلال جملة من المؤشرات، وهذا من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية الاتحاد المصرفي الأوروبي

- المبحث الثاني: دعائم ومبادئ الاتحاد المصرفي الأوروبي

- المبحث الثالث: تقييم نجاح الاتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي في منطقة اليورو والتحديات التي يواجهها

المبحث الأول: ماهية الاتحاد المصرفي الأوروبي EBU

يعتبر إنشاء اتحاد مصرفي في منطقة اليورو أمراً بالغ الأهمية، حيث يمكن من توجيه القواعد المطبقة في المنطقة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى مفهومه الاتحاد المصرفي وأهميته وأسباب التوجه نحو تطبيقه.

المطلب الأول: نشأة الإتحاد المصرفي وحدوده

الفرع الأول : نشأة الإتحاد المصرفي الأوروبي

ظهر تعبير الاتحاد المصرفي لأول مرة في المناقشة العامة الأوروبية في نهاية عام 2011 وأصبح يستخدم على نطاق واسع في وسائل الإعلام وبين المسؤولين الأوروبيين في ربيع الأول 2012، ويشير ذلك إلى الإطار الذي يتم فيه تجميع سياسة القطاع المصرفي على مستوى الأوروبي، وعملية الانتقال إلى هذا الإطار من الوضع السابق الذي كانت فيه سياسة القطاع المصرفي في الغالب وطنية. وفي هذا السياق غالباً ما تعرف سياسة القطاع المصرفي على أنها تشمل التنظيم والإشراف والحل والتأمين على الودائع وعلى الرغم من أن نطاقه قد يختلف تبعاً للسياق، وكانت نقطة انطلاق الاتحاد المصرفي في قمة رؤساء دول وحكومات منطقة اليورو في بروكسل في الفترة ما بين 28-29 جوان 2012، حيث تم اتخاذ قرار حاسم بتركيز السلطة الإشرافية داخل البنك المركزي الأوروبي، وأعلن عن قرار تكملة هذا مع الترتيبات على المستوى الأوروبي لتسوية المصارف في مؤتمر القمة اللاحقة، في ديسمبر 2012⁽¹⁾.

ولم تنقل هذه القرارات جميع المسؤوليات من المستوى الوطني إلى المستوى الأوروبي، والتالي يمكن اعتبار الاتحاد المصرفي في شكله الحالي حتى في نهاية الترتيبات الانتقالية المقررة، ولا سيما فيما يتعلق بتأمين الودائع والعديد من الجوانب المتصلة بإدارة الأزمات وحلها، وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض جوانب إطار السياسة المصرفية كانت بالفعل أوروبية قبل عام 2012، بما في ذلك سياسة المنافسة، وكثير من القواعد المنسقة ونموذج التنسيق الإشراف فوق الوطني من خلال السلطة المصرفية الأوروبية (EBA).

ومع ذلك فإن القرارات التي يتم اتخاذها في البداية عام 2012، والتي يجري تنفيذها حالياً قد نقلت بشكل كبير عملية صنع القرار حول البنوك في منطقة اليورو من السلطات الوطنية إلى السلطات الأوروبية، وعلى عكس العديد من الدول الأوروبية الأخرى.

⁽¹⁾Nicolas véron, **Europe's RADICAL Banking Union**, BRUEGEL Essay and Lecture Series, BRUEGEL, 2015, p 9.

كان الغرض الرئيسي من الإصلاح التنظيمي المصرفي في الاتحاد الأوروبي بصفة عامة ومنطقة اليورو بصفة خاصة هو تقديم إطار جديدة مع قواعد منسقة ودليل قواعد موحد يتماشى مع المبادئ المنقح عليها على مستوى مجموعة العشرين G20 ويسري على جميع المؤسسات المالية العاملة في الاتحاد الأوروبي، هذا التوافق بين القواعد عبر الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو هو أمر أساسي للحفاظ على سلامة السوق الموحدة، ويتم ضمانه من خلال:

- 1- الاستخدام الأوسع والأفضل للوائح الاتحاد الأوروبي القابلة للتطبيق مباشرة بدلا من التوجيهات.
- 2- ترك التطوير التقني للعديد من أحكام هذه التوجيهات واللوائح للسلطات الحكومية (المستويات 2 و3)، وبالتالي التخفيف من السلطة التقديرية من خلال قواعد قابلة للتطبيق بشكل مباشر، ويقلل هذا النهج من تكاليف الامتثال وممارسات المنافسة، وبالتالي الحفاظ على مستوى المنافسة في المجال⁽¹⁾.

الفرع الثاني: حدود الاتحاد المصرفي

قبل الاتفاق على الصيغة النهائية للاتحاد المصرفي ومجال تطبيقه، كانت هناك ثلاثة احتمالات منطقية رئيسية لتحديد البلدان التي يتم تضمينها في الاتحاد المصرفي⁽²⁾:

الاحتمال الأول: الاتحاد المصرفي يشمل جميع اقتصاديات منطقة اليورو: كحد أدنى يجب أن تكون منطقة اليورو بأكملها جزءا من الاتحاد المصرفي من أجل تحقيق أهداف الاستقرار المالي الشاملة التي توفر الكثير من الزخم لإنشاء هذا الاتحاد، إذا تم استبعاد أي دولة في منطقة اليورو، فقد يكون من السهل أن تكون حلقة ضعيفة أو ملاذ آمن، فإذا تم استبعاد اليونان على سبيل المثال خارج الاتحاد المصرفي، فستواجه على الأرجح مستويات عالية من هروب رأس المال، حيث سيتم سحب الودائع ونقلها إلى دول ستكون في الاتحاد، ومن ناحية أخرى إذا اختارت ألمانيا عدم الانضمام إلى الاتحاد المصرفي فسوف ينظر إليه على أنه تصويت بحجب الثقة عن هذا الاتحاد، كما أنه سيقبل إلى حد كبير الموارد المالية المتاحة للتعامل مع المشكلات المصرفية في الاتحاد، ويمكن أن تكوم ألمانيا أيضا مستفيدة من هروب رؤوس الأموال من دول الاتحاد، هذه القضايا مقنعة بدرجة كافية لوجود عدد قليل من المؤيدين الجادين لاتحاد مصرفي يستبعد أي عضو في منطقة اليورو (قد يكون عليها الخروج من منطقة اليورو)، وصرح صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال بأنه "في حين أن الاتحاد المصرفي مرغوب فيه على مستوى EU27، إنه أمر مهم بالنسبة لليورو".

⁽¹⁾ Maria abascal et al, **A banking union for Europe: making a Virtue out of necessity**, the Spanish review of Financial Economics, vol 13, 2015, P25.

⁽²⁾ Douglas J. Elliott, **Key Issues On European Banking Union : Trade-Offs And Some Recommendations**, Global Economy & Development, Working Paper, N°. 52, November 2012, pp 15,16.

الاحتمال الثاني: الاتحاد المصرفي يشمل جميع اقتصاديات الاتحاد الأوروبي: وفقا لهذه الرؤية سيكون تضمين جميع دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين الطريقة الأكثر للحفاظ على السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي في مجال الخدمات المصرفية والمالية، ويدعم العديد من المراقبين إنشاء اتحاد مصرفي يضم اقتصاديات الاتحاد الأوروبي كاملة، لكن القليل منهم يعتقدون أن هناك إجماعا سياسيا ضروريا لتحقيق ذلك في المستقبل القريب (هذا في جزء منه انعكاس لنفور المملكة المتحدة القوي للانضمام إلى مثل هذا الاتحاد).

الاحتمال الثالث: الاتحاد المصرفي يشمل جميع اقتصاديات منطقة اليورو مع طوعية الانضمام لبقية الأطراف: اقترحت اللجنة الأوروبية أن يضم الاتحاد المصرفي جميع اقتصاديات منطقة اليورو مع عدد كبير من المشاركين، وأوصت المفوضية الأوروبية بإلزام دول منطقة اليورو بالانضمام إلى الاتحاد المصرفي مع السماح لأعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين بالانضمام طواعية بموافقة البنك المركزي الأوروبي، سيكون هذا النهج منطقيا بشكل أوضح إذا كان الهدف هو ضم الاتحاد الأوروبي بالكامل في نهاية المطاف إلى الاتحاد المصرفي خاصة مع إدراك أن الحقائق السياسية لن تسمح بذلك في الوقت الحالي، ومع ذلك هناك عيوب في السماح للمشاركين الطوعيين الإضافيين. ويشيرون كذلك إلى أن السماح بمشاركة طوعية سيخلق مخاطر وشكوك إضافية، فعلى سبيل المثال، قد تظهر مشكلة تنسيق سياسات السيولة من قبل البنوك المركزية المختلفة في مناطق مختلفة من العملات خلال أزمة تمويل، كما أن هذا سيكون غير متوافق مع بعض خيارات السياسة.

و حاليا يسير الاتحاد المصرفي وفقا لاقتراحات اللجنة الأوروبية مع وجود احتمالات لتعزيز تواجد دول الاتحاد الأوروبي ضمن الاتحاد المصرفي.

المطلب الثاني: مفهوم الاتحاد المصرفي الأوروبي

الفرع الأول: تعريف الاتحاد المصرفي الأوروبي

الاتحاد المصرفي الأوروبي هو تشبيه للاتحاد النقدي الذي يعتبر جاهزا في منطقة اليورو والاتحاد السياسي الذي يسعى العديد من الأعضاء نحوه، إنه مصطلح فني، بدون معنى دقيق، ولكنه يشير عموما إلى الهيكل الذي بموجبه تنسق الدول نظمها المصرفية بثلاث طرق على الأقل:

- **التنظيم والإشراف المشترك على النظام المصرفي:** وهذا يعني تطبيق نفس القواعد على البنوك في مختلف البلدان والإشراف على الامتثال لهذه القواعد بطريقة مشتركة، تحت إشراف سلطة نهائية واحدة، ويجوز للمحافظين الوطنيين الاحتفاظ بسلطات كبيرة مفوضة من السلطة النهائية وتخضع لتدخلها، وقد يقتصر النهج المشترك على البنوك المهيمنة، مع بقاء البنوك الأصغر خاضعة للسلطة الوطنية فقط.

- الإدارة المشتركة لعملية "الحل" للبنوك المتعثرة: عندما يكون البنك في خطر الإفلاس قد يتم حل المشكلة من خلال عملية إعادة الهيكلة التي تشمل مساعدة السيولة أو ضخ رأس المال، أو أشكال أخرى من المساعدات وغالبا ما تكون إعادة الهيكلة إلى "بنك جيد" و"بنك سيء" جزءا من الحل، وفي حالة الإعسار الفعلي، يجب اتخاذ قرارات بشأن كيفية تقسيم أي خسائر بين المستثمرين، الدائنين، الأطراف المقابلة التجارية، دافعي الضرائب، أموال ضمان الودائع والأطراف الأخرى. قد تتدخل السلطات أيضا لإدارة إجراءات الإفلاس أو إجراءات الإعسار المماثلة إذا لزم الأمر للحفاظ على أداء النظام المالي، وتظل عمليات الحل في أوروبا على المستوى الوطني بشكل أساسي، مع بعض التعاون عبر الحدود للمصارف الدولية في الاتحاد المصرفي، وبالتالي هناك حاجة إلى أن تكون عملية مشتركة على الأرجح تدار من قبل سلطة موحدة.

- صندوق مشترك لضمان الودائع أو صندوق يدعم صناديق الضمان الوطنية: حاليا تعد صناديق الضمان المؤهلة وطنية بحتة، بالإضافة إلى ذلك فإن القواعد المتعلقة بكيفية توفير الحماية، ولمن؟، وعلى أي مستوى؟ تختلف اختلافا كبيرا بين الدول، ويعتقد جميع المراقبين تقريبا أن الاتحاد المصرفي لن يكتمل بدون صندوق ضمان مشترك أو على الأقل صندوق الضامنين، بحيث لم يعد المودعين بحاجة إلى القلق بشأن ما إذا كانت أنظمة الضمان الوطنية الخاصة بهم ستبقى ملائمة⁽¹⁾.

وباختصار يمكن القول أن الاتحاد المصرفي هو فصل التمويل العام في البلدان عن التمويل الخاص من خلال التحكم به سياسيا من خلال قواعد ومؤسسات عامة مشتركة في منطقة اليورو أو أوروبا بصفة عامة⁽²⁾.

الفرع الثاني: أهمية الاتجاه نحو تشكيل الاتحاد المصرفي الأوروبي

تبرز أهمية الاتحاد المصرفي الأوروبي فيما يلي:

- يعتبر وجود اتحاد مصرفي في منطقة تتعامل بعملة واحدة أمر مهما لدعم متانة النظام المصرفي، وهذا من خلال إيجاد هيئة تنظيمية مركزية للمنطقة لا تخضع للضغوط السياسية من الدول الأعضاء.
- يعمل على تقليص الارتباط بين البنوك المتعثرة، وديون الحكومات وبالتالي لا تؤدي الأزمات المالية إلى أزمات في الديون السيادية⁽³⁾.

⁽¹⁾ Douglas J. Elliott, op.cit, p6.

⁽²⁾ مارتن ساندبو، اتحاد مصرفي كامل مقابل اتحاد أعمق في المالية العامة، مجلة الاقتصاد الإلكترونية، مقال متوفر على الرابط: http://www.aleqt.com/2017/12/19/article_1300781.html (15/05/2019)

⁽³⁾ عزيز عصمان، إنشاء الاتحاد المصرفي الأوروبي ضرورة لإصلاح الهيكل المالي، مقال متوفر على الرابط التالي: <https://.Kuwait.tt/articldetails.aspx?id=29807>. (2019/04/12)

- تقليل احتمال فشل البنوك وذلك من خلال ثلاث طرق⁽¹⁾:

* تعزيز الميزانيات العمومية للبنوك (رأس المال أكثر وأفضل جودة، رافعة مالية أقل، المزيد من السيولة)؛

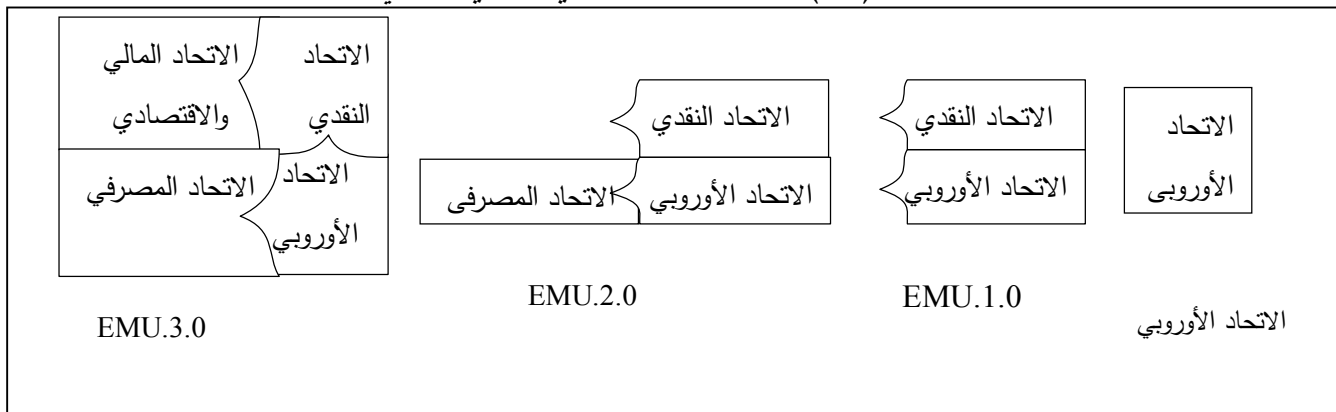
* تجنب انتقال الصدمات بين البنوك؛

* تعزيز الرقابة على البنوك واختبار التحمل وإدخال الرقابة الاحترازية الكلية على الأنظمة المصرفية.

الفرع الثالث: دور الإتحاد المصرفي في تحقيق الإتحاد المالي

تتخذ منطقة اليورو خطوات كبيرة نحو تنسيق السياسات المالية الوطنية، وهناك إمكانية حقيقية لاتخاذ مزيد من الخطوات نحو الإتحاد المالي، وتشمل هذه الخطوات ضمانات الديون المتبادلة، لجزء على الأقل من الالتزامات الوطنية، أو إنشاء وزارة الخزانة الأوروبية المركزية التي توفر موارد كبيرة. هذه التحركات للاتجاه نحو درجة أكبر من الوحدة المالية، تتطلب اتخاذ خطوات هامة للوصول للإتحاد المصرفي. ويوضح الشكل الموالي بناء إتحاد اقتصادي ونقدي حقيقي⁽²⁾.

الشكل (04): بناء إتحاد اقتصادي ونقدي حقيقي



Source: Maria Abascal et al, A banking union for Europe: making a Virtue out of necessity, the Spanish review of Financial Economics, vol 13, 2015, P21 .

ظهر الإتحاد المصرفي كحل نهائي لمعضلة الأزمة الأوروبية، حتى إن ولم يكن كاملاً، فإن الإتحاد البنكي (1.0) المتفق عليه مناسب في هذه المرحلة وسيوفر منافع كبيرة بالفعل على المدى القصير، من خلال المساعدة في تخفيف أكبر تهديد يواجه الإتحاد النقدي الأوروبي في هذه المرحلة ألا وهو الحلقة المفرغة بين الحكومة والبنوك. إن الاتفاق على الحاجة لوجود إتحاد مصرفي (1.0) لم يكن ممكناً من الناحية السياسية لسنوات عديدة وكان مجرد حلم لكثير ممن جاءوا بفكرة الإتحاد النقدي الأوروبي⁽³⁾.

⁽¹⁾AFME (Association for Financial Markets in Europe), Reform of European banking system: stronger, safer, Resolvable banks, p3, available at: www.afme.eu.(2019/04/12)

⁽²⁾Douglas J. Elliott, op.cit, p10.

⁽³⁾ Maria abascal et al, op.cit, p21.

إن الحكومات تحتاج إلى تقديم دعم مالي لصناديق ضمان الودائع أو للمساعد في عملية حل البنوك من الناحية الفعلية، سيمثل هذا جانب آخر من جوانب الوحدة المالية وجزء ذا أهمية حقيقية، حيث وجدت أيرلندا وإسبانيا أن حل البنوك عملية مكلفة للغاية عندما يتم ذلك على المستوى الوطني، مما يسهم بشكل كبير في أعباء الديون السيادية. وبالتالي فإن نقل هذا إلى المستوى الأوروبي سيوفر قاعدة دعم أكبر وأكثر استقراراً، ولكنه في المقابل سيساهم في نشر التكاليف بشكل كبير في جميع الحكومات.

يتمثل أحد آثار التوجه نحو هذا النظام في أن الاقتصاديات القوية مثل ألمانيا قد تجد نفسها تساهم بشكل كبير في عملية انقراض البنوك في البلدان الأكثر اضطراباً من خلال آلية تلقائية نسبياً.

وبالطبع، يمكن أن يعمل التدفق في الاتجاه المعاكس أيضاً، حيث كشفت ألمانيا عن خسائر كبيرة في بعض بنوكها، وهناك مخاوف مستمرة من المزيد من الخسائر في المستقبل، ومن المتصور أن ينتهي الأمر بالاقتصاديات الأضعف التي تتمتع بنظام مصرفي قوي نسبياً كمساهم صافي في انقراض بنوك ألمانيا.

هناك أيضاً مشكلة مخاطر تنشأ إذا كان الاتحاد المصرفي أكثر اكتمالاً من الاتحاد المالي، وبالفعل أن البنوك هي المالك الرئيسي للسندات الحكومية في بلدانها الأصلية، فجزء منها باختيارها، وجزء من ضغوط تنظيمية لامتلاك أصول عالية السيولة، وأحياناً استجابة لضغوط حكومتها الوطنية، ومع ذلك، هناك بعض القيود على المدى الذي يمكن دفعه به، لأن تحميل البنوك المحلية ديون بلد ما يمكن أن يجعل عمل البنوك أكثر خطورة مع وجود مشاكل حالية بالنسبة للسيادة، وعلى الرغم من ذلك، إذا تم تحويل المشاكل البنكية إلى صندوق ضمان الأوروبي، فسيكون من المغري أكثر أن تدفع الحكومات الوطنية ديونها إلى ميزانيات بنوكها، بالقدر التي تسمح السلطات الأوروبية معهم.

يؤثر الاتحاد البنكي أيضاً على الاتحاد المالي في الاتجاه الآخر، حيث يجعل الظروف المالية الوطنية أكثر استقراراً وبالتالي يخفف من صعوبات إنشاء المزيد من التنسيق المالي، إذ أن إزالة احتمالات حدوث زيادات كبيرة في أعباء الديون الوطنية نتيجة انهيار أنظمتها المصرفية الوطنية من شأنه أن يساعد بشكل كبير تحقيق الاتحاد المالي⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Douglas J. Elliott, op.cit, p10.

المطلب الثالث: أسباب التوجه نحو الإتحاد المصرفي الأوروبي

في سياق عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والاضطرابات المالية، يواجه الإتحاد الأوروبي وخاصة منطقة اليورو مشاكل عديدة تتعلق بالقطاع المصرفي مما عمق الحاجة لوجود اتحاد مصرفي، وفي مايلي أهم أسباب التوجه نحو اتحاد مصرفي⁽¹⁾:

السبب الأول: التعامل مع المشاكل المصرفية الحالية التي ساهمت في أزمة اليورو

نشأت الأزمة جزئياً عن الأزمة المصرفية وتفاقت إلى حد كبير في بعض البلدان، حيث أضافت البنوك الفاشلة مطلوبات هائلة إلى ميزانيات الدول السيادية مما أثر عليهم. وقد عرّضت المشاكل السيادية البنوك للخطر من خلال آليات مختلفة، وخاصة مع الحيازات المصرفية الكبيرة للسندات الحكومية، وقد تضافت هاتان المجموعتان من الآليات لجعل العلاقة بين الطرفين سيئة للغاية، حيث أثقلت ميزانية الحكومات من قبل البنوك المضطربة على نحو متزايد والتي تفاقت مشاكلها بسبب مشكلات حكامها، فتفاعل البنوك المتعثرة والسندات المضطربة يوضح أن منطقة اليورو ستكون أكثر استقراراً إلى حد كبير إذا كانت البنوك في أوروبا لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسيادة بلدنهم الأم، وقد أثارت إحدى طرق العدوى المالية بشكل خاص التحرك نحو اتحاد مصرفي، حيث تحفز المخاوف من التخلف عن سداد الديون الوطنية أو الانسحاب العديد من مواطني البلدان المتعثرة على نقل أموالهم إلى خارج البلاد، وهذا يعني سحب الأموال من البنوك في ذلك البلد، وهذا ما يؤثر بشكل كبير على ملاءة البنوك المحلية، وقد أجبرت العديد منها الاعتماد على البنك المركزي الأوروبي للحصول على دعم السيولة.

إن الإتحاد المصرفي، وخاصة احتمال استيعاب التكاليف المحتملة لدعم الودائع المتعثرة عبر الحدود من شأنه أن يقلل من خطر انتقال أزمات الديون السيادية في الدول الأضعف، بالنسبة لدول مثل أيرلندا التي استثمرت بالفعل بمبالغ كبيرة في حل البنوك المتعثرة، هناك حتى إمكانية تحويل هذا العبء لدول منطقة اليورو ككل، من خلال الإدارة السليمة.

السبب الثاني: الحد من المخاطر المصرفية التي تساهم في أزمة اليورو

بالإضافة إلى التعامل مع المشكلات المصرفية التي ظهرت بالفعل، هناك احتمال أن يجنب الإتحاد المصرفي حدوث المشاكل المستقبلية المحتملة، وعلى أقل تقدير يمكن أن يسهل التعامل مع المشاكل عند ظهورها، ومن ثم فإن الإتحاد المصرفي سيقبل من مخاوف المودعين والمستثمرين وغيرهم من أن تؤدي حالة الركود في البلدان إلى فشل المصارف والعكس .

⁽¹⁾ Douglas J. Elliott, op.cit, p7-9.

السبب الثالث: استعادة فعالية السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي

يتم تطبيق السياسة النقدية لكل بنك مركزي في المقام الأول عن طريق دفع المؤسسات المالية والأسواق الرئيسية لتغيير سعر وتوافر الائتمان، تتم الإشارة إلى العمليات التي من خلالها تترجم تحركات البنك المركزي بواسطة القطاع المالي في تغييرات في شروط الإقراض باسم "قنوات انتقال الأثر النقدي". فعندما تعمل هذه الشروط بفعالية فإن تحركات البنك المركزي تترجم بسرعة وفعالية إلى حد ما في تغييرات في الشروط الائتمانية للعملاء النهائيين، وفي بعض الأحيان تكون الخطوات التي يتخذها البنك المركزي لتشجيع ائتمان أرخص وأكثر سهولة غير فعالة، لأن التخفيضات في أسعار الفائدة تفشل في التغلب على العوامل الأخرى التي تمنع البنوك من الإقراض، ويمكن أن يكون العكس صحيحاً أيضاً في أوقات الازدهار حيث قد تفشل السياسة النقدية الأكثر تشدداً في العثور على قوة جذب في سوق متفائل بشكل مفرط حيث ينظر على أنه مريح للغاية ومنخفض المخاطر.

تهيمن البنوك على النظام المالي في أوروبا، حيث توفر حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الائتمان للقطاع الخاص، ولسوء الحظ تواجه البنوك ظروفاً معاكسة للغاية تجعل من الصعب في كثير من الأحيان إقناعها بالإقراض حتى للشركات ذات الجدارة الائتمانية، إلا بمعدلات مرتفعة، ولا تزال معظم البنوك تعاني من الآثار المترتبة على الأزمة العالمية 2007-2009، علاوة على ذلك فهي تتكيف مع مجموعة واسعة من التغييرات التنظيمية، والكثير منها لم يتم تعريفه بالكامل حتى الآن، فإن عدم اليقين والعبء التنظيمي الأعلى يزيد من حذر البنوك بشأن الإقراض، وربما الأهم من ذلك هو أن أوروبا ككل تمر بمرحلة انتقالية وأن أجزاء من القارة تعاني بشدة شديدة، مما يزيد من خطر الإقراض.

يريد البنك المركزي الأوروبي تشجيع المزيد من الإقراض من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في هذا الوقت من الركود، ومع ذلك فإن المشاكل الخطيرة في القطاع المصرفي تجعل من الصعب تحقيق ذلك، مما يتطلب البنك المركزي الأوروبي اتخاذ تدابير طارئة للتغلب على المشاكل في قنوات التحويل النقدي، ومن شأن اتحاد مصرفي فعال أن يساعد في العمليات المصرفية العادية ويجعل إجراءات البنك المركزي الأوروبي أسهل.

السبب الرابع: إعادة دمج النظام المصرفي الأوروبي

تتمثل إحدى المشكلات الرئيسية في قنوات التحويل النقدي في أوروبا في أن أسواق المال الأوروبية المتكاملة قد تفككت مؤقتاً إلى سلسلة من الأسواق الوطنية، على وجه الخصوص، غالباً ما تكون البنوك غير راغبة في إقراض البنوك في البلدان الأخرى، حيث يتعارض هذا مع فترة ما قبل الأزمة عندما كان هناك

سوق نشط للغاية عبر الحدود، وتمثل عودة ظهور أسواق المال الوطنية تحدياً خطيراً للبنك المركزي الأوروبي، حيث أن أدواته التقليدية تسمح له فقط بالتأثير على سعر وتوفر اليورو في منطقة اليورو ككل، في ظل الظروف الحالية فإن نقل سياسة الفائدة في منطقة اليورو له تأثيرات مختلفة تماماً في مختلف البلدان، مما يخلق مشكلات غير قابلة للذوبان تقريباً لإدارة السياسة النقدية.

وهذا التفكك للسوق المصرفية الأوروبية يدمر أيضاً العديد من المزايا المتوخاة عندما تحرك الاتحاد الأوروبي نحو إنشاء سوق مالية موحدة، ويكاد يكون من المستحيل إيجاد سوق موحدة في ظل ظروف تختلف فيها أسعار الفائدة وتوافر الائتمان في مختلف البلدان اختلافاً كبيراً.

ويهدف الاتحاد المصرفي إلى إعادة الثقة في المصارف في جميع أنحاء منطقة اليورو، أي دفع الأموال من أجل التدفق بحرية عبر الحدود من جديد.

السبب الخامس: الوصول إلى السوق الموحدة في الأعمال المصرفية في الاتحاد الأوروبي

أشار المراقبون لسنوات إلى أن السوق البنكية الأوروبية الموحدة تتطلب مؤسسات أقوى على المستوى الأوروبي للإشراف على البنوك وإدارة عمليات الحل عندما تصبح مضطربة، ومع ذلك أرادت السلطات الوطنية الاحتفاظ بالقدرة على ممارسة السيطرة على بنوكها، وبالتالي قاومت خطوات توحيد السوق المصرفية الأوروبية، حيث قاوم السياسيون والمشرّفون عمليات الدمج المصرفي عبر الحدود والتطبيق المتساوي للقواعد في جميع دول الاتحاد الأوروبي، وظلت القرارات الخاصة بالقطاع المصرفي مسؤولية السلطات المحلية لكل دولة.

وقد سمحت السلطات الإشرافية الوطنية والحكومات باستمرار تفكك الأسواق المصرفية الوطنية مع وجود اختلافات كبيرة بينها، وعلى الرغم من أن العديد من القواعد الأساسية وضعت على المستوى الأوروبي، فقد عادت هذه الفروقات في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، حيث تعامل الأسواق المالية الآن العديد من الأسواق الوطنية بشكل مختلف تماماً عن بعضها البعض، مما يساعد على تأجيج أزمة اليورو.

من جانب آخر وهو الجانب الإيجابي، توفر هذه الأزمة قوة دافعة للتغلب على المصالح الضيقة وتنظيم الأعمال المصرفية الأوروبية بطريقة أفضل، وجميع الخطوات التي يتم النظر فيها تقريباً نحو اتحاد مصرفي ستساعد أيضاً في تعزيز السوق الموحدة للخدمات المالية.

المطلب الرابع: أهداف الاتحاد المصرفي الأوروبي

يضمن البنك المركزي باعتباره مكوناً أساسياً في الاتحاد النقدي الأوروبي والسوق الداخلية، التزام البنوك بمجموعة منسقة من القواعد المتعلقة بالحل والإشراف، وقد تم تصميم هذه القواعد خصيصاً لضمان عدم تحمل البنوك لمخاطر غير ضرورية، مع إمكانية الإغلاق وتقليل تكاليف دافعي الضرائب إلى الحد الأدنى، ومن المهم في هذا الصدد التأكيد من أن البنوك قوية وأن يكون هناك حد أدنى للاستقرار المالي في السوق، ويهدف الاتحاد المصرفي الأوروبي عموماً إلى⁽¹⁾:

- حماية أموال دافعي الضرائب في منطقة اليورو: الهدف الرئيسي للاتحاد النقدي الأوروبي هو حماية أموال دافعي الضرائب في الاتحاد الأوروبي في حالة حدوث أزمة أخرى، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها صانعو السياسة لتوفير جميع الأدوات اللازمة (إطار عمل بازل III)، يرى البعض أن الاتحاد في شكله الحالي من التجسيد لا يستطيع التعامل مع الأزمات الكبرى لتمتع المودعين والدائنين ذوو الأصول الحرجة بحماية غير كافية في حالة حدوث انهيار، ولذلك يجب أن يكون لدى البنوك مخازن مؤقتة لرأس المال الإضافي، وبهذه الطريقة تتحمل البنوك وليس دافعي الضرائب عبئ المسؤولية.

- التأكيد من أن البنوك تخدم المجتمع والاقتصاد الحقيقي: إن النظام المصرفي المرن الذي يخدم المجتمع والاقتصاد بشكل منتج يعد أمراً محورياً، ولهذا فالإتحاد المصرفي يعمل على تقليل درجات المخاطرة، وتحسين الإقراض بالشكل الذي يساهم في خدمة الاقتصاد الحقيقي.

- استعادة مصداقية القطاع المالي: يمكن أن يكون إطار البنك المركزي الجديد لتحسين تنظيم النظام المالي، مع وجود آليات إشراف وحل أفضل، نقطة الانطلاق لاستعادة مصداقية القطاع المالي، حيث يضمن نظام SRM وجود رقابة صارمة ومستقلة، في حين يضمن نظام SSR الحل السلس للبنوك، في نهاية المطاف ستزيد هذه الآليات من ثبات الثقة والاستقرار المالي داخل أوروبا وبالتالي مصداقية القطاع المالي.

⁽¹⁾ROSS Alexander Spence, **the European Banking Union: Will It Be Sufficient to Avert Another Debt Crisis In Europe?**, international Journal of Business and Social Research, vol 06, N°. 11, 2016, p p 18-20.

المبحث الثاني: الاتجاه نحو تشكيل الإتحاد المصرفي الأوروبي بعد أزمة الديون السيادية.

على مر عقد من الزمن، سار النظام المصرفي في منطقة اليورو وفق مبدأ حرية كل دولة في السيطرة على قطاعها المصرفي، على الرغم من أن الآلية الموضوعية كانت تملّي غير ذلك، وفي ظل أزمة الديون السيادية تم اقتراح هيكل مؤسسي مركزي جديد يركز على أربعة ركائز مترابطة:

✓ دليل القواعد الموحدة The Single Rulebook

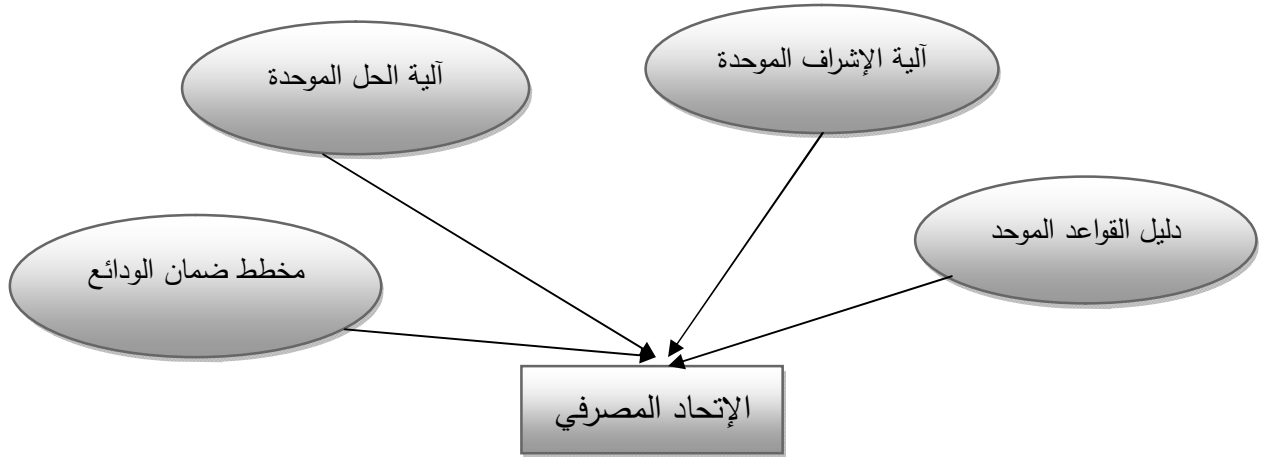
✓ آلية الإشراف الموحدة Single Supervision Mechanism

✓ نظام تسوية واحد (آلية الحل الموحد) Single Resolution Mechanism

✓ مخطط ضمان الودائع Deposit Guarantee Scheme

ويمكن توضيح أهم ركائز الإتحاد المصرفي في الشكل الموضح أدناه.

الشكل رقم (05): ركائز الإتحاد المصرفي في منطقة اليورو



Source: Guiseppe Boccuzzi, the European Banking Union: Supervision and Resolution, 1st Ed, Palgrave Macmillan, UK, 2016, p20.

المطلب الأول: دليل القواعد الموحد: (The Single Rulebook)

اعتمد الاتحاد الأوروبي حزمة تشريعية لتعزيز تنظيم القطاع المصرفي في 17 جويلية 2013، وتنفيذ اتفاق بازل III في الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي وتستبدل الحزمة الجديدة التوجيهات السابقة لمتطلبات رأس المال ودخلت اللوائح الجديدة المتعلقة بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال التنظيمية والتوجيهية (CRR, CRD) حيز التنفيذ في جانفي 2014، مع فترة تنفيذ 2014-2019 وتغطي جميع البنوك ومعظم شركات الاستثمار في الاتحاد الأوروبي، وتستمر فترة إلغاء متطلبات السابقة خلال الفترة نفسها وتهدف (EBA) إلى خلق دليل قواعد موحد يغطي جميع دول الاتحاد الأوروبي وليس الأعضاء فقط لجنة بازل، ويطبق التوجيه (CRD) من خلال القوانين الوطنية، حيث يمنح مرونة للدول الأعضاء كمنحها الحق

في مطالبة مصارفها الوطنية بمزيد من رأس المال الاحتياطي بما هو مطلوب بموجب التشريع، في حين ينطبق التنظيم (CRR) على الشركات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، حيث يقدم مجموعة واحدة من القواعد الاحترازية للبنوك في الاتحاد الأوروبي، وهي تنطبق مباشرة على جميع المصارف في الدول الأعضاء، وينبغي أن يساعد على ضمان احترام المعايير الدولية للاتفاقية بازل III بشكل كامل في جميع دول الاتحاد.

الفرع الأول: متطلبات رأس المال

من القواعد التي نصت عليها قواعد بازل III والاتحاد المصرفي الأوروبي، والتي تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الحد الأدنى من مؤشر الملاءة المالية في القطاع المصرفي الأوروبي، وبموجب (CRD, CRR) فإنه يجب على البنوك أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال المرجح بالمخاطر⁽¹⁾:

- الحد الأدنى من متطلبات رأس المال يقدر بـ 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر؛
- الحد الأدنى من رأس المال الشريحة الأولى هو 6% من الأصول المرجحة بالمخاطر؛
- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال من الشريحة الأولى للأسهم العادية (CET1) 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر؛
- رأس مال الشريحة الأولى الإضافي يقدر بـ 1.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر؛
- رأس مال الشريحة الثانية 2% من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- يطلب من البنوك أن تحتفظ برأس مال إضافي، ونوعية جيدة لتلبية متطلبات رأس المال الجديدة حيث يطلب منها الاحتفاظ برأس مال يتراوح بين 0% - 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر من الشريحة الأولى للأسهم العادية من أجل تلبية متطلبات الاحتياطي المعاكس للدورية.
- المخزون المؤقت لرأس مال المؤسسات ذات الأهمية النظامية العالمية أو الإقليمية تكون مطالبة بمستويات أعلى من الشريحة الأولى من الأسهم العادية، تتراوح ما بين 1% - 3.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ويجوز للدول الأعضاء تطبيق المخاطر الاحترازية الكلية أو النظامية للنظام المالي، حيث يمكن فرض احتياطي يتراوح من 0% - 5% من الشريحة الأولى للأسهم العادية من أجل تنظيم المخاطر النظامية الهيكلية.
- معدل الهامش أكبر من 3% الأصول المرجحة بالمخاطر، الحد الأقصى هو 5% من الأصول المرجحة.
- الدول الأعضاء التي ترغب في تحديد معدل أعلى من 5% يجب أن تعطي أسباب مفصلة وتحصل عليه باقتراح من اللجنة.

⁽¹⁾ Thomas Schuster et Al, New Bank Equity Capital Rule in The European Union: A Critical evaluation, IW Policy Paper, N°.6, Institut der deutschen Wirtschaft, 2013, pp 16-19.

والجدول الموالي يوضح متطلبات رأس المال للمصارف الأوروبية المبرمجة حسب التوجيه. الجدول رقم (25): الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال في مصارف الاتحاد الأوروبي

الوحدة: %

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
CET1	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
الهامش الإضافي لرأس المال	-	0.625	1.25	1.875	2.5
الهامش المضاد للدورية	-	0.625	1.25	1.875	2.5
إجمالي CET1	4.5	5.75	7.0	8.25	9.5
رأس المال الإضافي في الشريحة الأولى	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
الشريحة الثانية	2	2	2	2	2
الإجمالي	8	9.25	10.5	11.75	13
المؤسسات ذات الأهمية النظامية المحلية	-			أعلى من 2	
المؤسسات ذات الأهمية النظامية	-			من 1 إلى 3	

Source: BCBS, (2011), European commission (2013).

الفرع الثاني: الحد من التعرض للمخاطر النظامية

من أجل معالجة المخاطر النظامية على المستوى الوطني، تعمل الدول الأعضاء على تدابير تنظيمية أكثر صرامة لتشديد متطلبات الأموال الذاتية والتعرضات الكبيرة، ويتعين على أي دولة عضو ترغب في فرض مثل هذه التدابير أن تبلغ البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية ومجلس ESRB والبنك المركزي الأوروبي وتقدم مبرراً، ويجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة أن يرفض هذا الإجراء في ظروف معينة بالأغلبية، ومع ذلك يجوز أن تفرض أي دولة عضو التدابير المؤقتة التالية، ولا يجوز رفضها من قبل المجلس كزيادة أوزان المخاطر للقروض العقارية السكنية والتجارية والتعرض للمخاطر داخل القطاع المالي، وفي حالة المخاطر النظامية التي تؤثر على جميع الدول الأعضاء فإن المفوضية الأوروبية مخولة بفرض متطلبات احترازية أكثر صرامة في بعض المجالات (مستوى الأموال الذاتية، التعرضات الكبيرة والإفصاح) لمدة سنة واحدة⁽¹⁾.

⁽¹⁾Section 459 CRR.

الفرع الثالث: تعزيز سيولة المصارف

تعد الميزانيات العامة الصحية التي لديها كمية من الأصول السائلة ذات الجودة العالية، وهي أصول يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد في غضون مهلة قصيرة دون أي تخفيض كبير في قيمتها، على سبيل المثال أعلى تصنيف للأوراق المالية الحكومية ينبغي على المصارف الاحتفاظ بالسيولة لأنها لا تستطيع التحكم في توقيت احتياجاتها النقدية⁽¹⁾.

يحدد الاتحاد الأوروبي نسبة تغطية السيولة LCR بنفس الطريقة التي تتبعها لجنة بازل III⁽²⁾، غير أن قائمة الأصول التي تعتبر أصولاً سائلة عالية الجودة مقيدة أكثر من مقررات بازل، حيث تلعب السندات الحكومية للدول الأعضاء دوراً أكثر بروزاً نسبياً، وعلى النقيض من ذلك تحظر أصول شركات الاستثمار وتعهّدات التأمين⁽³⁾، علاوة على ذلك فإن اللائحة الجديدة لا تضع حداً لتعرض المصارف المدينيين فرديين إذا كان المدين سيادياً، بالنسبة للمدينيين الآخرين يتم تطبيق حد كبير لتعرض بنسبة 25%، كما يحدد CRR نسبة التمويل الصافي المستقر بشكل فضفاض ولم يتم اعتماد التعريف الواضح لاتفاق بازل III، ويذكر فقط أنه على المؤسسات أن تكفل الوفاء بالالتزامات الطويلة الأجل على نحو كافٍ بتنوع أدوات التمويل المستقرة في ظل الظروف العادية والصعبة⁽⁴⁾، ومن المقرر أن تقدم المفوضية عند الاقتضاء اقتراحاً تشريعياً لتحديدي تفاصيل صافي نسبة التمويل المستقر.

ويبدأ تاريخ التنفيذ نسبة تغطية السيولة بعد 10 أشهر من تاريخ بداية التنفيذ حسب بازل III، في حين يكون الانتقال قبل عام واحد من نهاية التطبيق حسب بازل III، حيث تكون بداية التطبيق هو أكتوبر 2015، كما يتم تطبيق هذه النسبة على المستوى الفردي والموحد لجميع البنوك في الاتحاد الأوروبي، ويظهر الجدول تواريخ تطبيق نسبة تغطية السيولة في مصارف الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (26): الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة في دول الاتحاد الأوروبي

السنة	أكتوبر 2015	جانفي 2016	جانفي 2017	جانفي 2018
التقدم	60%	70%	80%	100%

Source : BCBS, (2011), european commission, (2013).

(1) AFME (Association for Financial Markets in Europe), op. cit. p5.

(2) Section 401 CRR.

(3) Section 404 CRR.

(4) Section 401 CRR.

الفرع الرابع : حوكمة الشركات

يهدف التوجيه الرابع الخاص بمتطلبات رأس المال إلى استحداث تدابير للحيلولة دون المخاطرة المفرطة التي تأخذها المصارف، وتهدف التدابير المقترحة إلى تحديد الهياكل الإدارية بوضوح وتعزيز التنوع، الاحتياجات التدريبية المستمرة، بالإضافة إلى ما جاءت به بازل في هذا الجانب تتضمن التوجيه متطلبات تتعلق بعدد المقاعد التي يمكن أن يشغلها الرؤساء، وتستكمل هذه التدابير بأحكام تتعلق بسياسة الأجور، وقد جاء التوجيه بمعايير واضحة للمكافآت الثابتة والمتغيرة وزيادة الشفافية، من خلال اشتراط نشر التفاصيل الشخصية للأشخاص الذين يكسبون أكثر من مليون يورو سنويا، وتضع اللوائح الجديدة أيضا معايير مشتركة وعقوبات، وتهدف هذه العناصر إلى زيادة مساءلة الإدارة العمليات لمؤسسات الإئتمان من أجل الحد من التعرض المفرط للمخاطر مما يسهم في ظهور أزمة ذات تأثير كبير⁽¹⁾. وتصل العقوبات على الأشخاص الطبيعيين إلى 5 ملايين يورو، وفيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين فقد تم تنسيق الحد الأقصى للعقوبات على المستوى الأوروبي بنسبة 10% من قيمة التداول، كما تضم الإصلاح أيضا نظاما للتبنيه عن الاخلاقيات لغرض الإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة والفعالية إلى السلطات المختصة، ويكون ذلك من خلال وضع قواعد واضحة تضمن حماية كفاية للمبلغين عن المخالفين⁽²⁾.

الفرع الخامس: تعزيز نسبة الرفع المالي

بخلاف متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر والتي تستند إلى افتراضات نموذجية، فإن SRR يحدد نسبة الرفع المالي بنفس طريقة بازل III، ولكنه لا ينص على حد أدنى كمي يجب الوفاء به⁽³⁾، حيث يطلب من جميع المؤسسات اعتبارا من عام 2015، الكشف عن نسبة الرفع المالي، ومكوناتها باستخدام نموذج موحد، متماشيا مع بازل III لكن يحدد المشرفون في البداية كمتطلبات الحد الأدنى من الرفع المالي، وخلال الفترة الملاحظة التي تستمر حتى جانفي 2017، تتبع الجهات الرقابية النسبة الجديدة من أجل تحقيق أثرها وبشكل أوثق، وقد يؤدي ذلك إلى إحداث تغييرات منهجية تقيم مخاطر الإئتمان من أجل حساب نسبة الرفع المالي لا سيما أن بعض التوصيات لا تزال تناقشها لجنة بازل وتحتاج إلى توضيحها من

⁽¹⁾Loana Sbarcoa, **Implementation Of Basel III In The European Banking Sector**, EKOHOMIKA, Vol 6, N° 171, 2015, P 64.

⁽²⁾Christian Noyer, **CRD VI Est Un Atout Pour Les Banques Françaises et Européennes**, Revue d'économie Financière, Vol 4, N° 112, 2013, P75.

⁽³⁾Section 4165 CRR.

خلال التشاور مع القطاع المصرفي⁽¹⁾، وعلاوة على ذلك تنتظر المفوضية الأوروبية في انشاء مستويات مختلفة من نسب الرفع المالي، استنادا لنموذج الأعمال، المخاطر وحجم المصارف. وفي بعض دول اتحاد مثل المملكة المتحدة، تم إدخال بالفعل متطلبات نسبة رافعة مالية ملزمة، حيث يخطط بنك إنجلترا لإضافة صبغة على متطلباته الحالية لكي تكون لدى جميع البنوك نسبة لا تقل عن 3% من الرافعة المالية.

الفرع السادس: المقارنة بين مقررات بازل III وإصلاحات منطقة اليورو

على الرغم من أن مقررات بازل هي مقررات طوعية غير ملزمة إلا أن منطقة اليورو أعطتها طبيعة ملزمة من خلال التشريع الأخير الذي يهدف إلى إعادة الاستقرار والاتجاه نحو تكامل أكبر، إلا أن هناك بعض مجالات الانحراف، وفيما يلي توضيح ذلك.

1- **متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال:** اعتمدت منطقة اليورو على نفس الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، إلا أن الاختلافات تبرز فيما يلي:

- الأسهم المشتركة هي العنصر الأكثر أهمية في الشريحة الأولى للأسهم العادية في حين أن هذا المصطلح غير موجود في CRR.

- تحمل مقررات بازل III (مثل بازل II) أوزان مخاطر لسندات الدول الأعضاء تصل إلى 150% في حين أنه وزن مخاطر السندات الحكومية ضمن CRR مقومة بالعملة المحلية هو 0%⁽²⁾.

- رأس المال العازل البالغ 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر يفرض على جميع بنوك الاتحاد الأوروبي وليس على فئة معينة⁽³⁾.

- فرض رأس مال إضافي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر بالنسبة للمؤسسات ذات الأهمية النظامية الإقليمية (2%) ويتكون من الشريحة الأولى للأسهم العادية وتحدد من السلطات الوطنية اعتبارا من جانفي 2016 وهو لا يوجد ضمن مقررات بازل III⁽⁴⁾.

- رأس مال إضافي لمواجهة المخاطر النظامية للقطاع المالي أو مجموعة فرعية واحدة أو أكثر في دولة عضو يتراوح ما بين 0%-5% من الشريحة الأولى للأسهم العادية كما تحدد على المستوى الوطني⁽⁵⁾.

⁽¹⁾Deutsche Bundesbank, **Implementing Basel III In European And National Law**, Monthly Report, June 2013, P 62.

⁽²⁾CRR art 109.

⁽³⁾CRR art 123.

⁽⁴⁾CRR art 124.

⁽⁵⁾CRR art 124.

2- **الرفع المالي:** عدم وجود حد أدنى للرفع المالي في مقررات منطقة اليورو مقارنة مع بازل III وتنص المادة 416 من CRR على جمع البيانات اعتباراً من 1 جانفي 2014، الإفصاح العام اعتباراً من 2015 والتقارير في نهاية 2016 .

3- **نسبة تغطية السيولة:** لا يختلف تعريف نسبة تغطية السيولة عن مقررات بازل III⁽¹⁾، ولكن تعتبر السندات الحكومية هي المفضلة⁽²⁾، كما أن هناك سرعة في التطبيق (60% في 2015 - 100% في 2018)⁽³⁾.

المطلب الثاني: آلية الإشراف الموحد: (Single Supervision Mechanism)

أقر وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2012 أن يتولى البنك المركزي الأوروبي مهمة إدارة آلية الإشراف الموحد، وهي خطوة مبدئية لإنشاء اتحاد مصرفي، ويعطي هذا الاتفاق البنك المركزي حق الإشراف المباشر على البنوك للتحقق من التزام المصارف بالقواعد المصرفية للاتحاد الأوروبي ومعالجة المشاكل في وقت مبكر، وهذا بدلاً من السلطات المحلية في دول الاتحاد، ويغطي الاتفاق 200 بنك فقط من بين 6000 مؤسسة مالية تعمل في منطقة اليورو، حيث تستثنى البنوك التي يقل أصولها عن 30 مليار يورو أو تمثل أقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة هذا الوضع تظل معظم البنوك الألمانية التي تعمل في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالإضافة إلى البنوك التعاونية وبنوك التوفير التي لها تأثير سياسي قوي تحت إشراف السلطات في الدول الأعضاء، وهذا الوضع بات شرط أساسي لألمانيا كي تنظم إلى الاتفاق، غير أن البنك الأوروبي تظل لديه سلطة التدخل في أي بنك عند الضرورة ويستطيع توجيه تعليمات إلى السلطة الإشرافية في الدول الأعضاء⁽⁴⁾، وقد دخل (SSM) حيز التنفيذ في نوفمبر 2014.

وتنص آلية (SSM) على أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بالإشراف المباشر على ثلاثة من أكبر المصارف في أداء مهام الإشراف، ويقوم البنك المركزي الأوروبي بتأهيل الكيفية التي تكفل بها أكبر البنوك في البلد الوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال والسيولة والإشراف على الرقابة الداخلية للبنك، ويتولى المصرف المركزي للبلاد أيضاً الإشراف على المصارف الأصغر حجماً غير أن مجلس الأعضاء التنفيذيين يكون له

⁽¹⁾CRR art 401.

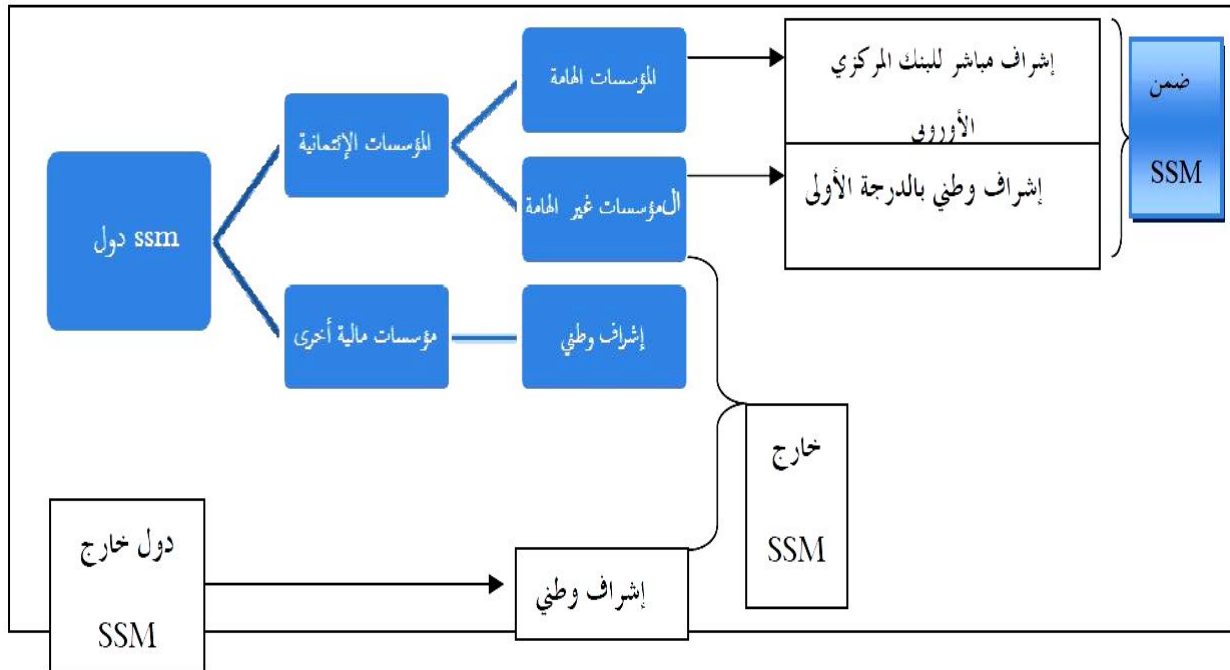
⁽²⁾CRR art 404.

⁽³⁾CRR art 444.

⁽⁴⁾مجلة الوطن، **خطوات الاتحاد المصرفي والمالي الأوروبي لا تزال بطيئة**، مقال منشور بتاريخ (2012/12/23)، متوفر على الرابط: <http://archive.al-watan.com/viewnews.aspx>. (15/04/2019)

الحق في تولي سيطرته⁽¹⁾، ويبرز الشكل الموالي الإشراف المالي الأوروبي بعد إدخال آلية الإشراف الموحدة.

الشكل رقم (06): الإشراف المالي الأوروبي بعد إدخال آلية الإشراف الموحد (SSM)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Maria Majkowstra, Analysis Of The Works on Banking Union : From The Persepective Of A Non Euro Area Country, Research Reports, The Institute For Public Affairs, 2015,P 14.

وتهدف آلية الإشراف الموحدة إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز الشفافية وتثقيف الرقابة ووضع معايير ونسب لكفاية رأس المال في البنوك الكبرى في منطقة اليورو؛
 - تمكن هذه الآلية منطقة اليورو من التحرك إلى المرحلة الثانية من إنشاء الاتحاد المصرفي، الأمر الذي سيؤدي إلى وضع آلية للتعامل مع البنوك المتعثرة؛
 - توفر الآلية مركزية لإدارة الأزمات بما يضمن سرعة وفاعلية التعامل مع الأزمات وتجنب البطء في عملية اتخاذ القرار بسبب الحاجة إلى موافقة الحكومات في كل دولة.
- وتتضمن آلية الإشراف الأسس التالية⁽²⁾:

⁽¹⁾Mindaugas Puidokas, Institutional Change Of The Supervisory System Of EU Financial Market, Social And Behavioral Sciences, Vol 213, 2015, PP 55-57.

⁽²⁾Mindaugas Puidokas, op .cit, p 5.

- آلية الإشراف الموحد تقوم على تحويل الإشراف المصرفي في منطقة اليورو إلى مؤسسات على المستوى الأوروبي (EU)؛
- البنك المركزي الأوروبي يشرف مباشرة على أكثر من 120 بنك مهم تمثل 85% من إجمالي الأصول المصرفية لمنطقة اليورو؛
- البنك المركزي الأوروبي يشرف مباشرة فقط على المؤسسات الائتمانية المهمة، هذه الأهمية يعبر عنها من خلال الحجم؛
- المؤسسات الائتمانية الأقل أهمية سيتم الإشراف عليها من قبل سلطات وطنية مؤهلة.
- ومن المؤكد أن هناك بعض المنافع الواضحة للإشراف المصرفي الأوروبي⁽¹⁾:
- 1- لدى البنك المركزي الأوروبي رؤية شاملة مجمعة للأنشطة المصرفية عبر الحدود، وبما أن المصارف تعمل عادة في أكثر من بلد واحد فإن النظرة العامة على المستوى الأوروبي تمكن من التعرف المباشر على المشاكل وتحسين إدارة الأزمات؛
- 2- العمل على الحد من تساهل المشرفين الوطنيين في التعامل مع المصارف المحلية، وإزالة التمييز بين المشرفين المحليين والأجبيين وفرض منظور موحد ومحاييد؛
- 3- من المفترض أن يكون الإشراف المصرفي مع البنك المركزي الأوروبي مسؤولاً عن مستوى كبير من الجودة، حيث أن سمعته وخبرته نادراً ما يتم التنازع عليها.

المطلب الثالث: آلية الحل الموحدة (Single Resolution Mechanism)

تشكل هذه الآلية خطوة أخرى الاتحاد المصرفي الأوروبي الذي بدأ العمل به في العام 2012، وتكمل هذه الآلية آلية الإشراف الموحدة التي أصبحت فعالة مع نهاية 2014، هذه الآلية ستضمن رقابة أقوى على البنوك العاملة في منطقة اليورو، وإدارة فعالة لهيكله البنوك التي تعاني من صعوبات مالية، بكلفة أقل على خزائن الدول وبالتالي دافعي الضرائب والاقتصاد الحقيقي.

تعتبر آلية الحل الموحد الركيزة الثانية، حيث بدأ العمل بها في مطلع عام 2015، ويسمح نظام حل المصارف للمشرفين بإزالة حقوق الملكية من أصحاب المصارف، وإعادة تنظيم أو تصفية للمصرف قبل

⁽¹⁾ Stanislav Saroch, Jan Famfule., European Banking Union : Current State of Play and How to fix its Weaknesses, ROCNIK, vol 22, N°. 1, 2017, pp 19, 20

حدوث الإفلاس في الميزانية العمومية، ومن المتوقع أن يساعد ذلك على تجنب العدوى وخفض التكاليف النظامية بعد فشل البنك⁽¹⁾.

وتعتبر عملية الحل عن إعادة الهيكلة المنظمة للبنك من قبل سلطة الحل عندما يفشل البنك أو المحتمل أن يفشل ويضمن هذا الإجراء أن الفشل المصرفي لا يضر بالاقتصاد أو يسبب عدم الاستقرار المالي⁽²⁾.

تتكون آلية الحل الموحد من جزأين هما الإطار المؤسسي و الأساس مالي، ويتألف الإطار المؤسسي من سلطة حل المصارف "مجلس الحل الموحد" وهي سلطة مستقلة بالكامل عن الاتحاد الأوروبي، وممولة من مساهمات القطاع المصرفي. وتتضمن آلية الحل الموحد الأسس التالية⁽³⁾:

- مجلس الحل الموحد هو الهيئة الوحيدة المسؤولة عن حل البنوك بمنطقة اليورو؛
 - الحل سيتم تمويله من قبل مساهمي البنك والدائنين (بنسبة تصل إلى 8% من إجمالي الخصوم قبل تصفية الأصول) وتدعم من قبل صندوق الحل الوحيد عند مستوى 6% كحد أقصى من إجمالي المطلوبات؛
 - الصندوق ممول من رسوم المصارف التي يتم جمعها على المستوى الوطني اعتباراً من 2016 وتشارك تدريجياً خلال 8 سنوات ما قيمته 55 مليار يورو بحلول عام 2024؛
 - تدخل SRM حيز التنفيذ بداية من جانفي 2015.
- وتتم آلية الحل الموحد على المراحل الموالية⁽⁴⁾:

المرحلة الأولى: إطلاق بنك المركزي الأوروبي على اعتباره الجهة الرقابية والإشرافية على البنوك العامة في منطقة اليورو، إشارة بأن بنك ما يعاني من صعوبات مالية حادة ويجب معالجتها.

المرحلة الثانية: تشكيل مجلس قرار موحد Single Resolution Board يتكون من ممثلين عن البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية والسلطات الرقابية المحلية (البنوك المركزية المحلية) التي يكون فيها مقر إدارة البنك، أو فروع وشركاته التابعة، ويقوم المجلس بتحضير القرار حول البنك المعني بعد دراسة وتحليل أو

⁽¹⁾ Uwe Vollmer, **The Asymmetric Implementation of The European Banking Union (EBU): Consequences For Financial Stability**, International Journal of Management and Economics, N 50, april- June 2016, p11

⁽²⁾ European commission, **Single resolution mechanism**, available at : https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/banking-union/single-resolution-mechanism_en (17/04/2019)

⁽³⁾ Mindaugas Puidokas, op .cit, p 6.

⁽⁴⁾ عدلي قندح، **آلية الانقاذ الموحدة والاتحاد المصرفي الأوروبي**، جريدة الرأي مقال منشور بتاريخ 2014/04/27 متوفر على الرابط: <http://alvri.com/article/644865.html>. (27/04/2019).

صناعة وتحديد المنهج المناسب، الذي يجب أن يتبع لحل مشاكل البنك المعني، وبمعنى تحديد الأدوات التي يجب أن تستخدم وكيف يكون للصندوق والسلطات الرقابية المحلية أن تشارك في هذا العمل.

المرحلة الثالثة: على أساس توصية مجلس القرار الموحد يرفع القرار للمفوضية الأوروبية لتقرر متى وكيف يجب أن يطبق القرار ولتضع إطارا محددا للأدوات التي تستخدم لتطبيق القرار والأموال اللازمة لتنفيذه.

المرحلة الرابعة: تقوم السلطات الرقابية المحلية بتنفيذ القرار تحت إشراف رقابة المجلس الموحد، لضمان تنفيذه حسب توصية المجلس المباشرة، ويطلب منه تنفيذ القرار حرفيا، وخلالها يتم إنشاء صندوق خاص لتمويل عملية إعادة هيكلة البنك تحت إشراف المجلس، وتكون أموال الصندوق مساهمات من البنوك العاملة في منطقة اليورو ويحل الصندوق محل الأموال الوطنية التي كانت تقدم من خزائن الدول من أموال دافعي الضرائب.

وتبرز أهمية هذه الآلية في أنها تنقل قرار إعادة هيكلة أو إفلاس البنوك إلى البنك المركزي الأوروبي، كما أن تكاليف إعادة الهيكلة تتحملها البنوك من خلال مساهماتها في الصندوق، وبالتالي أصبح قرار التصفية أو إعادة الهيكلة فنيا وليس سياسيا.

المطلب الرابع: نظام التأمين على الودائع: (Deposit Guarantee Scheme)

يعتبر نظام التأمين على الودائع الركيزة الثالثة من الاتحاد المصرفي الأوروبي، وعلى عكس آلية الإشراف الموحد وآلية الحل الموحد فإن مخطط ضمان الودائع ليس مركزي على المستوى الأوروبي، ولكنه لا يزال مجزأ على المستوى الوطني، فالودائع التي تصل قيمتها إلى 100.000 يورو مؤمنة حاليا من خلال برامج التأمين على الودائع (DGS) وسوف يتم الانتقال تدريجيا إلى نظام ضمان وودائع موحد مشترك (EDIS)، ويتم تطوير هذا المخطط خلال ثلاث خطوات، تبدأ من خلال إعادة التأمين التي تستمر إلى غاية 2020، وخلال هذه المرحلة فإن الأنظمة الوطنية للتأمين على الودائع يمكنها الوصول إلى أموال النظام الموحد فقط بعد استنفاد أموالها الخاصة، وسوف يوفر النظام الموحد أموال إضافية إلى مستوى معين فقط، وخلال مرحلة التأمين المشترك التي ستبدأ في عام 2020 سيصبح النظام الموحد نظاما متبادلا تدريجيا، مما يعني أنه لن يكون مطلوبا على النظام الوطني استنفاد أمواله قبل الوصول إلى النظام الموحد، اعتبارا من عام 2024 فإن النظام الموحد سوف يؤمن تأمين تاما خطط تأمين تاما خطط تأمين الودائع المحلية.⁽¹⁾ ومن وجهة نظر أوسع يقوم نظام التأمين على الودائع بوظيفتين أساسيتين⁽²⁾:

(1) Uwe Vollmer, op cit, p13.

(2) Arianna Pagliacci, **The Three Pillars of the European Banking Union: An Evolutionary Road**, Italian Journal of Public Law, vol 2, 2014, p304.

- من منظور احترازي جزئي: فإنه يمنح دفعات لبعض المودعين تحت عتبة معينة، ثابت حليا عند 100.000 يورو لكل مودع لكل مصرف، مقابل التخلف عن السداد البنكي، والذي يعتبر تجنباً لهروب الودائع والذعر.

- من منظور احترازي كلي: فإنه يجنب العدوى من فشل بنك أن يصيب السوق بأكمله، على افتراض أبعاد نظامية الأمر الذي يتطلب دعماً مالياً لتحويل الأصول والالتزامات الأخرى للبنك المتعثر إلى البنوك السليمة الأخرى، وفي إطار آلية الحل الموحد يحقق صندوق الحل الموحد الهدف الثاني من مخطط الحل، في حين أن الهدف الأول يدار من قبل مخطط ضمان الودائع الوطني.

المبحث الثالث: تقييم نجاح الاتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي في منطقة

اليورو والتحديات التي يواجهها

يعتبر التوجه نحو تحقيق الاتحاد المصرفي أبرز ما تم عمله بعد أزمة الديون السيادية، وقد تحققت نتائج مرضية في القطاع المصرفي لمنطقة اليورو على الرغم من وجود جملة من التحديات.

المطلب الأول: تقييم الإصلاحات المقترحة في ظل الاتحاد المصرفي

على الرغم من أن الإصلاحات المقترحة من طرف السلطات الأوروبية شاملة وواسعة إلا أن هناك بعض الملاحظات حول هذه الإصلاحات نذكر منها:

- وزن مخاطر السندات الحكومية للدول الأعضاء في منطقة اليورو وهو 0%، بغض النظر عن تصنيفها وعلى النقيض من ذلك، فإن قواعد بازل II التي لا تزال دون تغيير من قبل بازل III تحمل أوزان مخاطر تصل إلى 150%، ومن الواضح أن الانحراف عن هذه الصفة غير مقبول، خاصة أن أزمة الديون السيادية أظهرت السندات الحكومية تحمل أيضاً مخاطر التخلف عن السداد؛

- نسبة تغطية السيولة تفضل الدين الحكومي مقارنة بقواعد بازل III، قائمة بالأصول السائلة عالية الجودة التي تحتوي على السندات الحكومية، سندات الشركات، والأسهم والأوراق المالية المدعومة بالرهن في حين تتضمن قائمة منطقة اليورو أساساً السندات الحكومية، حيث تستثني باقي الأصول، وليس هناك ما يبرر كونه تركيزاً رئيسياً على الأوراق المالية الحكومية، ومن ثم ينبغي أن تكون القائمة المتعلقة بالأصول عالية الجودة أكثر انسجاماً مع القائمة المحددة في اتفاق بازل III؛

- ينبغي على منطقة اليورو أن تقدم بشكل رئيسي الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي بنسبة 3% على الأقل على النحو الذي طرحته لجنة بازل؛

- إذا تمت إضافة جميع متطلبات رأس المال ومختلف مخزونات رأس المال، فإن الحد الأقصى لرأس المال هو 18% منها، وهو نسبة مرتفعة نوعا ما يمكن أن تؤثر على تنافسية المصارف الأوروبية؛
- لم تحدد نسبة التمويل المستقر الصافي بوضوح في اقتراح منطقة اليورو وهو ما يتطلب منها إدخال نسبة تتماشى مع بازل III؛
- يطبق الاحتياط المؤقت على جميع المؤسسات بصرف النظر عن حجمها وتتص التوجيهات الصادرة عن منطقة اليورو على أن الدول الأعضاء قد تعفي الشركات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة من الحفاظ على المخزون المؤقت؛
- تعريف الشريحة الأولى للأسهم العادية لمنطقة اليورو غير متوافق مع تعريف بازل III، حيث يعتبر أوسع ويجب أن يكون مقيدا (الأصول ذات النوعية الجيدة)، كما أن المجتمع المالي العالمي البنوك الأوروبية تميل إلى مخاطر أعلى للإفلاس.

المطلب الثاني: تقييم نجاح الاتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي في منطقة اليورو

- يعتمد تقييم نجاح الاتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي في منطقة اليورو على مجموعة من المؤشرات أبرزها معدل كفاية رأس المال، معدل الرفع المالي، نسب السيولة، ومعدلات الربحية.
- 1- كفاية رأس المال: إن جهود إعادة الرسملة التي بدلتها البنوك الأوروبية في السنوات الأخيرة أتت بثمارها، حيث تظهر مصارف منطقة اليورو مركزا قويا لرأس المال، واستثمرت في تعزيز الميزانيات العمومية مما جعل القطاع المصرفي أكثر مرونة وقوة، ويظهر الجدول الموالي تطور كفاية رأس المال في مصارف منطقة اليورو.

الجدول رقم (27): تطور متوسط معدل كفاية رأس المال لمصارف منطقة اليورو للفترة 2011-2017

الوحدة: (%)

البيان	جوان 2011	جوان 2012	جوان 2013	جوان 2015	جوان 2016	جوان 2017
الشريحة الأولى للأسهم العادية	5.3	7.8	9.0	11.8	12.8	13.74
مقدار العجز في الشريحة الأولى عند مستوى معين 4.5 (مليار يورو)	29	9	15	0	0	0
مقدار العجز في الشريحة الأولى عند مستوى 4.5 (مليار يورو)	277	130	56	1	1	1
رأس مال الشريحة الأولى %	6.8	8.1	9.2	12.3	13.4	14.75
إجمالي رأس المال %	8.1	9.1	10.9	14.7	16.1	17.45
مقدار العجز في رأس المال الشريحة الأولى	411	249	120	8	4	-
مقدار العجز في إجمالي رأس المال	544	383	190	18	6	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: European Banking Federation data

يبرز من خلال الجدول أعلاه أن الشريحة الأولى للأسهم العادية ارتفعت من 8.3% في 2007 إلى 11.8% في النصف الأول من 2015، لتواصل الارتفاع إلى أكثر من 13.7% خلال الثلاثي الأول من 2017 وعلى الرغم من أن مستويات التحسن في رأس المال متفاوتة بشكل واضح بين اقتصاديات الاتحاد الأوروبي إلا أن هناك اتجاه متزايد لتحسين نوعية رأس المال.

كما يبرز الجدول أن العجز المالي في رأس المال تراجع بشكل تدريجي خلال الفترة ما يدل على تحسن ميزانية المصارف الأوروبية خلال الفترة، حيث خفضت بنوك منطقة اليورو نسبة إجمالي العجز في رأس المال بأكثر من 540 مليار يورو اعتباراً من 2011 وذلك أساساً عن طريق زيادة رأس المال وإنشاء الأرباح.

2- مستويات الرفع المالي في مصارف منطقة اليورو: استطاعت مصارف منطقة اليورو أن تحقق مستويات رفع مقبولة خلال الفترة 2011-2017 والجدول الموالي يبرز ذلك.

الجدول رقم (28): نسب الرفع المالي في مصارف منطقة اليورو للفترة 2011-2017

السنة	جوان 2011	جوان 2012	جوان 2013	جوان 2015	جوان 2016	مارس 2017
نسب الرفع المالي (%)	2.8	3.1	3.1	4.4	4.7	5.29
مقدار العجز (مليار يورو)	-	-	64	9	3	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: European Banking Federation data

على الرغم من أن السلطات الأوروبية لم تحدد نسبة رفع مالي مثل ما كان في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن مقارنتها مع النسبة المفروضة من قبل لجنة بازل والبالغة 3%، يبرز أن هناك تطورا في نسبة الرفع المالي في مصارف منطقة اليورو، حيث ارتفعت نسبة الرفع المالي من 2.8% منتصف 2011 إلى 5.29% خلال الثلاثي الأول من 2017، كما تم تخفيض العجز في رأس المال للوصول إلى نسبة رفع مالي 3% من 64 مليار يورو في منتصف 2016.

2- **نسب السيولة في مصارف منطقة اليورو:** فيما يخص نسب السيولة استطاعت بنوك منطقة اليورو في الإجمال أن تحقق نسب سيولة مقبولة، حيث ارتفعت نسبة تغطية السيولة تدريجيا من 71% منتصف 2011 إلى 135% منتصف 2016، وصولا إلى أكثر من 141% خلال الثلاثي الأول من 2017، وتدل هذه النسب على تزايد قدرة المصارف على مواجهة الصدمات قصيرة الأجل، والجدول الموالي يوضح تطور نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي لمنطقة اليورو.

الجدول رقم (29): نسب تغطية السيولة في مصارف منطقة اليورو خلال الفترة 2011-2017.

السنة	جوان 2011	جوان 2012	جوان 2013	جوان 2015	جوان 2016	مارس 2017
LCR (%)	71	-	110	128	135.8	141.7
العجز في رأس المال (مليار يورو)	1200	-	262	33	3	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: **European Banking Federation data**

4- **مستويات الربحية في مصارف منطقة اليورو:** يعتبر مؤشر العائد على حقوق المساهمين ROE مؤشرا رئيسا لتقييم جاذبية القطاع المصرفي للمستثمرين، وفي القطاع المصرفي الأوروبي فبعد التراجع الكبير الذي عرفه هذا المؤشر خلال الأزمة المالية العالمية أين تراجع معدل العائد من 10.6% عام 2007 إلى 1.5% سنة 2008، عاد لينتعش قليلا حيث وصل إلى 3.8% سنة 2010، إلا أنه وبسبب أزمة الديون السيادية عاد لينخفض إلى مستويات سالبة حيث وصل إلى -0.2% و-0.9% خلال سنتي 2011-2012 على التوالي وبداية من 2013 عادت مستويات العائد إلى الانتعاش حيث وصل إلى 3.2% عام 2014، و4.3% عام 2015⁽¹⁾، خلال الثلاثي الأول من 2017 وعلى الرغم من أن هذا الانتعاش يدل على تعافي تدريجي للقطاع المصرفي الأوروبي إلا أنه لا يزال أقل بكثير من قيمة 2007.

ويتباين العائد على حقوق المساهمين المحقق في دول منطقة اليورو من عام 2007 ويشير على تزايد التجزأ وخاصة في منطقة اليورو حيث حققت بعض البلدان نتائج سلبية مثل اليونان -42.2%، قبرص

(1) Dennis Schulz and Al, **2015 Europran Banking Sector : Facts And Figures**, European Banking Federation, (November 2015), P 7, www.ebf-fbe.eu.

7.6%، كرواتيا 6.8%، ومن ناحية أخرى سجلت بعض الدول عائد برقمين كرومانيا 11.3%، بلجيكا 10.3%، السويد 11.2%، ولاتفيا 10.7%، وفي أكبر اقتصاديات بلغ العائد عام 2015 حوالي 7.0% في هولندا، 6.8% في فرنسا و 6.6% في إسبانيا و 3.2% في المملكة المتحدة و 3.1% في إيطاليا و 1.7% في ألمانيا⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تحديات الاتحاد المصرفي الأوروبي

ينظر للاتحاد الأوروبي بشكل مختلف من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بعضهم يجد الاتحاد المصرفي كبديل رخيص نسبيا وفعال لتسوية نظمها البنكية غير المستقرة دون فقدان السيادة على الرقابة المالية، والبعض يرى هذا المشروع الأوروبي بمثابة رافعة واعدة لمنع ومراقبة السلوك الاقتصادي لبلدان العجز، ومع ذلك ينظر للاتحاد المصرفي على أنه حل جيد وحقيقي للوضع الحالي غير المستقر ومع ذلك هناك العديد من المخاطر والتحديات التي من شأنها تحصين أو على العكس من ذلك، تكسر المشروع الأوروبي الطموح، ويمكن إجمال التحديات التي تواجه الاتحاد المصرفي فيما يلي:

1- صعوبة كسر الحلقة بين الأزمة المصرفية وأزمة الديون السيادية: التحدي الأول أمام الاتحاد المصرفي الأوروبي هو كسر الحلقة المفرغة بين الأزمة المصرفية وأزمة الديون السيادية، ويضطلع الاتحاد المصرفي لمهمة تخفيف الروابط بين المصارف والدول التي تشكل أحد مصادر الضعف الرئيسية وعدم الاستقرار المالي على مستوى منطقة اليورو، وكما أظهر العقد الماضي فإن معظم الأزمات المصرفية تعالج على الصعيد الوطني، وبما تنطوي على أعباء مالية ضخمة على دافعي الضرائب⁽²⁾.

2- عدم التوافق حول طريقة الإشراف: في سياق الأزمة المالية والتكامل الأوروبي الأعمق، الاتحاد المصرفي يواجه تحدي عدم توافق الإشراف المالي، حيث أظهرت العقود الأخيرة أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تريد التخلي عن فوائد الأسواق المالية المتكاملة، ولا نقل السلطة فعليا إلى أسواقها المالية ومؤسساتها المالية الوطنية إلى المستوى فوق الوطني، ويواجه الاتحاد المصرفي صعوبة حقيقية في التوفيق بين سوق مالية واحدة واستقرار مالي مع إشراف لا مركزي تقوم به السلطات الوطنية⁽³⁾.

⁽¹⁾European Banking Federation Data.

⁽²⁾Vasile Cocris, Igoturcana, Stanislav Percic Towards European Banking Union : Risks And Challenges, Review Of Economics And Business Studies, Valume 7, N°=2, P 223.

⁽³⁾Vasile cocris, op –cit ; p 224.

3- صعوبة فصل السيادة عن التمويل: الدول الأعضاء في منطقة اليورو وخلافا للولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع التنازل عن السيادة ذات الصلة على التمويل المصرفي والخاص، وهذا ما قد يخلق تصدعات داخل الاتحاد النقدي الأوروبي.

4- استمرارية وطول الدورات الاقتصادية: تجميع السيادة في مركز واحد لا يحقق المهام الاقتصادية التي تبشر بها رؤية الاتحاد المصرفي، إذ أن التظاهر بفصل تمويل القطاع العام عن تمويل القطاع الخاص قد يتسبب في تفاقم دورات الطفرة وانهيار المالية بدلا من تهدئتها، وفي المجتمعات المعاصرة أصبح التمويل ميسرا بشكل لا رجعة فيه⁽¹⁾.

5- تراجع الربحية في المصارف الأوروبية: يعتبر انخفاض الربحية مصدر قلق رئيسي لمالكي البنوك، وهو أيضا مصدر قلق للمشرفين، وعلى المدى الطويل تهدد الربحية المنخفضة قدرة البنوك على توليد رأس المال والوصول إلى الأسواق المالية، وفي الأخير يؤثر الافتقار إلى الربحية على استقرار المصارف، وتعاني المصارف الأوروبية من ضعف مزمن في الربحية، ويصدق هذا بشكل كبير على البنوك التي هي أشد تعرضا لمخاطر اقتصاداتها المحلية، وتشكل ضعف الربحية تحديا كبيرا لعودة الاستقرار لقطاع المصرفي الأوروبي في ظل التحديات الهيكلية على مستوى النظام التي من بينها وجود كثافة مصرفية زائدة التي تتباين من بلد إلى آخر، الحجم الكبير للأصول مقارنة بحجم الاقتصاد، أو العدد الكبير للبنوك الضعيفة أو ذات التركيز الإقليمي... إلخ، ويمكن أن تسبب هذه السمات في محدودية فرص الإقراض أو ارتفاع عدد الفروع إلى الأصول في الجهاز المصرفي مما يضيف التكاليف ويخفض أوجه الكفاءة التشغيلية⁽²⁾.

6- المراجعة التنظيمية: نقل المخزونات الرأسمالية من التنظيم إلى التوجيه، أعطى مرونة أكبر في الجانب الوطني، وقد برز صانعو السياسات هذه الخطوة والنسخة الخفيفة من بازل III بالتشديد على أن اتفاقيات بازل III وضعت للمصارف النشطة دوليا، وأن التوجيه CRD يجري تطبيقه على أكثر من 8300 مصرف وشركة استثمارية ناشطة في جميع أنحاء أوروبا، غير أن الجانب السلبي لهذه المرونة هو عدم اليقين، وتعقيدات التنفيذ الذي يحتمل أن يخلق مجالا غير متكافئ في الاتحاد الأوروبي إلى المراجعة التنظيمية⁽³⁾.

(1) مارتن ساندير، مرجع سبق ذكره.

(2) صندوق النقد الدولي، ملخص تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2017، ص 3، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.imf.org/external/arabic/index.html>.

(3) Claire Fargeot, **Implementing Basel III in Europe: issues and concerns about the CRD IV package**, CFA institute, available at: www.cfainstitute.org

خلاصة الفصل

عقب أزمة الديون السيادية نشأ الاتحاد المصرفي الذي اعتمده صنع القرار في منطقة اليورو والذي كان حجمه كبيرة جدا ويحتاج إرادة سياسية قوية لتطبيقه فهو يكسر الحلقة المفرغة بين أزمة الديون السيادية والأزمة المصرفية ومن شأن ذلك أن يساعد على توحيد أسواق الائتمان والودائع في أوروبا، كما يهدف إلى توحيد أطر التنظيم والرقابة على البنوك في منطقة اليورو، لتجنب التباين في درجة صرامة القواعد الحاكمة لعمل البنوك من بلد لآخر بالاعتماد على مجموعة من الآليات التي تعد إصلاحات تنظيمية فعالة، والتي ساهمت في تعزيز صلابة القطاع المصرفي الأوروبي.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها الاتحاد المصرفي الأوروبي، إلا أن شدة الأزمات الاقتصادية التي شهدت الاتحاد النقدي الأوروبي تعتبر حافز لمواصلة سلسلة الإصلاحات.

الخاتمة

أظهرت أزمة الديون السيادية أن القطاع المصرفي الأوروبي بصفة خاصة ومنطقة اليورو بصفة عامة يعاني العديد من أوجه القصور، وابرز أن الاستقرار المالي لا يمكن تحقيقه على المستوى الوطني بسبب الحلقة المفرغة التي تنشأ بين البنوك والحكومات، وبالتالي كانت الحاجة إلى كسر هذه الحلقة من خلال إنشاء اتحاد مصرفي يضمن توحيد الأطر الإشرافية والتنظيمية بالشكل الذي يضمن تكاملا اكبر بين دول منطقة اليورو، ويجنب دافعي الضرائب من تحمل نتائج السياسات غير المدروسة للمصارف وخاصة الكبيرة منها.

أولاً: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

- 1- يعتبر الاتحاد الأوروبي بصفة عامة والاتحاد النقدي بصفة خاصة من أبرز التكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي والتي شهدت حركية كبيرة على ضوء التحرير الاقتصادي المتزايد.
- 2- يتميز القطاع المصرفي في منطقة اليورو بضخامته وهذا راجع بالأساس إلى أن اقتصاديات منطقة اليورو هي إقتصاديات استدانة، إذ أن تعتمد على القطاع المصرفي في الحصول على التمويل.
- 3- يعاني القطاع المصرفي في منطقة اليورو من بعض المشاكل التي من أبرزها مشكلة ارتفاع درجة التركيز وهو ما يجعلها عرضة للمخاطر.
- 4- إن ربط البنوك في منطقة اليورو بالأهداف السياسية للحكومات، ساهم في وجود فروقات في آلية التسيير، وفي تطبيق السياسات النقدية ضمن المنطقة .
- 5- يتميز النظام المصرفي الأوروبي قبل أزمة الديون السيادية بغياب التدرج الواضح في آلية صنع القرار، حيث لا تطبق قرارات البنك المركزي الأوروبي بشكل متناسق بين دول منطقة اليورو. ومن خلال النتائج 4 و 5 يمكن نفي صحة الفرضية الأولى.
- 6- إنطلقت أزمة الديون السيادية في الأساس من الأزمة المالية العالمية، حيث ساهم إنخفاض الطلب العالمي، وعمليات التحفيز المتخذة في زيادة الديون السيادية لدول منطقة اليورو، وهذا بحكم الارتباط الوثيق بين إقتصاديات دول الاتحاد النقدي الأوروبي، واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.
- 7- أدت عمليات تدخل دول منطقة اليورو لإنقاذ البنوك المتعثرة في المنطقة وزيادة الديون السيادية في المنطقة.

8- ساهمت العديد من القنوات في انتشار وانتقال أزمة الديون السيادية إلى القطاع المصرفي، ولعل أبرز قناة هي قناة حيازة السندات السيادية من طرف البنوك، حيث أدت عملية التعثر عن السداد إلى تراجع أداء المصارف.

إنطلاقاً من النتيجة 7 و8 يمكن إثبات صحة الفرضية الثانية.

9- تسعى دول منطقة اليورو من خلال الاتجاه إلى تشكيل الإتحاد المصرفي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول منطقة اليورو، حيث تضمن جملة من الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية في منطقة اليورو.

10- يعتبر الإتحاد المصرفي حلاً إستراتيجياً لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية في منطقة اليورو، حيث تساهم الدعائم والمركزات التي يقوم عليها الإتحاد وعلى تعزيز صلابة البنوك وترشيد المالية العامة بشكل أفضل، كما يساهم في تعزيز التعاون الإقليمي.

11- يسعى الإتحاد المصرفي أو النظام المالي المتكامل إلى معالجة قضية الإشراف على النظام المصرفي وإعادة تنظيمه محلياً وعالمياً ويستند الإتحاد المصرفي إلى نموذج مكون من ثلاث ركائز تشمل آلية الإشراف الموحد SSM، آلية الحل الموحد SRM ومخطط ضمان الودائع DGS.

12- عكست الركائز التي تقوم عليها الإتحاد الأوروبي اتجاهها واضحاً نحو مركزية اتخاذ القرار في منطقة اليورو، حيث يعمل البنك المركزي الأوروبي كمشرف وحيد على القطاع المصرفي بصفة عامة والبنوك الكبيرة بصفة خاصة، مع العمل على نقل مسؤولية تحمل نتائج إفلاس البنوك واضطرابها من دافعي الضرائب إلى البنوك.

وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

13- تشير مؤشرات كفاية رأس المال، السيولة والرفع المالي عن النجاح المبدئي لمشروع الإتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي.

14- رغم وجود جملة من التحديات إلا أن الإصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو قد برزت في شكل اتحاد مصرفي يقدم على دليل قواعد موحد، وعلى الرغم من أن مشروع الإتحاد المصرفي لا يزال قيد الإنشاء إلا أن الدعم السياسي الذي يحظى به هذا المشروع يعطي إشارات إيجابية عن نجاحه في تقليل درجة التفاوت بين دول منطقة اليورو، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثالثا: توصيات الدراسة

- ضرورة قيام البنك المركزي الأوروبي بتشديد الرقابة على البنوك الصغيرة، والكبيرة على حد سواء، إذ أن البنوك الصغيرة تعتبر مصدرا للمخاطر.
- يجب على البنوك التجارية الأوروبية تنويع مصادر الدخل، وتقليل التوجه نحو المعاملات المالية عالية المخاطر.
- ضرورة ترجيح السندات السيادية المملوكة لدى البنوك على أساس المخاطر السيادية المحتملة.
- ضرورة التقليل من درجة الارتباط، وفك الحلقة المفرغة تدريجيا بين البنوك والحكومات.
- العمل على توسيع نطاق الإشراف والحل ليشمل اغلب دول اتحاد الأوروبي من اجل التقليل من المراجعة التنظيمية، وتجنب هروب رؤوس الأموال.
- ضرورة متابعة تطبيق القرارات والقواعد الصارمة الموضوعة من طرف البنك المركزي الأوروبي.
- ضرورة توسيع موارد صندوق التأمين على الودائع من أجل زيادة قدرته على مواجهة المخاطر النظامية في حالة حدوثها.
- ضرورة العمل على تعزيز الشفافية والإفصاح الدوري على العينات والإحصائيات.
- العمل على تطوير نظام الانذار المبكر بالأزمات المصرفية، مع ضرورة تجسيده على البنوك ذات الأهمية النظامية.

رابعا: أفاق الدراسة

- إشكالية تنظيم وإدارة المؤسسات الأكبر من أن تفشل في الاقتصاديات المتقدمة-دراسة تحليلية-
- تأثير الأزمات المصرفية على أسواق السندات السيادية الدولية - دراسة حالة -

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- 2- إيمان عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008.
- 3- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- 4- خلف فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرواق للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 5- زياد شفقان الضرابعة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 6- زياد شفقان الضرابعة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 7- سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية: نهاية الليبرالية المتوحشة، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 8- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة إشعار الفنية، مصر، 2001.
- 9- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 10- شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، 2012.
- 11- صارم سمير، البورو، دار الفكر، سوريا، 1999.
- 12- عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، د.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1998.
- 13- عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- 14- عبد القادر السيد متولى، الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات ، د ط، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
- 15- عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014،
- 16- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 17- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية - تجربة التكامل والوحدة-، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986.
- 18- عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994
- 19- عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.
- 20- غرفة التجارة والصناعة البحرينية، الدين العام للملكة البحرين المؤشرات والآثار .. ومقترحات الحلول، بدون سنة نشر، البحرين.
- 21- فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة: الحقائق-الآثار التجارية والمصرفية-التوقعات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 13.
- 22- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
- 23- كامل بكري، التكامل الاقتصادي، الطبعة الأولى، المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984.
- 24- مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية: الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 25- مجدي محمود شهاب، سوزي مولى، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006
- 26- محسن أحمد الخضيرى، اليورو، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003
- 27- محسن الخضيرى، اليورو -الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002.

- 28- محمد صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة " اليورو " ، طبعة خاصة، مكتبة الأسرة ، القاهرة، 2003 .
- 29- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
- 30- محمد محمود المكاوي، الازمات الاقتصادية العالمية: المفهوم، النظريات التي تفسر الأزمات دراسة متخصصة للأسباب الازمات ، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2012.
- 31- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
- 32- مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات: جذورها، أسبابها، تداعياتها، آفاتها، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- 33- مغاوي شلبي علي، اليورو الأثار على اقتصاد البلدان العربية، الطبعة الأولى، دار زهراء الشرق، مصر، 2000.

ثانياً: الرسائل والأطروحات

- 34- أحميمة خالد، أزمة الديون السيادية الأوربية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010.
- 35- البار كتنزة، السياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2016-2017
- 36- بدرة مريحة، شيماء كحول، تقييم اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة جيجل ، 2016-2017.
- 37- بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدولة الخليج العربي وآفاقه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008 .
- 38- خلوفي عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية -دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011/2012.

- 39- راضية خبيزة، الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- 40- كفية قسميوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- 41- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي - دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2014/2013.

ثالثا: المجالات

- 42- أمال فخابيرية، أسباب نشأة المديونية الخارجية لدول النامية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، ديسمبر 2015.
- 43- بوزنورة أسماء، هاجر يحيوي، الآثار النفسية السلبية للالتزامات الاقتصادية على الموارد البشرية الموظفة، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، المركز الجامعي ميلة، جوان 2018.
- 44- حامد عبيد حداد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية، مجلة كلية الأدب، العدد 99.
- 45- فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد العشرين، 2009، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
- 46- كبير سمية، أزمة الديون السيادية في اليونان وسناريوهات الحلول، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 18، العدد 2، جامعة الجزائر 3، 2014.
- 47- لرباع الهادي، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغربي أداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015.
- 48- مداحي محمد، خلخال منال، أزمة الدين السيادي في اليونان وأثرها على منطقة اليورو وإقتصاديات الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، جامعة المديّة، أفريل 2017.
- 49- مصطفى كامل، العولمة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع تركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والعشرون، الجامعة المستنصرية، 2010.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات

- 50- محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر وحدة الأمة الإسلامية الذي تعقده رابطة العلم الإسلامي بمكة المكرمة، جامعة الأزهر، أغسطس 2005
- 51- منصف شرفي، فارس قاطر، الأزمة الآسيوية، الجذور، الآليات والدروس المستفادة، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012

رابعاً: المواقع والمقالات الإلكترونية

- موسوعة الجزيرة، الاتحاد الأوروبي، متوفر على الرابط التالي:
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures> (04/01/2019).
- ابراهيم السقا، ما هي الديون السيادية، مقال متوفر على الرابط التالي: <https://alphabet.argaam.com/article/detail/14786>
- محمد ابراهيم السقا، حلزون الديون، مقال متوفر على الرابط التالي:
<http://economyofkuwait.blogspot.com/2012/06/blog-post.html>
- مارتن ساندبو، اتحاد مصرفي كامل مقابل اتحاد أعمق في المالية العامة، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، مقال متوفر على الرابط:
http://www.aleqt.com/2017/12/19/article_1300781.html (15/05/2019)
- عزيز عصمان، إنشاء الاتحاد المصرفي الأوروبي ضرورة لإصلاح الهيكل المالي، مقال متوفر على الرابط التالي:
<https://.Kuwait.tt/articldetails.aspx?id=29807>.
- مجلة الوطن، خطوات الاتحاد المصرفي والمالي الأوروبي لا تزال بطيئة، مقال منشور بتاريخ (2012/12/23)، متوفر على الرابط:
<http://archive-al-watan.com/viewnews.aspx>. (15/04/2019)
- عدلي قندح، آلية الإنقاذ الموحدة والاتحاد المصرفي الأوروبي، جريدة الرأي مقال منشور بتاريخ 2014/04/27 متوفر على الرابط:
<http://alvri.com/article/644865.html>. (27/04/2019).
- صندوق النقد الدولي، ملخص تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2017، ص 3، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.imf.org/external/arabic/index.html>.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

المراجع باللغة الفرنسية

livres

1. Christian Hen, Jacques Leonard, **l'union européenne**, édition la Découverte, paris, 2003.
2. François Decheemaekere, **mieux comprendre l'euro**, édition d'organisation, paris, 1998.
3. Robert Raymond, **l'euro et l'unité de l'Europe**, Economica, paris, 2001
4. Montoussé Marc, **100 Fiches Pour Comprendre La Bourse et Les Marchés Financiers**, Bréal Editions, Paris, 2010.
5. BostFrancois et Al, **Images Economiques Du Monde**, Armand Colin, Paris, 2009.

Revues et articles

6. Christian Noyer, CRD **VI Est Un Atout Pour Les Banques Françaises et Européennes**,
Revue
d'économie Financière, Vol .4, N°.112, 2013.

المراجع باللغة الانجليزية

Laws and regulations

1- Directive 2013/36/EU of the European Parliament and of the Council of 26 June 2013 on access to the activity of credit institutions and the prudential supervision of credit institutions and investment firms, amending **Directive 2002/87/EC** and repealing **Directives 2006/48/EC** and **2006/49/EC** (Text with EEA relevance)

3- Regulation (EU) No 575/2013 of the European Parliament and of the Council of 26 June 2013 on prudential requirements for credit institutions and investment firms and amending Regulation (EU) **No 648/2012** Text with EEA relevance

Books

- 4- Guiseppe Boccuzzi, **the European Banking Union: Supervision and Resolution**, 1st Ed, Palgrave Macmillan, UK, 2016, p20.
- 5- Uri Daduch, **the Euro in Crisis**, Carnegie Endowment for International Peace, washington, 2010
- 6- Nicolas véron, **Europe's RADICAL BankingUnon**, BRUEGEL Essay and Lecture Series, BRUEGEL, 2015.

Magazines and Journals

- 7- Constanze Ichleiter, **financial and Banking Regulation and supervision within the EU**, Baltic Journal of European studies, vol 3, N=2 (14) .

- 8- Maria abascal et al, **A banking union for Europe: making a Virtue out of necessity**, the **Spanish review of Financial Economics**, vol 13, 2015
- 9- Arianna Pagliacci, **The Three Pillars of the European Banking Union: An Evolutionary Road**, Italian Journal of Public Law, vol 2, 2014.
- 10- Vasile Cocris, Igorturcana, Stanislav Percic Towards European Banking Union : Risks And Challenges, Review Of Economics And Business Studies, Valume 7, N°=2.
- 11- Loana Sbarcoa, **Implementation Of Basel III In The European Banking Sector**, EKOHOMIKA, Vol 6, N°.171, 2015.
- 12- Christian Noyer, **CRD VI Est Un Atout Pour Les Banques Françaises et Européennes**, Revue d'économie Financière, Vol .4, N°.112, 2013.
- 13- Mindaugas Puidokas ,**Institutional Change Of The Supervisory System Of EU Financial Market**, Social And Behavioral Sciences, Vol 213, 2015.
- 14- Stanislav Saroch, Jan Famfule,, **European Banking Union : Current State of Play and How to fix its Weaknesses**, ROCNIK, vol 22, N°. 1, 2017.
- 15- Uwe Vollmer, **The Asymmetric Implementation of The European Banking Union (EBU): Consequences For Financial Stability**, International Journal of Management and Economics, N 50, april- June 2016.
- 16- ROSS Alexander Spence, **the European Banking Union: Will It Be Sufficient to Avert Another Debt Crisis In Europe?**, international Journal of Business and Social Research, vol 06, N°. 11, 2016.

Report, Research and working papers

- 17- Deutsche Bundesbank, **Implementing Basel III In European And National Law**, Monthly Report, June 2013.
- 18- Douglas J. Elliott, **Key Issues On European Banking Union : Trade-Offs And Some Recommendations**, Global Economy & Development, Working Paper, N°. 52, November 2012.
- 19- Douglas J. Elliott, **KEY Issues on European Banking Union**, Global Economy and Development, working paper 25, New York, November 2012.
- 20- Guillermo de la Dehesa, **Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis**, paper prepared for resolving the european debt crisis, a conference hosted by the Peterson Institute for international economics and Bruegel, chantilly, France, september 13-14, 2011.
- 21- Jay c. shambaugh, **the Euro's Three Crisis**, brookings papers on economic activity, spring 2012.
- 22- Kraussi Roman and al, **the European Sorveign Debt Crisis ! what have we learned ?**, CFS working paper series, N°.567, CFS, 2017.
- 23- Ricardo Correa, Horacio Sapriza, **Sovereign Debt Crisis**, International Finance Discussion Papers, N°1104, Board of Governors of the Federal Reserve System, May 2014.
- 24- Thomas Schuster et Al, **New Bank Equity Capital Rule in The European Union: A Critical evaluation**, IW Policy Paper, N°.6, Institut der deutschen Wirtschaft , 2013.

25- Viral v Acharya and al, **Real Effects of the Sovereign Debt Crisis in europe : evidence from syndicated loans**, Paper Presented at the Bank Performance, Financial Stability and the Real Economy Conference, Naples, Italy, 13 march 2015.

WEB SITES

26- Wikipedia, **European System of Central Banks**, available at :

https://en.wikipedia.org/wiki/European_System_of_Central_Banks (05/01/2019)

27- Stefaan De Rynck, **Changing Banking Supervision in the Eurozone : the ECB as a Policy Entrepreneur**, EU Bulletin, available at :

<https://www.eubulletin.com/4204-changing-banking-supervision-in-the-eurozone-the-ecb-as-a-policy-entrepreneur.html> .

28- Wikipedia, **European Debt Crisis Contagion**, available at :

https://en.wikipedia.org/wiki/European_debt_crisis_contagion

29- Wikipedia, **European Debt Crisis Contagion**, available at :

https://en.wikipedia.org/wiki/European_debt_crisis_contagion

30- **European financial stability facility**, (EFSF), February 2016 :

https://www.esm.europa.eu/.../2016_02_01_efs_faq_archived.pdf

AFME (Association for Financial Markets in Europe), **Reform of European banking system: stronger, safer, Resolvable banks**, available at: www.afme.eu.

31- European commission, **Single resolution mechanism**, available at :

https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/banking-union/single-resolution-mechanism_en .

32- Dennis Schulz and Al, **2015 Europran Banking Sector : Facts And Figures**, European Banking Federation, (November 2015), www.ebf-fbe.eu.

33- Claire Fargeot, **Implementing Basel III in Europe: issues and concerns about the CRD IV package**, CFA institute, available at: www.cfainstitute.org

